



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



المرجع:.....2020

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين دراسة قياسية خلال الفترة (1980-2017)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د.)

تخصص " إدارة مالية "

تحت إشراف الأستاذة:

بوفنش وسيلة

إعداد الطالبتين:

قرين وفاء

كعوش أسماء

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	رحيم ابراهيم
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	وسيلة بوفنش
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	بوالعجين فايزة

السنة الجامعية 2020/2019



سبحان الله العظيم
الذي لا اله الا هو
الملك القدوس
السلام المهيمن
المجيد ذو الجلال
والاكرام
الغفار
الرحمن الرحيم
الغني
المتكبر
الغفار
الرحمن الرحيم
الغني
المتكبر

فخري

شكر وتقدير

نشكر الله تعالى الذي أمدنا بالصحة والقوة وكان لنا عوناً ودعمًا، نحمده عز وجل أنه وهبنا التوفيق والسداد، ومنحنا الرشد والثبات لإعداد هذا البحث الذي نرجو أن يكون ذخراً في ميزان الحسنات يوم القيامة؛

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتور بوفنش وسيلة على قبولها الإشراف على هذا العمل وعلى توجيهاتها وإرشاداتها طيلة مدة إنجازها، أمانها الله في كل درجة سلكته؛

كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع، ومن دون شك أن إنتقاداتهم البناءة وملاحظاتهم القيمة ستكون لنا بمثابة دافع ومحفز للتحسين والتجديد؛

وفي الأخير نشكر كل من تلقينا منهم علماً نافعاً أو عملاً مفيداً لمواصلة مشوارنا، كما نشكر كل الأساتذة الذين تدرسنا على أيديهم.



الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى:

من أشرقت عيناها بنورها، ملاكي في الحياة، معنى الحنان والتفاني، بسملة الحياة وسر الوجود ومن كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي أُمي الغالية "وريدة".

من كلله الله بالهيبة والوقار، من علمني العطاء بدون انتظار، من أحمل اسمه بكل افتخار، أرجو الله أن يمد في عمرك لثرى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار والدي "عبد الوهاب".

حفظكم الله وأدامكم تاجا فوق رؤوسنا

القلوب الطاهرة والرفيقة والنفوس البريئة رياحين حياتي أخواتي:

آسيا وزوجها إلياس وابنيهما نوفل وأنس.

أمينة وزوجها عبد الرحمان وابنيهما أيمن.

خديجة، زينب، كنزة و زينة.

خطيبي الذي دعمني عبد الله.

شقيقات الروح ونبض القلب توأم روحي هدى، سميرة وهاجر.

من جمعتني بهم الحياة وقضيت معهم أياما رائعة: شهيرة، رانيا، هاجر،

خلود، رميسة، زينب، دنيا، سميرة، عبير، شهرة، أسماء، صفاء وسندس.

وأكيد لا أنسى أهم شخص أنعمه الله علي وكان بمثابة نور أضاء لي الطريق نحو

انجاز هذا العمل صديقتي وفاء.

كل من علمني حرفا كنت أجله، إلى كل من ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي.

أسما

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى:

من كانت لي شمعة منيرة تذوب لتتير درب الحياة في دراستي بدعائها
"أمي الغالية أدامها الله ورعاها فخرا لي مدى الحياة".

من علمني معنى الكفاح فكان نبراسا لحياتي وقودتي في شق
طريقي نحو الأفق "أبي الغالي أدامه الله ورعاه"

إخوتي وأخواتي جعلهم الله في حفظه ورعايته

زوجي المستقبلي "سمير" أدامه الله في حفظه ورعايته

كل من قدم لي يد العون في مشواري الدراسي وكافة أساتذة

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف

وأکید لا أنسى أهم شخص أنعمه الله علي وكان بمثابة نور أضاء لي الطريق

نحو انجاز هذا العمل صديقتي "أسماء"

وفاء

مقدمة عامة

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أشكال تدفق رؤوس الأموال الدولية التي تتنافس الدول المتقدمة والنامية لاستقطابه معتمدة في ذلك على استراتيجيات وسياسات اقتصادية مختلفة، بهدف تهيئة المناخ الاستثماري المناسب، عن طريق منح المستثمرين الأجانب العديد من الحوافز والامتيازات التمويلية، والعمل على إزالة القيود والعراقيل التي تحد من جاذبية الدول لهذه الاستثمارات، نظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال دعم الموارد المحلية، المساهمة في تطوير مختلف القطاعات الاقتصادية، الرفع من طاقتها الإنتاجية وتحسين أدائها، خلق فرص العمل، نقل التكنولوجيا وغيرها من الآثار الإيجابية على اقتصادياتها.

من بين الدول التي سعت إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الصين، والتي تعتمد عليه كوسيلة تمويلية بديلة لدعم الموارد المحلية، وزيادة تراكم رأس المال الحقيقي الذي انعكس إيجابا على تطور الاقتصاد الصيني، من خلال العمل على تهيئة المناخ الاستثماري الملائم، عن طريق تبني سياسة الانفتاح بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، تحسين بيئة العمل، الحفاظ على استقرار نظامها المالي وغيرها من العوامل التي أدت إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الصين، وجعلت منها الوجهة الاستثمارية الأولى عالميا للاستثمار الأجنبي المباشر في ظل تزايد المنافسة على استقطابه.

في هذا السياق، تعد التجربة الصينية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من التجارب الجديرة بالاهتمام والدراسة، نظرا لقدرتها على استقطاب حجم كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي ساهمت في تحقيق مؤشرات إيجابية في قطاعات حيوية، استيعاب المتغيرات المتسارعة للاقتصاد العالمي وخلق نموذج اقتصادي رائد قادر على مواصلة مسيرة النمو والازدهار.

إشكالية البحث:

تعد الصين قطبا مهما لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي ساهمت في تطور العديد من القطاعات الحيوية المختلفة والاقتصاد الصيني، نظرا لاتساع سوقها الداخلية، وتوفرها على بيئة استثمارية مناسبة تتضمن العديد من العوامل المحددة لحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الصين.

وانطلاقا من العرض السابق تتمثل إشكالية بحثنا في التساؤل التالي:

ما هي أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين خلال الفترة 1980 - 2017؟

ويتفرع عن الإشكالية الرئيسية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين؟
- فيما تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي بالنسبة للاقتصاد الصيني؟
- ما هي القطاعات الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي في الصين؟

- ما هي طبيعة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي ومحدداته في الصين خلال الفترة 1980 - 2017؟

فرضيات البحث:

- انطلاقا من الإشكالية والأسئلة الفرعية المطروحة يمكن صياغة الفرضيات التالية:
- تتمثل أهم العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين في الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، سعر الصرف، الإنفاق الحكومي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت.
- نجحت الصين في استقطاب عدد كبير من المستثمرين الأجانب الذين يقومون بالاستثمار في قطاعات حيوية مختلفة، الأمر الذي ساهم في تطور الاقتصاد الصيني.
- ساهم الاستثمار الأجنبي في تطوير الاقتصاد الصيني، نظرا لمساهمته الكبيرة في تكوين كل من رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل.
- يعد قطاع الصناعة الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين.
- وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي ومحدداته في الصين، حيث يؤثر كل من الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، الإنفاق الحكومي إيجابا على الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين يؤثر معدل التضخم سلبا عليه.

أهمية البحث:

يستمد هذا البحث أهميته من أهمية ومكانة الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة تمويلية بديلة وداعمة للموارد المحلية، وكذا تطرقها لأحد التجارب الرائدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي تجربة الصين التي نجحت في استغلال وتوظيف إمكانيات هذا الشكل من أشكال الاستثمار، مما أدى إلى زيادة تنافسية اقتصادها، توفير فرص جديدة للتوظيف وتحسين الأداء التصديري لها، بالإضافة إلى استفادتها من العديد من المزايا الإيجابية الأخرى لهذا المصدر التمويلي.

أسباب اختيار البحث:

- لقد تم اختيار موضوع هذا البحث بناء على عدة أسباب، وهي:
- ارتباط موضوع البحث بالتخصص الذي ندرس فيه.
- الاهتمام المتزايد الذي حظي ومازال يحظى به حاليا الاستثمار الأجنبي المباشر من طرف الكثير من الخبراء والاقتصاديين وحكومات مختلف دول العالم، وخاصة منها الدول النامية بما فيها الدول العربية في ظل مرحلة راهنة يميزها توجه العديد منها نحو تحسين أداء استقطابه، ومن ثم الاندماج التدريجي في الاقتصاد العالمي.



- المساهمة في إثراء البحث العلمي في هذا المجال، من خلال تحليل ومناقشة بعض جوانب هذا الموضوع، بالاعتماد على دراسة قياسية تبحث في أهم العوامل والدوافع المحددة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

أهداف البحث:

- نسعى من خلال هذا البحث للوصول إلى الأهداف التالية:
- التعرف على أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في عملية التنمية الاقتصادية.
 - توضيح أهم العوامل التي يمكن أن تساهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر تمويلي بديل يقوم بدور هام في تحقيق التنمية المنشودة، من خلال نموذج قياسي يحدد العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع والعوامل المحددة له كمتغيرات مستقلة، بالاعتماد على المعطيات المتاحة خلال فترة الدراسة.
 - تبيان مميزات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الصين، وكذا مساهمته في تطوير الاقتصاد الصيني بالاعتماد على بعض البيانات والمؤشرات الإحصائية.

منهج البحث:

نظرا للإشكالية المطروحة وإتباعا لمتطلبات الفرضيات نرى ضرورة الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بالنظر إلى طبيعة الموضوع، من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى المنهج للإجابة على الإشكالية المطروحة، والمتمثلة في تحديد العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1980 و 2017.

الدراسات السابقة:

حظي موضوع بحثنا بعدة دراسات اقتصادية تناولت محاور هامة ومختلفة منه، فيما يلي عرض لبعضها:

- أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2016 بجامعة العربي بن مهيدي_أم البواقي_ تحت عنوان: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر، تونس والمغرب للفترة 1996-2014 للباحثة بيري نورة التي قامت في دراستها بمقارنة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية بين الجزائر، تونس والمغرب، وتتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها فيما يلي:

- تزايد اهتمام الدول محل الدراسة بالاستثمار الأجنبي المباشر، حيث قامت باستحداث أطر تشريعية ونصوص تنظيمية لاستقطابه، كما أمضت العديد من الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف لتوفير الضمانات له.
- عزز الاستثمار الأجنبي المباشر التجارة الخارجية في دول الدراسة بشكل مباشر، من خلال مختلف نشاطات فروع شركاتها فيها، وبشكل غير مباشر من خلال نشاط مختلف المتعاملين معه.
- بقاء تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دون المستوى المطلوب بالرغم من التحسن الملحوظ لهذه التدفقات في الجزائر بداية من سنة 2001، وفي تونس بداية من سنة 2000، وفي المغرب بداية من سنة 1999.
- تباين محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول الدراسة، من حيث نوعية المتغيرات المؤثرة على تدفقات الاستثمار الأجنبي من جهة، ومن حيث درجة تأثيرها على هذه التدفقات من جهة أخرى.
- أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2013 بجامعة الجزائر 3 تحت عنوان: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين، تركيا، مصر والجزائر للباحثة فرحي كريمة التي قامت في دراستها بمقارنة أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من الصين، تركيا، مصر والجزائر، وتتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها فيما يلي:
- يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما للتمويل الخارجي للكثير من الدول، وهو يختلف عن الأشكال الرئيسية الأخرى لتدفقات رؤوس الأموال الخارجية في كونه يلقي قبولا على المدى الطويل؛ لأنه يتميز بالاستقرار النسبي مقارنة بباقي التدفقات المالية.
- توجه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر فأكثر إلى الدول المتقدمة بسبب عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود، والتي تقوم بها كبرى الشركات متعددة الجنسيات في هذه الدول.
- تعتبر دول شرق آسيا من أكبر المستقبين للاستثمار الأجنبي المباشر تليها دول أمريكا اللاتينية ثم دول شرق أوروبا.
- وجود مجموعة من العوامل المشتركة لجذب الاستثمار الأجنبي إلى كل من الصين، تركيا ومصر، والتمثلة في الاستقرار السياسي، القرب من الأسواق واتساع حجمها والاستقرار الاقتصادي الكلي، وتعتبر كشرط ضرورية ومسبقة لتهيئة البيئة المشجعة على الاستثمار.
- يعاني الاقتصاد الجزائري من تدني حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليه مقارنة بالصين وتركيا، حيث لا تزال تدفقاته تنسم بالتذبذب من سنة لأخرى، كما أن توجهاته تنحصر في قطاعات محدودة جدا كالنفط الذي يعد أكبر قطاع جاذب للاستثمار إلى الجزائر.
- أطروحة دكتوراه نوقشت سنة 2013 بجامعة أبي بكر بلقايد _تلمسان_ بعنوان سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر لتحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1986-2011)

للباحث بوجمعة بلال الذي قام بدراسة سياسة استهداف مساهمات الاستثمار الأجنبي المباشر الإنمائية في الجزائر، وتتمثل أهم النتائج التي توصل إليها فيما يلي:

- ترتبط قدرة الدولة على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر بعوامل ومتغيرات عديدة، وأن الممارسات السلبية لإحدى الشركات الأجنبية في دولة ما لا يستلزم بالضرورة تعميم هذه الممارسات على الشركات الأخرى.

- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر من بين القنوات الأساسية لنقل التكنولوجيا، نظرا لكون التكنولوجيات الجديدة لا تكون متاحة تجاريا، إذ تفرض الشركات صاحبة الاختراع احتكارا على منتجاتها، وقد لا تسمح باستخدامها عن طريق اتفاقيات التراخيص، كما أن التكنولوجيا المنقولة بواسطة الفروع تكون أكثر حداثة من تلك المباعة عن طريق الاتفاقيات.

- يمكن للجزائر الاستفادة من التجربة الصينية في مجال تنمية الصادرات، حيث اتبعت الصين إستراتيجية مزدوجة لتنمية الصادرات يتمثل الجزء الأول من هذه الإستراتيجية في الاستفادة من أحد أهم مواردها وهو عنصر العمل، عن طريق تشجيع الصناعات كثيفة الاستخدام لعنصر العمل، والتي تؤدي إلى خلق الوظائف، ويركز الجزء الثاني منها على دعم تحقيق التنمية الاقتصادية، عن طريق إنتاج وتصدير سلع عالية التكنولوجيا.

- رسالة ماجستير نوقشت سنة 2013 بجامعة فرحات عباس سطيف، تحت عنوان جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر - حالة الصين - للباحثة بوراس وسيلة، والتي قامت في دراستها بتوضيح عوامل جذب الصين للاستثمار الأجنبي المباشر وتتمثل أهم النتائج التي توصلت إليها فيما يلي:

- يفضل المستثمرون الأجانب التوجه نحو الدول الأقل خطرا والأكثر استقرارا ومحاربة للمظاهر السلبية كتلك التي تملك جهاز قانوني فعال، والتي تضمن معاملة جيدة للمشاريع الأجنبية.

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الصين منذ انفتاحها اقتصاديا، فقد أدى إلى ترقية الخبرات، خلق مناصب الشغل وغيرها من الآثار الإيجابية على اقتصادها.

- نجحت الصين في جذب حصة كبيرة من الاستثمار العالمي المباشر مستندة على حجم سوقها الكبير ووفرة الموارد البشرية، فقد أدى النمو الاقتصادي السريع في الصين إلى جذب المشاريع الأجنبية باعتبارها سوقا واعدة توفر فرصا عديدة للاستثمار.

- رسالة ماجستير نوقشت سنة 2012 بجامعة محمد خيضر بسكرة تحت عنوان دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية - دراسة حالة الصين - للباحث بن عباس حمودي الذي قام في دراسته بإبراز دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الصين، وتتمثل أهم النتائج التي توصل إليها فيما يلي:

- تتوجه معظم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى المناطق التي تتميز بمناخ استثماري مناسب، وتحقق لها أكثر كفاءة نتيجة التكاليف المنخفضة للأجور وعمالة ماهرة نسبيا.



• يمكن للدولة القيام بدور فعال في تنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية بما يحقق لها الأهداف المرجوة، والقيام بإنشاء مشاريع مشتركة مع الشركات الأجنبية، مما يمكنها من التعلم ونشر التكنولوجيا والمهارة.

• سعت الصين وخاصة مع بداية التسعينيات إلى إنشاء اقتصاد السوق الاشتراكي من وجهة نظر صينية، فبقت الدولة تمتلك وتسيطر على أهم القطاعات الاقتصادية، وذلك بغرض تحقيق هدف نقل ونشر التكنولوجيا المتقدمة من طرف الشركات الأجنبية، وأيضاً بحجة الأمن الاقتصادي.

خطة البحث:

من أجل الإلمام بالموضوع تم تقسيم هذا البحث إلى فصلين هما:

- **الفصل الأول:** نخصص هذا الفصل لدراسة الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال توضيح ماهيته، أشكاله وآثاره الاقتصادية ومحدداته بمختلف جوانبها حسب الطبيعة ومعيار التأثير.
- **الفصل الثاني:** يتم في هذا الفصل بناء نموذج قياسي كأداة نعتمد عليها في القسم التطبيقي لتحديد مختلف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

في الأخير نقوم بوضع خاتمة عامة لهذا البحث تتضمن ملخصاً عاماً للفصلين النظري والتطبيقي والنتائج التي أمكن استخراجها من حيثيات الدراسة، والتي اعتمدنا عليها في إبداء بعض الاقتراحات.

مجال البحث وحدوده:

بعد الانتهاء من الجانب النظري الذي خصصناه لدراسة الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر تمت دراسة حالة الصين من خلال التطرق لواقع الاستثمار الأجنبي، أهميته وكذا محدداته، وحدد مجال الدراسة من سنة 1980 إلى سنة 2017.

مصادر البحث:

يعتمد إعداد هذا البحث على مصادر متنوعة وبلغات مختلفة، تم الحصول عليها عن طريق البحث المكتبي، وهي تختص بمعالجة جوانب الموضوع بشكل مباشر وغير مباشر، تشمل الكتب، المجلات والانترنت.

صعوبات البحث:

خلال إنجازنا لهذا البحث واجهتنا مجموعة من الصعوبات تتمثل فيما يلي:

- صعوبة الحصول على البيانات الضرورية لإتمام البحث.
- إنجاز البحث في سنة جامعية تميزت بانتشار فيروس كورونا المستجد الذي تسبب في غلق المكتبة والجامعة، ومن ثم صعوبة جمع المادة العلمية من جهة، وصعوبة الاتصال بالأستاذة المشرفة والتنسيق الكافي معها من جهة أخرى.



الفصل الأول:

الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

تمهيد:

يعد الاستثمار الأجنبي أحد أهم أشكال الاستثمار، ووسيلة تمويلية بديلة داعمة للموارد المحلية للدول المضيفة له، ويعتبر كذلك محفزاً للنمو الاقتصادي والاجتماعي، عن طريق توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية، رفع كفاءة رأس المال البشري وخلق فرص العمل، نقل التكنولوجيا والمساهمة في رفع مستويات المداخل، ومن ثم تحسين المستوى المعيشي للأفراد في الاقتصاديات المضيفة.

من هذا المنطلق، أصبحت الحكومات تتنافس مع بعضها البعض لجذب مزيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي معتمدة في ذلك على سياسات واستراتيجيات اقتصادية ملائمة، تهدف من خلالها إلى خلق مناخ استثماري مناسب، مع محاولة تجنب الآثار السلبية المترتبة عن الاعتماد على هذا النمط من التمويل في ظل سعي المستثمر الأجنبي لتحقيق أهدافه المتمثلة أساساً في تدويل استثماراته وتعظيم أرباحه.

ونظراً لأهمية الاستثمار الأجنبي كظاهرة اقتصادية سنقوم بدراسة إطاره النظري في هذا الفصل

من خلال تقسيمه إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي

يعد الاستثمار الأجنبي وسيلة تمويلية هامة تسعى العديد من الدول لاستقطابه لدعم مواردها المحلية، زيادة تراكم رأس المال الحقيقي وتطوير قدراتها الإنتاجية والتسييرية، الأمر الذي يمكنها من تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية المسطرة، ونظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي سوف يتم التطرق في هذا المبحث إلى تعريفه، أهميته، أشكاله وآثاره.

المطلب الأول: تعريف وأهمية الاستثمار الأجنبي

يعد الاستثمار الأجنبي مصدرا تمويليا هاما ذا دور تنموي هام، وفيما يلي عرض لتعريفه وتبيان لأهميته.

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي

للاستثمار الأجنبي عدة تعاريف تختلف باختلاف الزاوية المنظور منها، وهو ما يتضح من خلال التعاريف التالية:

- **الاستثمار الأجنبي هو:** الاستثمار الذي يتم خارج الحدود الوطنية للمستثمر، نتيجة لانتقال رؤوس الأموال الاستثمارية ومختلف الموارد الاقتصادية بين البلدان المختلفة.
 - **الاستثمار الأجنبي هو:** التدفق الخارج للموارد الاقتصادية، بهدف استخدامها من قبل الغير، وتشتمل على القروض، المساعدات والاكتتاب في الأسهم، بالإضافة إلى المشاركة مع رأس المال الوطني في إنشاء المشروعات المختلفة في البلد المضيف لتلك الاستثمارات.¹
 - **الاستثمار الأجنبي هو:** جميع الفرص المتاحة للاستثمار في الأسواق الأجنبية مهما كانت الأدوات المستخدمة، وتتم الاستثمارات الخارجية من قبل الأفراد إما بشكل مباشر أو غير مباشر.²
- من خلال التعاريف السابقة نستنتج أن الاستثمار الأجنبي هو: استخدام الفوائض المالية خارج الإطار الجغرافي للدولة وحدودها الإقليمية، من خلال نقل رؤوس الأموال الاستثمارية وغيرها من الموارد الاقتصادية، بهدف تحقيق الأرباح وتعظيم المنافع الاقتصادية المختلفة.

¹ سعيد يحيى، 2006-2007، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر، ص59.

² العبيدي محمد فاضل، 2012، البيئة الاستثمارية، مكتبة المجمع العربي، الأردن، ص28.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي

يمكن توضيح أهمية الاستثمار الأجنبي من خلال ما يلي:¹

- توفير الاحتياجات من العملات الأجنبية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية، من خلال ما يجلبه المستثمرون الأجانب من رأس مال نقدي وعيني للدولة المستضيفة لهم، الأمر الذي يؤدي إلى تأثيرهم إيجابيا على اقتصادياتها، عن طريق زيادة صادراتها وتنشيط تبادلاتها التجارية.
- التقليل من نسب البطالة في الدول المستضيفة، من خلال خلق قدرات إنتاجية جديدة وتوسيع الموجودة منها.

- تحسين مستوى العمالة الوطنية، من خلال تطوير خبراتها العملية والفنية.
- يعد الاستثمار الأجنبي أداة لنقل التكنولوجيا الحديثة إلى الدولة المستثمر فيها، فهو يعمل على نقل تكنولوجيا جديدة بغرض تشغيل المشاريع التي يريد الاستثمار فيها لأسباب كثيرة أهمها خفض تكاليف الإنتاج وتعظيم الأرباح، فتستفيد الدول المضيفة له بصورة غير مباشرة من هذه التكنولوجيا.
- تشجيع المنافسة داخل الدولة المستثمر فيها بين المستثمرين الأجانب والمحليين، الأمر الذي يؤدي إلى خفض نسب الاستيراد وزيادة الصادرات، وبالتالي تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني: أسباب وآثار الاستثمار الأجنبي

يتوجه المستثمرون لأسباب مباشرة وغير مباشرة للاستثمار في دول أجنبية تعمل هي الأخرى جاهدة على استقطابهم للاستفادة من الآثار الإيجابية المترتبة عن استثماراتهم، كما تحاول تجنب ما قد ينجم عنها من آثار سلبية.

الفرع الأول: أسباب الاستثمار الأجنبي

يمكن إيجاز أهم أسباب الاستثمار الأجنبي فيما يلي:

1. الأسباب المباشرة

تتمثل الأسباب المباشرة للاستثمار الأجنبي فيما يلي:²

أ. تجنب الحواجز الجمركية والرسوم والضرائب:

يستثمر الأجانب في سوق دولة معينة بسبب القيود الجمركية المفروضة على استيراد السلعة، فيقوم المستثمرون بإنشاء المصنع الذي ينتج ذات السلعة في تلك الدولة بدلا من تصديرها إليه، مما يعزز من مكانة تلك الشركة في سوقها .

¹ خضير عقبة، 2014-2015، أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أداء سوق الأوراق المالية (دراسة حالة سوق الدوحة- قطر- للأوراق المالية)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خضير -بسكرة-، الجزائر، ص 104-105.

² علي عباس، 2009، إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ص159.

ب-ضمان الحصول على المواد الخام واستمرارها:

يلجأ المستثمرون الأجانب للاستثمار في الدول المضيفة لتأمين حصولها على المواد الخام بصفة منتظمة ومستمرة.

ج-تقليل تكاليف الإنتاج:

عندما ينمو الطلب في السوق المحلية، يتم التوجه للتصدير للخارج وعند الوصول إلى مرحلة تمكن الشركة إداريا وفنيا وتكنولوجيا وقدرتها على حماية مصالحها فإنها تستخدم خبراتها وقدراتها في العمل على تخفيض تكاليف السلعة.

د-تحسين الاتصالات:

إن ثورة المعلومات والاتصالات تعتبر عاملا مشجعا ومؤثرا للاتجاه نحو العمل في الأسواق الخارجية، فوجود وسائل الاتصال (الهاتف، الفاكس، أنترنت وغيرها) أدى إلى تحسين القدرة على الاتصال بالمستهلكين، الوكلاء والفروع في الأسواق الأجنبية.¹

2-الأسباب غير المباشرة:

تتمثل الأسباب غير المباشرة للاستثمار الأجنبي فيما يلي:²

- زيادة المبيعات والأرباح للشركة حيث كلما كانت ناجحة محليا فإن التوسع نحو الأسواق الأجنبية يزداد من ربحيتها.
- الرفع من القدرة التنافسية من خلال العمل في الأسواق الدولية، الأمر الذي يمكن المستثمر الأجنبي من مواجهة التغيرات السريعة والمتلاحقة التي يشهدها الاقتصاد العالمي .
- الاستفادة من فائض الإنتاج، حيث يمكن أن يؤدي توسع الشركة في الأعمال الدولية إلى زيادة الإنتاج والتصدير، وأن يستمر هذا التقدم نحو الاستفادة من اقتصاديات الحجم وتخفيض التكاليف إلى فتح فروع للشركة في بعض الأسواق الدولية، وتعزيز مكانتها التنافسية.
- التوسيع من قاعدة تسويق المنتجات من خلال التوسع في الأسواق الخارجية.

الفرع الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي

للاستثمار الأجنبي آثار ايجابية وأخرى سلبية يمكن تلخيصها فيما يلي:

1.الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي:

تتمثل الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي فيما يلي:

¹ محمود جاسم الصميدعي وردينة عثمان يوسف، 2007، إدارة الأعمال الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، ص70.

² علي عباس، 2009، ص ص158-159.

أ.المساهمة في التنمية:

يساهم الاستثمار الأجنبي في العملية التنموية من خلال توفير رؤوس الأموال الضرورية لها، وكذا المساهمة في جذب المدخرات المحلية نحو الأنشطة الإنتاجية في حالة تمويل مشاريعه عن طريق الاقتراض المحلي، بالإضافة إلى خلق محيط اقتصادي أكثر تنافسية، الأمر الذي يدفع المستثمرين المحليين إلى تطوير قدراتهم الإنتاجية من أجل الحفاظ على حصتهم السوقية وضمان استمرارية شركاتهم.¹

ب.زيادة معدل التكوين الرأسمالي:

يعد هذا الأثر من أهم الآثار الإيجابية التي يحصل عليها البلد المضيف من جراء استقطابه للاستثمارات الأجنبية، وخاصة الدول التي تعاني من نقص في رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق التنمية المنشودة، وذلك بسبب انخفاض دخلها القومي، وكذا ضعف معدل الادخار فيها، مما يدفعها للبحث عن مصادر تمويلية بديلة من أهمها الاستثمار الأجنبي، وتظهر الزيادة في معدل التكوين الرأسمالي في البلدان المضيضة من خلال الزيادة المستمرة في تدفق هذه الاستثمارات إليها.²

ج.خلق فرص العمل:

يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق فرص عمل جديدة من شأنها التخفيف من معدلات البطالة، بالإضافة إلى تنمية وتدريب الموارد والطاقات البشرية المتاحة في البلد المضيف، والرفع من مستوى العمالة الوطنية، من خلال تقديم الخبرة وزيادة المهارة الفنية.³

د.تحسين وضعية ميزان المدفوعات:

يعرف ميزان المدفوعات على أنه كل سجل محاسبي منظم لكافة المعاملات الاقتصادية التي تتم بين المقيمين في الدولة والمقيمين في دول أخرى خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة،⁴ ويعتبر الاستثمار الأجنبي حركة من حركات رؤوس الأموال التي تدخل ضمن المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين، لذلك فإنه يؤثر بشكل كبير على ميزان المدفوعات من خلال الحساب الجاري وحساب رأس المال بحيث يساهم الاستثمار الأجنبي في:⁵

¹ بوراس وسيلة، 2012-2013، جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر- حالة الصين-، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس - سطيف-، الجزائر، ص9.

² سالكي سعاد، 2010-2011، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة بعض دول المغرب العربي)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة ابو بكر بلقايد -تلمسان-، الجزائر، ص74.

³ نزيه عبد المقصود مبروك، 2007، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر، ص419.

⁴ شقيري نوري موسى وآخرون، 2012، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، ص188.

⁵ بامحمد نفيسة، 2015-2016، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقاربة OLI، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، الجزائر، ص34.

- زيادة التدفقات الرأسمالية في حالة تبنيه لإستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، لأن الشركات الأجنبية تقوم بالاستخدام المكثف لمدخلات الإنتاج الوطنية.
- تقليص المدفوعات الدولية في حالة تبنيه لإستراتيجية الإنتاج من أجل إحلال محل الواردات؛ بمعنى أن الشركات تقوم بسد جزء من حاجات الأسواق المحلية.

هـ. آثار الاستثمار الأجنبي على التنظيم والإدارة:

- تعاين الكثير من الدول المضيفة من نقائص كثيرة تخص مجالات التسيير، والتي تكمن في عدم إمكانية تجسيد وامتلاك أساليب حديثة في هذا الشأن، والنقص الفادح المسجل في البرامج التكوينية والتدريبية وغيرها، ويؤخذ من التجربة العملية في العديد من البلدان وجود ارتباط بين ضعف التنظيم والإدارة وبطء التنمية الاقتصادية، في حين أن تحسين التنظيم والإدارة يؤدي لنجاح التنمية، فتتبين بذلك أهمية فعالية التنظيم والأساليب الإدارية في تسريع عملية النمو وتحقيق متطلبات التنمية، وعليه فتشجيع الاستثمارات الأجنبية يؤثر إيجاباً على التنظيم والإدارة والتنمية الإدارية من خلال ما يلي:¹
- تنفيذ برامج للتدريب والتنمية الإدارية في الداخل وفي الدول الأم.
 - إدخال أساليب إدارة حديثة ومتطورة.
 - استفادة الشركات الوطنية من الأساليب الإدارية الحديثة من خلال تقليد ومحاكاة نظيرتها الأجنبية.
 - مساعدة الشركات الوطنية في تنمية مهاراتها الإدارية حتى تستطيع الصمود أمام منافسة الشركات متعددة الجنسيات.

وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن تلك الآثار في حقيقتها مرتبطة بمدى توافر البيئة الملائمة في الدول المضيفة، بالإضافة إلى الإرادة التي تبديها الشركات الأجنبية.

و. الأثر على النقد الأجنبي:

- وردت وجهتا نظر مختلفتان حول أثر الاستثمار الأجنبي على النقد الأجنبي داخل الدولة المضيفة، ويمكن توضيح هاتين الوجهتين من خلال ما يلي:²
- يرى رواد المدرسة الكلاسيكية أن وجود مؤسسات الاستثمار الأجنبي في الدول المضيفة يؤدي إلى زيادة تدفق النقد الأجنبي للخارج مقارنة بالتدفقات الداخلة لهذه الدول، ويرجع ذلك لكبر حجم التحويلات التي تتم في شكل أرباح وأجور العاملين الأجانب وغيرها مقارنة بصغر حجم رؤوس الأموال التي تجلبها هذه المؤسسات عند بداية المشروع الاستثماري.

¹ عامر عبد الرحيم، 2016-2017، أهمية النظام المالي والاستثمار الأجنبي المباشر في التوجه الاقتصادي الجديد في سياسات التنمية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، ص 65.

² سطحي جابر، 2017-2018، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة موبيليس، جازي وأوريدو)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر، ص 23.

- يرى مفكرو المدرسة الحديثة أن مؤسسات الاستثمار الأجنبي تساعد على زيادة حصيلة الدولة من النقد الأجنبي لما تتمتع به من موارد مالية ضخمة، وقدرتها على الحصول على رؤوس الأموال من أسواق النقد الأجنبي لتغطية الفرق الموجود بين احتياجات الدولة من الأموال لتمويل مشاريع التنمية وبين حجم المدخرات والأسواق المتاحة محليا، كما أن وجود هذه المؤسسات يساعد في زيادة معدل تدفق وتنوع المساعدات والمنح المالية المقدمة من الدول الأم والمنظمات الدولية.

وعليه فالاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يؤثر إيجابيا على النقد الأجنبي في الدولة المضيفة إذا كانت التدفقات النقدية الداخلة أكبر من التدفقات النقدية الخارجة، ويبقى على الدولة المضيفة أن تسعى للاستفادة من هذا الأثر الإيجابي من خلال:

- الاتفاق مع مؤسسات الاستثمار الأجنبي على إعادة استثمار جزء معتبر من الأرباح المحققة.
- العمل على جذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ذات الكثافة الرأسمالية.
- العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية ذات الملكية المشتركة بدلا من الملكية المطلقة للمستثمر.

ز. الاستثمارات الأجنبية والعون التكنولوجي:

تعرف التكنولوجيا بأنها فن الإنتاج؛ أي الأساليب والوسائل المستخدمة في عمليات الإنتاج،¹ أما بمفهومها الواسع فهي لا تقتصر على سلسلة العمليات الإنتاجية الفنية فقط، بل تمتد لتشمل المهارات والقدرات التنظيمية، الإدارية والتسويقية، وعملية نقل التكنولوجيا قد تتم من خلال وسائل مختلفة مثل بيع التكنولوجيا، اتفاقيات منح التراخيص وعقود المساعدة الفنية، وتشير الدراسات إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تعتبر من الوسائل الهامة في نقل التكنولوجيا بشكل مباشر أو غير مباشر،² ويساهم الاستثمار الأجنبي في نقل التكنولوجيا وفي نفس الوقت في تنمية أنشطة البحث والتطوير في الدولة المضيفة، وبالتالي المساهمة في رفع كفاءة العمال في الدولة المضيفة من خلال القيام بتدريب العمال على استخدام هذه الآلات والمعدات، مما يزيد من مستوى مهارتهم وكفاءتهم، فينعكس ذلك إيجابيا على إنتاجيتهم.³

ح. الأثر على الأسواق المالية:

يساهم الاستثمار الأجنبي في تطوير وتنشيط أسواق الأوراق المالية من خلال:⁴

- رفع درجة سيولة الورقة، إذ يمكن للمستثمر أن يشتري هذه الأوراق أو يبيعها بسرعة واستعادة أمواله، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على الأوراق المالية، ارتفاع قيمتها وانخفاض تكلفة الحصول على

¹ نزيه عبد المقصود مبروك، 2007، ص 443.

² زيدان محمد، 2004، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال (نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر)، مقال منشور في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 1، العدد 1، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-، الجزائر، ص 20.

³ نزيه عبد المقصود مبروك، 2007، ص ص 449-450.

⁴ عبد الرزاق حمد حسين وعامر عمران كاظم، 2012، قياس أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان النامية (الهند حالة دراسية)، مقال منشور في مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، العراق، ص 5.

رأس المال، مما يشجع الشركات على طرح إصدارات جديدة، وبالتالي تنشيط سوق الأوراق المالية المحلية.

- تدفق رؤوس الأموال من المستثمرين الأجانب يؤدي إلى زيادة كفاءة الأسواق المالية المحلية، وذلك لحصول اتصال بالمؤسسات الأجنبية التي تمتلك تكنولوجيا مالية حديثة، وأساليب متطورة تساعد على جذب المزيد من التدفقات وزيادة المعرفة بتلك الأسواق، وبالتالي تشجيع الاستثمار الأجنبي.
- أن عملية المشاركة الأجنبية في سوق رأس المال المحلي يساعد على تطوير القواعد المحاسبية وعلى رفع مستوى الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأداء الشركات.

2. الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي:

- بالرغم من الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي إلا أن له آثارا سلبية يمكن تلخيصها فيما يلي:¹
- استنزاف الموارد الاقتصادية للدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية.
- تحويل الأرباح إلى الخارج، حيث تقوم هذه الاستثمارات بتحويل جانب كبير من أرباحها إلى دولها الأصلية.
- ارتفاع تكاليف الحصول على التكنولوجيا.
- ارتفاع استهلاك السلع المنتجة من طرف المستثمرين الأجانب، وجلب أنماط استهلاك لا تتواءم مع خصائص البلد المضيف ومتطلبات التنمية فيه.
- استمرار تزايد أعباء خدمة التمويل الأجنبي بصفة عامة يؤدي إلى امتصاص نسبة متزايدة من حصة النقد الأجنبي المتحققة من صادرات السلع والخدمات للدول المضيفة.
- حدوث أزمات تضخمية عند لجوء الدول المضيفة إلى تمويل المشروعات عن طريق زيادة حجم الائتمان في الجهاز المصرفي، كونها تعمل على زيادة كمية النقود المتداولة، مما يؤدي إلى حدوث التضخم.
- خلق التبعية الاقتصادية من خلال التدخل في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية في الدول المضيفة.
- الآثار البيئية الخطيرة المترتبة عن تركيز الاستثمارات الأجنبية في الأنشطة والصناعات الملوثة للبيئة مثل الصناعات الاستخراجية النفطية والتعدينية وغيرها.
- التأثير على السوق الوطنية نتيجة تعرض العديد من الشركات المحلية إلى مشاكل في تصريف منتجاتها، الأمر الذي يستوجب على الدولة المضيفة وضع سياسة حماية لبعض الصناعات الناشئة، من خلال وضع إطار تشريعي وتنظيمي يكفل استمرار نشاط هذه الشركات.

¹ نزيه عبد المقصود مبروك، 2007، ص ص 479-507.

- وجود الشركات الأجنبية قد يؤدي إلى اختفاء بعض الحرف والمهارات التقليدية، نتيجة لما تستخدمه من تكنولوجيا متقدمة سواء أساسية أو مساعدة، مما يؤدي إلى عدم ثبات العمالة الموسمية.
- هجرة المهارات والطاقات والقدرات المحلية نحو شركات الاستثمار الأجنبي، نظرا لما تقدمه هذه الشركات من إغراءات للعمل معها على شكل حوافز مادية ومالية بشكل أفضل مما تقدمه الشركات والمنظمات المحلية.¹
- ويمكن أن ينجم عن الاستثمار الأجنبي آثارا سلبية للاقتصاد المضيف، إذا كان الاستثمار قصير الأجل يتميز بالتقلب، وذلك في الحالتين التاليتين:²
- **الحالة الأولى:** في حالة اتخاذ المستثمر الأجنبي قرارا مفاجئا بمغادرة البلد المضيف، مما يؤدي إلى:

- انخفاض سعر صرف العملة الوطنية.
- انخفاض أسعار الأصول العقارية والمالية، ومعدلات الربحية.
- تزايد العجز في ميزان المدفوعات.
- استنزاف الاحتياطيات الدولية.

- **الحالة الثانية:** في حالة الدخول المفاجئ للاستثمار الأجنبي غير المباشر فإن ذلك يزيد من عدم الاستقرار الاقتصادي، وبالتالي ارتفاع سعر صرف العملة المحلية، ارتفاع أسعار الأصول وخصوصا الأراضي وزيادة معدلات التضخم والاستهلاك المحلي.

المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي

تتعدد المعايير التي يصنف وفقا للاستثمار الأجنبي، ومن بين هذه المعايير نجد المعيار الزمني، معيار المصدر، والمعيار المبني على مقدار السيطرة والتحكم في الاستثمار الأجنبي.

الفرع الأول : معيار الزمن

يصنف الاستثمار الأجنبي وفقا لهذا المعيار إلى شكلين هما:³

1. الاستثمار قصير الأجل:

وهو الاستثمار الذي يعتمد أساسا على سعر الصرف الذي يعتبر المحرك لهذا النوع ، وهو عادة يتضمن تحركا لرأس المال لمدة تقل عن سنة واحدة.

¹ شوقي ناجي جواد وهيثم علي حجازي، 2011، إدارة الأعمال الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ص29.

² عبد الرزاق حمد حسين وعامر عمران كاظم، 2012، ص6.

³ سعيد يحيى، 2006-2007، ص60.

2. الاستثمار طويل الأجل:

وهو الاستثمار الذي تتم فيه تحركات رؤوس الأموال بين البلدان لمدة تزيد عن سنة واحدة، كما يساهم هذا النوع في تنمية الاقتصاديات المتلقية لها، ويظهر ذلك من خلال أثر كل من السيولة والإنتاج، فمن خلال أثر السيولة تؤدي تدفقات رأس المال الأجنبي إلى زيادة حجم الاستثمار في البلدان المضيفة لها، وبالتالي زيادة مداخيلها وقدرتها الاستيرادية، أما فيما يتعلق بأثر الإنتاج فإن الاستثمار الأجنبي يعمل على زيادة الكفاءة الإنتاجية في الصناعة أو القطاع المعني، ويمكنه أيضا أن يمتد إلى كافة القطاعات الاقتصادية للبلد المضيف، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة قدرة هذا الاقتصاد على الإيفاء بالالتزامات المترتبة على تدفق هذا النوع من رأس المال.

الفرع الثاني: معيار المصدر

يصنف الاستثمار الأجنبي وفقا لهذا المعيار إلى شكلين هما:¹

1. الاستثمار الأجنبي العام:

وهو ذلك النوع من الاستثمار الذي تقوم به الدول والحكومات الأجنبية أو المؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو المؤسسات الدولية أو الإقليمية، ويتخذ في معظم الأحيان شكل قروض نقدية أو عينية أو كلاهما.

2. الاستثمار الأجنبي الخاص:

ومصدره الأساسي الأفراد أو الشركات الأجنبية التي تمثل القطاع الخاص في الدولة المصدرة، وقد شجع العديد من الاقتصاديين هذا النوع من الاستثمار؛ كونه يشكل مظهرا من مظاهر النشاط الاقتصادي الحر الذي يؤدي إلى كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة.

الفرع الثالث: معيار أسلوب إدارة المشروع الاستثماري

يصنف الاستثمار الأجنبي وفقا لهذا المعيار إلى:

1. الاستثمار الأجنبي المباشر:

وهو الاستثمار الذي ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في المشروع المعني، بالإضافة إلى قيامه بالمشارك في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني أو السيطرة الكاملة عليه، فضلا عن قيامه بتحويل مقدار من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.²

¹ سعيدي يحي، 2006-2007، ص61.

² الخطيب خالد راغب، 2012، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، دار البداية ناشرون وموزعون، مصر، ص126.

2. الاستثمار الأجنبي غير المباشر:

ويسمى كذلك بالاستثمار في الأوراق المالية، وهو ينطوي على تملك الأفراد أو الهيئات أو الشركات لبعض الأوراق المالية دون ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في تنظيم وإدارة المشروع الاستثماري، ويعتبر الاستثمار في الأوراق المالية استثماراً قصير الأجل بالمقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر.¹

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يختلف عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر في أربع نقاط أساسية:²

- ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر خلافاً للاستثمار الأجنبي غير المباشر على تحويل الأصول غير المالية، لاسيما التكنولوجية ورأس المال الفكري.
- الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر ترابطاً وأقل قابلية للاستبدال من الاستثمار الأجنبي غير المباشر، ويتم أساساً من قبل الشركات التي تتحكم في توزيع الأصول المنقولة، وليس عن طريق الأفراد والمؤسسات التي تؤثر على تلك الأصول.
- تغير ملكية الأصول المنقولة في حالة الاستثمار الأجنبي غير المباشر والأمر ليس كذلك في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر.

- يتمثل الدافع للاستثمار الأجنبي غير المباشر في ارتفاع أسعار الفائدة الأجنبية، أما دافع الاستثمار الأجنبي المباشر فهو يتمثل في استغلال الفرصة لتحقيق أفضل أداء اقتصادي مقارنة بالمنافسين، ولكي يتحقق هذا فإن شركات الاستثمار في حاجة إلى الحصول على بعض الميزات التنافسية إما قبل أو نتيجة لأنشطتها الخارجية.

- اختلاف طريقة انسياب رؤوس الأموال الأجنبية في الصورة غير المباشرة عن انسيابها في الصورة المباشرة، وذلك لما يحققه الانسياب في صورة رأس المال الأجنبي غير المباشر للاقتصاد المضيف من مرونة عالية في توجيه الأموال الأجنبية إلى المجال أو الاستخدام الذي يحقق له أكبر إنتاجية من هذا القرض، وللاقتصاد المضيف كامل الحرية في وقف التعاقد على القروض إذا كان يتجه إلى مجالات لا ينشدها،³ وعلى خلاف القروض يكون الاستثمار الأجنبي المباشر على شكل توليفة من التقنية والإدارة، وكلاهما يزيد من إنتاجية رأس المال، ومن خلاله يمكن الحصول على تقنية جديدة أو الوصول إلى الأسواق العالمية ولعله أيضاً يعزز من المنافسة في الأسواق الداخلية، إذ أن الاستثمار

¹ العبادي محسن، 2016، الاستثمار بالعملة الأجنبية، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، ص 51.

² بيري نورة، 2015-2016، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية (دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر، تونس، والمغرب للفترة 1996-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، الجزائر، ص 11-12.

³ حلمي خالد سعد زغلول، 1988، الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، جامعة عين الشمس، مصر، ص 107.

الأجنبي المباشر يتسم بخصائص هيكلية وتقنية فريدة تميزه عن باقي الاستثمارات الدولية، وأيضاً خضوعه لاتفاقيات دولية، وعدم المتاجرة به في أسواق السيولة الدولية، عكس التدفقات في الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي يمكن تحريك أصوله من سوق إلى أخرى ومن دولة إلى أخرى.¹

بالإضافة إلى ما سبق يمكن التمييز بينهما بجملة من النقاط أهمها:²

- إن أهم ما يميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن الاستثمار غير المباشر هو المدة الزمنية، حيث يتميز الأول بأنه استثمار طويل الأجل، أما النوع الثاني فيكون قصير الأجل.
- الرقابة: فالاستثمار الأجنبي المباشر يتم تجسيده ميدانياً في البلد المضيف ضمن سعي الشركات متعددة الجنسيات لتحقيق منافع، والتمتع بالرقابة على الفروع المنشأة.
- يعد الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويلية بديلة للقروض، فهو لا يعمل على مضاعفة عبء مديونية الدول المضيفة، ويهدف إلى بناء علاقة إستراتيجية طويلة المدى عكس الاستثمار غير المباشر الذي يهدف أساساً إلى تحقيق الربح السريع.
- الاستثمار الأجنبي المباشر يكون في القطاع الحقيقي على خلاف الاستثمار الأجنبي غير المباشر الذي يكون في القطاع المالي.

¹ هيل عجمي جميل، 1999، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، مقال منشور في مركز الإمارات للدراسات والبحوث، العدد 32، الإمارات العربية المتحدة، ص 10.

² بيرى نورة، 2015-2016، ص 15.

المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم أشكال مصادر التمويل الخارجية، وقد تطرقت له العديد من الدراسات والأبحاث المعمقة، والتي تناولت مفاهيمه وأشكاله والنظريات المفسرة له، بالإضافة إلى أسبابه وآثاره، وهذا ما سيتم دراسته في هذا المبحث.

المطلب الأول: تعريف وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

عرف الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل مجموعة من الباحثين الاقتصاديين والمنظمات الاقتصادية وفيما يلي ذكر لبعض تعاريفه:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر هو:** تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة.¹
- **الاستثمار الأجنبي المباشر هو:** عملية تدفق القروض من قبل الشركة الأم إلى الشركة التابعة لها في الخارج، أو شركة ملكيتها في شركة أخرى على أن لا تقل نسبة التملك في الخارج عن نسبة 10%.²
- **الاستثمار الأجنبي المباشر هو:** انتقال رؤوس الأموال من الخارج إلى الدولة المضيفة بغية تحقيق الربح للمستثمر الأجنبي بما يكفل زيادة الإنتاج والتنمية في الدول المضيفة.³
- **تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD:** الاستثمار الأجنبي هو عملية توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول مضيفة معينة، وينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة لمستثمر أجنبي يكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها في بلده أو بلد الإقامة الذي يكون فيه، وقد يكون المستثمر فرداً أو شركة.⁴

¹ نزيه عبد المقصود مبروك، 2007، ص31.

² سليمان عمر عبد الهادي، 2010، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، ص23.

³ العنزي أنور بدر منيف، 2012، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة في قانون الاستثمار الكويتي رقم 8 لسنة 2001)، مقال منشور في جامعة الشرق الأوسط، المجلد... العدد... الكويت، ص14.

⁴ داوود عدنان والعداري محمد، 2016، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ص56.

- **تعريف صندوق النقد الدولي (F.M.I):** الاستثمار الأجنبي المباشر هدفه حيازة مصالح دائمة في المؤسسة التي تقوم بنشاطها في الميدان الاقتصادي خارج بلد المستثمر، من أجل التمتع بالقدرة على اتخاذ القرارات في تسييرها للشركة.¹

- **تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE):** الاستثمار الأجنبي المباشر نشاط يترجم هدف كيان مقيم في اقتصاد ما للحصول على منفعة دائمة في كيان مقيم في اقتصاد آخر، ويفرض مفهوم المنفعة الدائمة من جانب وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، ومن جانب آخر ممارسة التأثير الفعال في تسيير المؤسسة، وتعتبر منظمة (OCDE) أن الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت في مجلس الإدارة.²

- **تعريف المنظمة العالمية للتجارة (WTO):** الاستثمار الأجنبي هو ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما (البلد الأصلي)، والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) بنية تسييرها.³

من خلال التعريف السابقة نستنتج أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو قيام مستثمر أجنبي بالاستثمار في بلد مضيف، بحيث يملك المستثمر الأجنبي الحق في التسيير، الإدارة واتخاذ القرارات الخاصة بالمشروع الاستثماري.

الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن توضيح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال ما يلي:⁴

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية أنشطة البحث والتطوير في الدول المضيفة.
- نقل التكنولوجيا مما يطور مهارات العمال ويفتح قنوات التسويق والتصدير.
- يساهم الاستثمار الأجنبي في تنمية قطاع التصدير.
- تمويل العمليات التنموية باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا لتدفق رؤوس الأموال.
- المساعدة على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية (مالية، بشرية وطبيعية).
- تنمية وتطوير المناطق الفقيرة التي تعاني من الركود الاقتصادي.

¹ عامر عبد الرحيم، 2015، أهمية النظام المالي والاستثمار الأجنبي المباشر في التوجه الاقتصادي الجديد (حالة الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2014)، مقال منشور في مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 7، العدد 1، جامعة معسكر، الجزائر، ص 88.

² بابا عبد القادر - أجري خيرة، 2014، الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، مقال منشور في المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد 2، العدد 2، جامعة يحيى فارس-المدية-، الجزائر، ص 79.

³ عامر عبد الرحيم، 2016-2017، ص 16.

⁴ الفاتح محمد عثمان مختار، 2012، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة (2000-2010)، مقال منشور في مجلة أمراياك، المجلد 4، العدد 11، السودان، ص 19.

- المساهمة في تحقيق التنمية الاجتماعية، من خلال خلق مناصب الشغل، والحد من مشكلة البطالة.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام الكثير من قبل المفكرين الاقتصاديين، مما أدى إلى وضع عدة نظريات قامت بتفسير الاستثمار الأجنبي ودوافع الشركات الأجنبية للاستثمار خارج الحدود، وفيما يلي توضيح لمبادئ وأهم الانتقادات الموجهة لبعض النظريات التقليدية والحديثة المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

1. النظريات التقليدية للاستثمار الأجنبي المباشر:

من بين النظريات التقليدية المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر نذكر ما يلي:

أ. النظرية الكلاسيكية:

يفترض الكلاسيك أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات، فالمستثمر حسب وجهة نظرهم يأخذ أكثر مما يعطي، وهو ما يعني أن انتقال رؤوس الأموال يكون من البلد الذي يتميز بإنتاجية رأس المال عالية إلى إنتاجية رأس المال منخفضة،¹ وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات من بينها ما يلي:²

- ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة استثماراتها في الدولة المضيفة.
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلاءم مستوياتها مع متطلبات التنمية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.
- إن ما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدي إلى خلق أنماط جديدة للاستهلاك في الدول المضيفة لا تتلاءم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
- يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات اتساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخل، بسبب ارتفاع أسعار أجور الأفراد للعاملين فيها بالمقارنة مع نظائرها من الشركات الوطنية.
- وجود الشركات الأجنبية قد يؤثر على سيادة الدولة المضيفة واستقلالها، من خلال خلق التبعية الاقتصادية والسياسية.

¹ داوود عدنان والغازي محمد، 2016، ص 61.

² قويدري كريمة، 2010-2011، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان، الجزائر، ص 11.

ومن بين أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أنها مبنية على فرضية المنافسة التامة، وهي فرضية غير واقعية.

ب. نظرية الميزة الاحتكارية:

تعتمد هذه النظرية على فرضية التدويل في تفسير الأسباب التي تؤدي بالشركات المتعددة الجنسيات إلى اللجوء للاستثمار الأجنبي المباشر، وتركز هذه النظرية على فكرة أن الشركات المتعددة الجنسيات تمتلك قدرات وإمكانات خاصة لا تتمتع بها الشركات المحلية، بالإضافة إلى عدم قدرة الشركات المحلية على الحصول على تلك الميزات، مما يسمح للشركات الأجنبية بالحصول على عوائد أعلى، وقد أوضح ستيفن هايمر أنه في ظل سوق ذات هيكل احتكاري تقوم الشركات بتعظيم عوائدها اعتماداً على مميزاتها عن طريق الاستثمار الأجنبي المباشر.¹

ج. نظرية عدم كمال الأسواق:

تفترض هذه النظرية غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول المضيفة، بالإضافة إلى وجود عجز في السلع المعروضة، وعدم قدرة الشركات المحلية في الدول المضيفة على منافسة الشركات الأجنبية في المجالات المختلفة، وذلك نتيجة للقوة التي تتمتع بها الشركات المتعددة الجنسيات من حيث الموارد المالية والتكنولوجية والمعارف الإدارية وغيرها، فالقدرة التنافسية للشركات الأجنبية هي التي أدت لاتخاذ القرار بالاستثمار والقيام بالعمليات الإنتاجية والتسويقية في الدول المضيفة²، ومن أهم عناصر القوة للشركات الأجنبية التي تسمح لها بامتلاك قدرة تنافسية أكبر ما يلي:³

- جودة ونوعية إنتاجها الأفضل مقارنة مع ما تنتجه الشركات المحلية.
- توفر مهارات وقدرات إدارية، إنتاجية وتسويقية لدى الشركات الأجنبية تفوق تلك التي تتوفر لدى الشركات المحلية.
- قيامها باختراق إجراءات الحماية الإدارية والجمركية، من خلال إقامتها مشروعات الاستثمار الأجنبي في الدول التي لا تفرض مثل هذه الإجراءات.
- التفوق التكنولوجي الذي يتيح لهذه الشركات استخدام وسائل وأساليب إنتاجية أحدث، بالإضافة إلى قيامها بإجراء التطوير والتحسين المستمر للوسائل والأساليب الإنتاجية خلال فترات متقاربة.
- الاستفادة من التسهيلات والامتيازات المالية والضريبية وغيرها.

1. النظريات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل النظريات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

¹ داوود عدنان والعداري محمد، 2016، ص 63.

² سحنون فاروق، 2009-2010، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف، الجزائر، ص 32.

³ فليح حسن خلف، 2010، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ص 90.

أ. نظرية دورة حياة المنتج:

أوضحت نظرية دورة حياة المنتج أن القيام بالاستثمار الأجنبي المباشر يعد عملاً دفاعياً تقوم به الشركات لحماية أسواق التصدير من المنافسين المحتملين؛ أي أنه عمل ضروري بالنسبة للشركات¹، وتقوم هذه النظرية التي وضعها ريمون فارنون على أن المنتج له دورة حياة تتضمن أربع مراحل رئيسية متتابعة، وهي:²

- **مرحلة الإنتاج والبيع:** يكون الهدف الأول من إنتاج سلعة جديدة لم يسبق إنتاجها من قبل هو بيعها في السوق المحلي، حيث تكون في بداية عرضها مرتفعة التكلفة لا يشتريها إلا ذوو الدخل المرتفع، ويظل العرض محدوداً حتى يتم جمع معلومات كافية من ردود أفعال المستهلكين، وبعدها تتكون فكرة كاملة عن السوق وعن ارتفاع التكلفة، وتصبح الشركة قادرة على التغلب على المعوقات، حيث يتم عرض دفعة أخرى من المنتج، فإذا زاد الطلب عليها تبدأ الشركة في وضع خطة للاستفادة أكثر من مزايا عملية الإنتاج الكبير، الذي يفوق قدرة السوق المحلي على استيعابها.³

- **مرحلة التصدير والنمو:** تتسم هذه المرحلة بزيادة الطلب على المنتج في الأسواق المحلية والخارجية والتوسع في الأسواق الدولية نتيجة احتكار هذه الشركات للتكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج، مما يلزمها بتحسين المنتج بشكل مستمر، والعمل على إطالة هذه الفترة لتعظيم أرباحها وتخفيض نفقات الإنتاج، وهو ما يتيح لها التحكم في الأسعار، كما تركز الشركة في هذه المرحلة في حملتها الترويجية على جودة المنتج وفوائده.⁴

- **مرحلة نضوج السلعة:** في إطار سعي الشركة للحفاظ على مبيعاتها في السوق المحلي والخارجي خاصة تخطط لتعزيز مكانتها أكثر فأكثر، والتأكد من أن ثقة المستهلك بالمنتج مازالت بدون تغيير سلبي، فتطور إستراتيجيتها التسويقية ينقل مراكز الإنتاج والتوزيع إلى الأسواق الخارجية، وتنشئ بذلك الشركة فروع لها بالخارج تتسرب من خلالها المعلومات الخاصة بالتركيبية الفنية للسلعة والتكنولوجيا المستخدمة، ويصبح أمر تقليدها من جانب المنتجين في الدول المضيفة وبيعها بأسعار منافسة أمراً وارداً، وعندئذ تبدأ الشركة مع مرور الوقت بفقدان ميزتها التنافسية، وتصل إلى مرحلة التدهور وتراجع

¹ قتيبة محمد صالح، 2005، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق، ص 31.

² سحنون فاروق، 2009-2010، ص 35.

³ أوغيل نعيمة، 2016، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر (1998-2005)، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، مصر، ص 37.

⁴ بلقاسم أمحمد، 2012-2013، نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، ص 114.

المبيعات، فتغير من إستراتيجيتها الترويجية بتركيزها على السعر ثم الجودة، ويصبح السعر وسيلة ترويجية بعد أن تضطر الشركة إلى تخفيض الأسعار للتخلص من الفائض في المخزون.¹

- **مرحلة الانحدار والتدهور:** في هذه المرحلة تصبح زيادة المبيعات والحفاظ على حصتها السوقية هدفا إستراتيجيا للشركة، فعنصر تكلفة إنتاج السلعة أصبح للشركة مهما للغاية، وبدأ المستهلكون يغيرون من ولائهم للسلعة بحثا عن سلعة جديدة مماثلة، وتعمل الشركة على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، كما تحاول إعادة تجديد دورة حياة السلعة في دول أخرى لم تصل السلعة إلى أسواقها، وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة، أحجامها وألوانها، عبواتها، أسعارها وغيرها، بهدف البقاء في السوق لأطول فترة، وفي الوقت ذاته تعمل الشركة على إنتاج سلعة جديدة للدخول إلى الأسواق، وهو ما يطلق عليه بالإستراتيجية الهجومية.²

ب. **نظرية احتكار القلة:** ترى هذه النظرية أن توجه الشركات نحو الاستثمار في الخارج أمر تفرضه طبيعة السوق السائد، فعند سيادة سوق احتكار القلة حيث تسيطر مجموعة قليلة من الشركات الكبرى يصبح من الصعوبة على أي شركة أن تلجأ إلى المضاربة السعرية لتحقيق النمو والربح معا، ويكون السبيل الوحيد لتحقيق ذلك من خلال استيلاء الشركة على الأسواق الخارجية للإنتاج فيها، وهذا ما يحقق لها فرصة التوسع وزيادة ربحيتها، مما يعزز ويقوي مركزها في الاقتصاد المحلي نفسه، ويهدد توازن السوق الاحتكاري بالاختلال.³

ت. **نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية):**

يعتبر Kojima و T.Surumi أهم رواد هذه النظرية، وقد حاولا تفسير قيام الاستثمارات الأجنبية استنادا إلى تجربة الشركات اليابانية التي تتمتع بخصائص تسييرية، تنظيمية وتكنولوجية تختلف عن مثيلتها في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يبين تحليل (T.Surumi) أن المسيرين في الشركات الأمريكية هم الذين يفكرون في وضع القرارات الإستراتيجية، أما الشركات اليابانية فإضافة إلى المسيرين السامين فإن المسيرين المتوسطون هم أيضا معنيون بالمشاركة في وضع القرارات الإستراتيجية وتحديد الأهداف الطويلة الأجل، كما أن النموذج الياباني يتسم بالعلاقة الوطيدة بين الموردين والغرف التجارية اليابانية، وقد توصل من خلال تحليله إلى أن التدويل الذي تقوم به الشركات اليابانية يعتبر فعلا لتبنيها التنظيم المحكم والتسيير الفعال، أضف إلى ذلك الدور الذي تقوم به غرفة التجارة اليابانية، أما (Kojima) فيرى أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة، كما تعتبر وسيلة لنقل رأس المال والتكنولوجيا

¹ أوغيل نعيمة، 2016، ص39.

² صياد شهنيز، 2012-2013، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر، ص21.

³ قتيبة محمد الصالح، 2005، ص32.

والمهارات من الدول المصدرة إلى الدول المستوردة، في حين أن الاستثمارات الأمريكية ما هي إلا بديل للتجارة، فالاستثمار المباشر في شكله الياباني يخلق التبادل الدولي الذي يستند على الميزة النسبية للدولة المضيفة من جهة ، والتي تتمتع بها الدولة الأصلية عبر المؤسسات اليابانية من جهة أخرى.¹

د. نظرية الانتقاء:

لقد اعتمد دونينغ المنهج الانتقائي من خلال تحقيق التكامل والترابط بين ثلاث مجالات في أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر، والمتمثلة في النظريات الثلاثة التالية: نظرية المنشأة الصناعية، نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية ونظرية الموقع،² وقد أوضح دونينغ أنه يلزم توفر ثلاث شروط لكي تقوم الشركة بالاستثمار في الخارج، وهي:

- امتلاك الشركة لمزايا احتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدول المضيفة.
 - أفضلية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية في شكل استثمار أجنبي مباشر في الخارج عن الاستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص.
 - أن تتوفر للدولة المضيفة مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة مثل انخفاض الأجور، اتساع السوق، توافر المواد الأولية وغيرها.
- ويرى دونينغ أنه يوجد اتفاق على نطاق واسع على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتضافر الثلاث عوامل السابقة، ويجب أن تحصل هذه الشركات على مكاسب كبيرة من استغلالها لكل من المزايا الاحتكارية والمزايا المكانية في شكل استثمار أجنبي مباشرا بدلا من الاستخدامات الأخرى لهذه المزايا.

المطلب الثالث: أسباب، أشكال وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت الأسباب التي تدفع بالمستثمر الأجنبي للاستثمار خارج حدوده الوطنية، وذلك في أشكال مختلفة، ويترتب عن هذه الاستثمارات مجموعة من الآثار السلبية وأخرى ايجابية، وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: أسباب الاستثمار الأجنبي المباشر

لكل من المستثمر والبلد المضيف عدة من الأسباب التي تجعل كل منهما يسعى إلى العمل مع الطرف الآخر، ويمكن التطرق إلى تلك الأسباب من وجهة نظر كل من البلد المضيف والمستثمر على النحو التالي:

¹ سطحي جابر، 2017-2018، ص9.

² شعور حبيبة مرداوي، 2007-2008، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري-قسنطينة-، الجزائر، ص32.

1. أسباب الاستثمار الأجنبي من وجهة نظر البلد المضيف:

- للبلد المضيف عدة أسباب تدفعه لجذب وتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر من بينها:¹
- تأمين سلع يحتاجها الاقتصاد الوطني لا يتم إنتاجها محليا أو ينتجها بكميات غير كافية، أو يخشى ارتفاع أسعارها في المستقبل.
- الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة الخارجية.
- الحصول على مصدر تمويلي طويل الأجل.
- الاستفادة من تحسن الميزان التجاري وميزان المدفوعات.
- الحصول على التكنولوجيا المتقدمة، مواكبة التطورات وتحديث أساليب الإنتاج.
- تخفيض نسبة البطالة نتيجة توظيف اليد العاملة في المشاريع الاستثمارية.

2. أسباب الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المستثمر الأجنبي:

- من الأسباب التي تدفع المستثمر الأجنبي للاستثمار في البلد المضيف ما يلي:²
- الرغبة في الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها من طرف المستثمر وبأسعار منخفضة.
- الاستفادة من الامتيازات التي تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين من أجل جذبهم كتحويل الأموال والعملات الصعبة وغيرها.
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة؛ لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة، والتي لا تستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها.
- تحقيق الربح في الدول المضيفة بمستويات تفوق بكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها.
- تستفيد الشركات الأجنبية من استثماراتها في الدول المضيفة من قلة المخاطر؛ إذ كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت مخاطر هذه الاستثمارات.
- تجنب المخاطر المختلفة ولاسيما المخاطر السياسية للدولة الأم.
- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات المحلية من حيث جودة الإنتاج وانخفاض الأسعار وأنواع الخدمة، وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ورأس المال.
- الحصول على اليد العاملة المنخفضة التكلفة مقارنة باليد العاملة في الدولة الأم للمستثمر الأجنبي، وبالتالي تخفيض تكلفة الإنتاج؛ لأن العمل يعد أحد عوامل الإنتاج الأساسية.

¹ أوغيل نعيمة، 2016، ص 55.

² موفق أحمد وحلا سامي خضير، 2010، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)، مقال منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 80، جامعة الموصل، العراق، ص 141.

الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال متعددة من حيث النوع، حيث تختلف خصائص كل نوع والأهمية الخاصة به، ولذلك يوجد تباين في عملية اختيار هذه الأنواع من وجهة نظر المستثمر أو البلد المضيف، ويمثل تعدد أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المستثمر الأجنبي طرق مختلفة لدخول أسواق مختلفة، إذ تقوم الشركات بتحديد الطريق الأفضل لدخول سوق معينة، ويتم ذلك عن طريق معرفة خصائص السوق المراد الدخول إليه، ومعرفة الأطر الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والقانونية المتعلقة بالسوق المحددة، فهي تؤدي دورا مهما في تحديد شكل الاستثمار الأجنبي المباشر

وقد أشارت الدراسات الحديثة إلا أن أكثر الأنواع شيوعا هي:

1. الاستثمار المشترك:

ويدعى أيضا بالاستثمار الثنائي، وهو الاستثمار المنجز في البلد المضيف له، والذي تتوزع ملكيته بين طرف أو عدة أطراف أجنبية من جهة، وطرف وعدة أطراف محلية من جهة ثانية، ويمكن التمييز بين الشكلين التاليين له:¹

- إقامة مشروع جديد أو فرع جديد لشركة أجنبية مملوك بالتساوي أو بدون تساوي بين مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب ونظائريهم المحليين.
- شراء مستثمر أو عدة مستثمرين أجانب لجزء من رأس مال مشروع استثماري أو شركة محلية قائمة، و هنا ينبغي أن تكون نسبة مساهمة الطرف الأجنبي لا تقل عن 10% من رأسمال المشروع المعني حتى يصبح هذا الاستثمار الأجنبي مباشرا.

وللاستثمار المشترك أهداف عديدة يمكن تلخيصها في العناصر التالية:²

- الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح، وهذا لتعدد العوامل التي تساهم في تخفيض الإنتاج في هذه الشركات كالتسيير الجيد، وتوفير رأس المال واليد العاملة المؤهلة.
- انتهاز إستراتيجية التخصص في قطاع خاص أو منتج معين لضمان احتلالها موقعا متميزا بين منافسيها.

- الاعتماد على خلق روابط متينة مع الشركاء الذين يملكون تقنيات المعرفة والمهارة، من أجل الاستفادة من الفرص الضئيلة المتواجدة في السوق.
- تلجأ الشركات صغيرة الحجم إلى إبرام عقود شراكة مع المؤسسات الكبيرة من أجل البقاء والنمو والتوسع في السوق، سواء كانت هذه الشركات محلية أو خارجية.

¹ بعداش عبد الكريم، 2007-2008، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، ص52.

² أوغيل نعيمة، 2016، ص17.

2. الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل:

يعد هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر من أكثر الأنواع تفضيلاً بالنسبة للشركات المتعددة الجنسيات، والتي تعد من أهم أشكال هذا الاستثمار والمحرك الرئيسي له، كونها تمتلك فروعاً متعددة تمتد إلى عدة دول مختلفة، وتتميز بالحجم الكبير من حيث المبيعات والإنتاج وتنوعه، وتقومها التكنولوجي والانتماء إلى اقتصاديات السوق المتقدمة صناعياً، وكذا زيادة درجة التنوع والتكامل، كما أنها تدار مركزياً من مركزها الرئيسي في الوطن الأم، وقد يتم الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي عن طريق شراء هذه الأخيرة لمؤسسة قائمة في البلد المضيف، ويتمثل هذا النوع من الاستثمار الأجنبي في قيام هذه الشركات بإنشاء فروع للإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من أنواع النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضيفة، حيث يحتفظ المستثمر الأجنبي بحق إدارة المشروع الاستثماري والتحكم في كل عملياته، ونظراً لكونه يهدف بالدرجة الأولى إلى تحقيق أقصى ربح فإنه عند انتقاله إلى البلدان النامية يتجه إلى الأنشطة الأكثر ربحية، والتي تتميز بارتفاع معدل العائد على الاستثمار بها كالقطاع النفطي.¹

3. الاستثمار في المناطق الحرة:

المناطق الحرة هي جزء من أراضي الدولة المضيفة الداخلة في حدودها السياسية، ولكنها تعتبر أجنبية في نظر القانون الجمركي، وهذه الأراضي لا تخضع للقيود الجمركية الاستيرادية والتصديرية والنقدية فيما يتعلق بأعمالها التجارية، الصناعية والمالية مع الخارج، إذ تزاوّل بحرية تداول السلع بما يسمح لرأس المال الأجنبي بالاستثمار فيها متمتعاً بأكبر المزايا والضمانات، وذلك لتشجيع التجارة الدولية، وتيسير سبل التنمية الاقتصادية وتدعيمها للعلاقات الاقتصادية بين الدول، وإسهامها بفاعلية في تقدم الشعوب ورخائها، وذلك إذا ما توفرت مقومات نجاح هذه المناطق من نظام سليم وسلامة في التطبيق، موقع جغرافي ممتاز، رأس مال متدفق ليستثمر، مشروعات ملائمة، تقديم مزايا وضمانات، حماية مقررّة بفاعلية وتوفر سبل للاتصالات والتحركات المسيرة، ويهدف إنشاء المناطق الحرة إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، ولأجل هذا الغرض تسعى الدول لجعل المناطق الحرة جذابة للاستثمارات بمنحها مزايا وحوافز وإعفاءات.²

4. الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع:

تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (عام أو خاص)، ويتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين.³

¹ بوراس وسليمة، 2012-2013، ص5.

² محمودي مراد، 2002، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ص36.

³ أوغيل نعيمة، 2016، ص21.

الفرع الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر

للاستثمار الأجنبي المباشر آثار سلبية وأخرى إيجابية نوضحها فيما يلي:

1. الآثار الإيجابية:

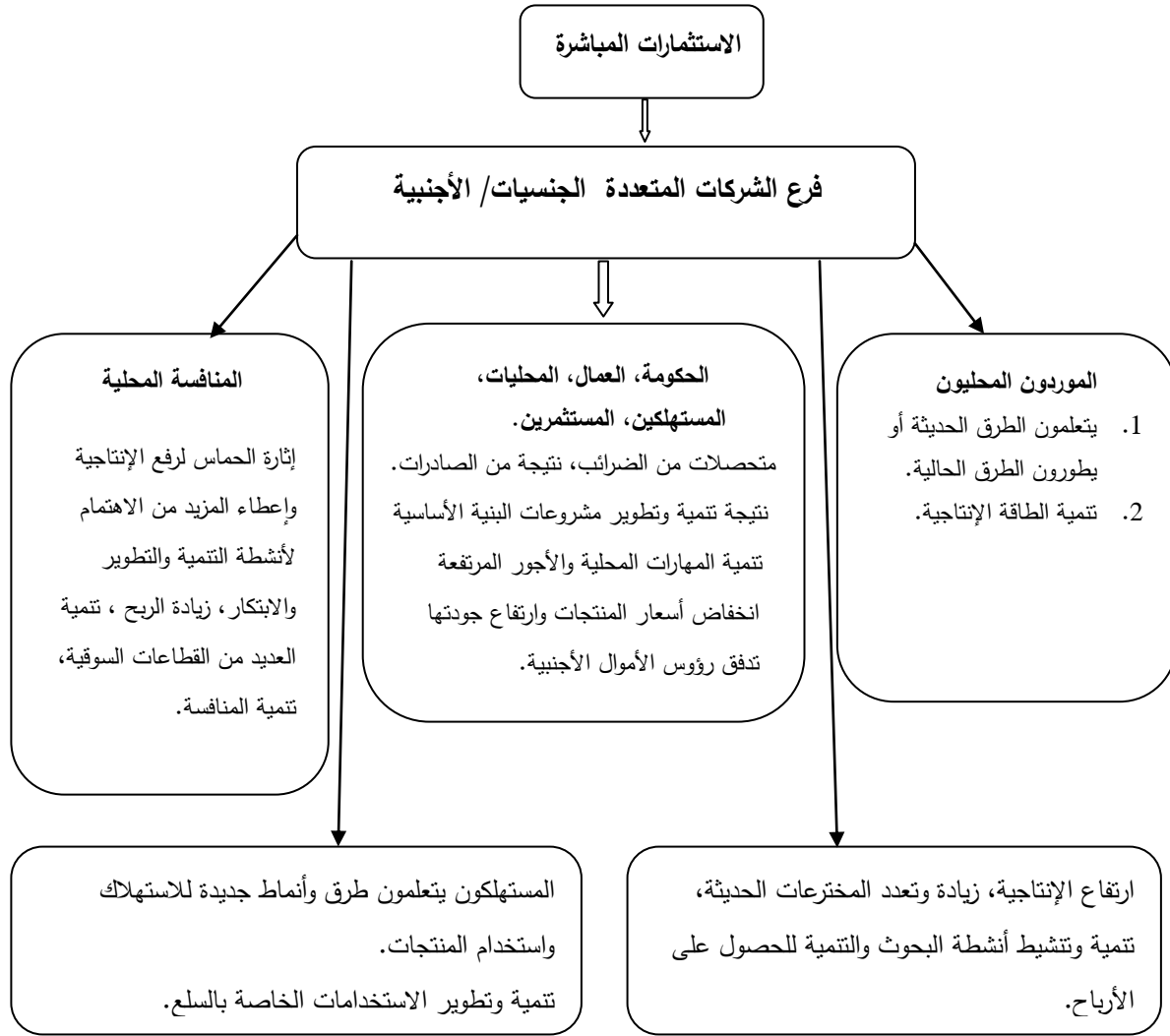
- تتمثل الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في الآتي:¹
- زيادة حصيلة الدولة المضيفة من النقد الأجنبي عن طريق حساب العمليات الرأسمالية.
- تمكين الدولة المضيفة من السيطرة على أسواق التصدير، وبالتالي زيادة حصيلة صادراتها.
- تحقق الاستثمارات الأجنبية المباشرة العديد من المكاسب للدول المضيفة تتمثل أساساً في حل مشاكل التمويل، خلق مناصب الشغل، توفير السلع في السوق الوطنية وغيرها.
- تساهم التدفقات التكنولوجية التي تحصل عليها الدولة المضيفة في تعظيم كفاءة استخدام موارد الدولة، عن طريق البحث والتطوير، والتدريب الذي تستفيد منه العمالة الوطنية.
- يرفع الاستثمار الأجنبي المباشر من القدرات الإنتاجية والتنافسية للشركات المحلية خاصة في قطاع التصنيع.

- بالإضافة إلى ما سبق هناك منافع أخرى يستفيد منها البلد المستورد لرأس المال منها:²
- تسريع وتيرة عملية التنمية الاقتصادية على الأمد البعيد، حيث يتمكن بلد يعاني من العجز من تحقيق معدلات عالية للنمو. الحصول على جزء من العوائد التي يدفعها رأس المال الأجنبي كالضرائب على أرباح الاستثمار الأجنبي المباشر أو التأمين ، مما يؤدي إلى زيادة عوائد الدولة.
- والشكل الموالي يبين تأثير الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية:

¹ زيدان محمد، 2004، ص21.

² مأمون علي الناصر وآخرون، 2016، التمويل الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، ص176.

شكل رقم 01: تأثير الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية.



المصدر: سحنون فاروق، 2009-2010، ص 30.

من خلال الشكل يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في تحسين المهارات والخبرات لدى الموردين المحليين، وزيادة القدرات الإنتاجية والتسويقية وأنشطة البحث والتطوير لدى البلد المضيف، ويخلق المنافسة بين المستثمرين للسيطرة على الأسواق وضمان تحقيق أقصى الأرباح .

2. الآثار السلبية:

ومن بين الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي ما يلي:¹

- هيمنة المستثمر الأجنبي على بعض الصناعات في الدول المضيفة.
- المستثمر الأجنبي قد يهدد سيادة الدولة، من خلال الضغوط التي يمارسها على حكومة البلد المضيف، خاصة إذا كان المستثمر في القطاعات الإستراتيجية.

¹ سحنون فاروق، 2009-2010، ص 31.

- إن اختلاف العادات والتقاليد والمعتقدات بين المستثمر والبلد المضيف، قد يؤثر سلبا على الثقافة الوطنية، من خلال ترويج السلع الاستهلاكية السيئة.
- يمكن أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عاملا في تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج، وكذا خروج الأموال في شكل أرباح والعوائد على المدى الطويل.
- إن منح الإعفاءات الضريبية للشركات الأجنبية قد ينجم عنه تقليص الموارد المتاحة للمؤسسات المحلية، مما يتطلب موازنة الفوائد قصيرة الأجل بالفوائد طويلة الأجل، فالفوائد طويلة الأجل قد تترتب عن قيام الشركات الأجنبية بخلق وظائف معينة في الوقت الحالي، لكن ذلك قد يكون على حساب الاستثمار الرأسمالي المتاح للمؤسسات المحلية، والتي ستبقى في بلادها حتى ولو غادرتها الشركات الأجنبية، إلا أن مسألة بقاء المؤسسة المحلية في العمل بعد مغادرة الشركة الأجنبية محل جدل، كما أن قدرة الشركات الأجنبية على دفع أجور أعلى يجعل من الصعب على المؤسسات المحلية المنافسة لاستقطاب أفضل الكفاءات.
- بالإضافة إلى ما سبق هناك آثار أخرى للاستثمارات الأجنبية المباشرة نذكر منها:¹
 - تتصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالتقلب بدرجة كبيرة، سواء كانت على شكل قرض أو استثمارات أجنبية مباشرة، إذ تتميز بسرعة تحركاتها سعيا لتحقيق الربح والفائدة، فتنتقل نحو الأماكن التي توفر لها أعلى الأرباح.
 - توجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مجالات خدمية مثل الخدمات المالية، السياحية وغيرها.
 - الاستثمارات الأجنبية تعتمد في الغالب على تكنولوجيا مكثفة لرأس المال، وبذلك فهي لا توفر فرص عمل كافية لتشغيل فائض العمل في الدولة المضيفة، وينتج عن هذه الظاهرة تسريح عدد كبير من العمال.
 - تتمتع الشركات المتعددة الجنسيات عادة بسلطات قوية، مما يشكل تهديدا كبيرا لاقتصاديات الدول المضيفة، فإذا رغبت أي دولة في إتباع سياسات معينة من شأنها أن تؤثر سلبا على مصالح هذه الشركات فإنها تقوم بغلق فروعها في تلك الدولة.
 - حدوث أزمات مالية واقتصادية في البلدان المضيفة في حالة الانسحاب المفاجئ للمستثمرين الأجانب.

¹ الموسوي ضياء مجيد، 2005، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص130.

المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

يقصد بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر مجموعة العوامل والظروف الاقتصادية، السياسية، الثقافية، وكذا الإجرائية التي تتحكم وتؤثر بشكل بارز على توجهات تدفقاته سواءً الجغرافية أو القطاعية، إلى جانب قرارات تجسيده وأيضا قرارات اختيار مواقعه، والتي يمكن أن تؤثر على نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة، وهذه العوامل في حد ذاتها مرتبطة بأطراف مختلفة سواءً بالمستثمر الأجنبي أو الدولة الأم، ومن جهة أخرى تكون متعلقة بالظروف التي تميز الدولة المضيفة، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب معيار تأثير

ترتبط محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للمستثمر الأجنبي والدولة الأم بالعوامل التي تقف وراء رغبة المستثمرين الأجانب في الاستثمار في الدولة المضيفة، وتختلف هذه العوامل باختلاف الجهة المتأثرة بها، وهذا ما سيتم التعرض إليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر للمستثمر الأجنبي

تتمثل أهم المحددات والدوافع الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر والراجعة للمستثمر الأجنبي فيما يلي:¹

1. معدل العائد على الاستثمار:

يعتبر معدل العائد على الاستثمار أحد العوامل الهامة التي تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، لأن المستثمر الأجنبي سواءً كان فردا أو شركة لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا إذا توقع عائداً أعلى من المخاطر التي قد تترتب عن هذا الاستثمار.

2. تكاليف الإنتاج:

إن ارتفاع تكاليف الإنتاج في الدولة الأم تعتبر من بين الأسباب التي تدفع المستثمر للاستثمار في الدولة المضيفة ذات التكاليف المنخفضة، سواءً تعلقَت هذه التكاليف بالمواد الأولية أو اليد العاملة أو غيرها.

3. القدرات التسويقية والتكنولوجية:

إن امتلاك الشركات الأجنبية مهارات تسويقية عالية يمكنها من معرفة نوع وحجم الطلب على منتجاتها، وبالتالي سهولة دخولها إلى الأسواق الخارجية وبتشكيلة متنوعة من المنتجات، كما أن امتلاك المستثمر الأجنبي وخاصة الشركات المتعددة الجنسيات تكنولوجيا متطورة يمكنها من غزو الأسواق الخارجية، ويجعلها أكثر قدرة على منافسة الشركات المحلية في أسواق الدول المضيفة.

¹ سطحي جابر، 2017-2018، ص 14.

4. خصائص السوق المحلي:

تعتبر مدى جاذبية البلد المضيف كسوق لمنتجات وخدمات الشركات المتعددة الجنسيات العامل الأكثر أهمية، فحجم السوق المحلي وكذا الثروة أو القوى الشرائية الخاصة بالسكان، احتمالات نمو تلك المتغيرات ونمو الاقتصاد ككل كلها تشكل المعايير الرئيسية التي تعتمد عليها الشركات المتعددة الجنسيات في تقريرها ما إذا كان موقع استثماري محتمل يستحق المزيد من الدراسة والنظر، ويعد حجم السوق واحتمالات النمو من العوامل الهامة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى مزايا من تدفق الاستثمار الأجنبي، ومن المقاييس المستخدمة لقياس حجم السوق المحلية نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان، فالمقياس الأول يمكن اعتباره مؤشرا للطلب الجاري، أما المقياس الثاني فيعد مؤشرا للحجم المطلق للسوق، وبالتالي لاحتمالاته المستقبلية.¹

وقد أشارت أدبيات بعض الدراسات أن دافع المستثمر الأجنبي للاستثمار هو تعظيم الربح، ولعل ذلك ما دفع البعض لتحديد مصادر أرباح الشركات المتعددة الجنسيات بثلاثة مصادر، وهي:²

- عوامل داخلية في المنشأة كالمعرفة، والتي تسمح لها بالنمو والتميز عن الآخرين في الدولة الأم أو في الدولة المضيفة.
- عوامل في الدولة المضيفة تسمح للمنشأة الأجنبية كرخص الأيدي العاملة بتمركز أفضل لتحقيق الأرباح.

- عوامل مرتبطة بمفاضلة المنشأة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات والتراخيص.

الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالدولة المضيفة

وهي تلك المحددات التي تتعلق بالعوامل الخاصة بالدولة المضيفة سواء كانت دولا متقدمة أو من الدول النامية، وتتمثل أهم المحددات فيما يلي:³

1. درجة انفتاح الاقتصاد القومي على العالم الخارجي:

فكلما كانت درجة الانفتاح كبيرة كلما كان الاقتصاد القومي جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر.

2. حجم السوق واحتمالات النمو الاقتصادي

وتعتبر من العوامل المهمة المؤثرة على قرار توطن الاستثمار الأجنبي المباشر، فكبر حجم السوق الحالي أو المتوقع يؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمار المباشر، فوجود المشروع الاستثماري

¹ بن عباس حمودي، 2011-2012، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الصين)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر - بسكرة -، الجزائر، ص 99.

² بوجمعة بلال، 2012-2013، سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1986-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -، الجزائر، ص 43.

³ بوجمعة بلال، 2012-2013، ص 47.

في منطقة ذات استهلاك كبير يساهم في تخفيض العديد من التكاليف التي يتحملها المستثمر، وهذا راجع إلى ارتفاع الطلب على المنتج، ومن ثم العمل على استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة في ظل ثبات التكاليف الثابتة.

3. تحرير التجارة الخارجية للدولة المضيفة:

ويتوقف تأثير هذا العامل على الهدف من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الدولة المضيفة، فتكون العلاقة إيجابية إذا كان الهدف من هذه الاستثمارات هو التصدير من داخل الدولة المضيفة، ويستدل على ذلك بنسبة صادرات وواردات الدولة المضيفة من الناتج المحلي الإجمالي.

4. تنامي القدرة التنافسية للاقتصاد القومي:

فكلما كان المركز التنافسي للصناعات التي تمتلك فيها الدولة ميزة تنافسية في حالة تحسن كلما أدى ذلك إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، وذلك نتيجة ارتفاع عائد الاستثمار في تلك الصناعات، ويستدل على ذلك بمعدل نمو الصادرات.

5. استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية للدولة المضيفة:

ارتفاع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق درجة عالية من الاستقرار الاقتصادي يشكّلان حافزا كبيرا للمستثمرين الأجانب ويعود السبب في الاهتمام بالمؤشرات الاقتصادية الكلية إلى طبيعة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي تعتبر طويلة الأجل في الغالب، لذلك فالأوضاع الاقتصادية السائدة في الدولة المضيفة ذات تأثير كبير عليها.

بالإضافة إلى ما سبق هناك متغيرات أخرى دالة على مستوى الأداء الكلي للبلد المضيف منها:¹

أ. متغيرات السوق:

يساعد الأداء الجيد للأسواق على زيادة استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يتم قياس فعالية السوق بواسطة المتغيرات التالية:

- حجم السوق ونصيب الفرد من الدخل.
- الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية.
- أفضليات المستهلكين الخاصة بكل بلد.
- هيكل الأسواق.

ب. الموارد:

تتجه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلدان المضيفة التي تتميز بوفرة مواردها المختلفة، والمتمثلة فيما يلي:

- الموارد الطبيعية الخام.

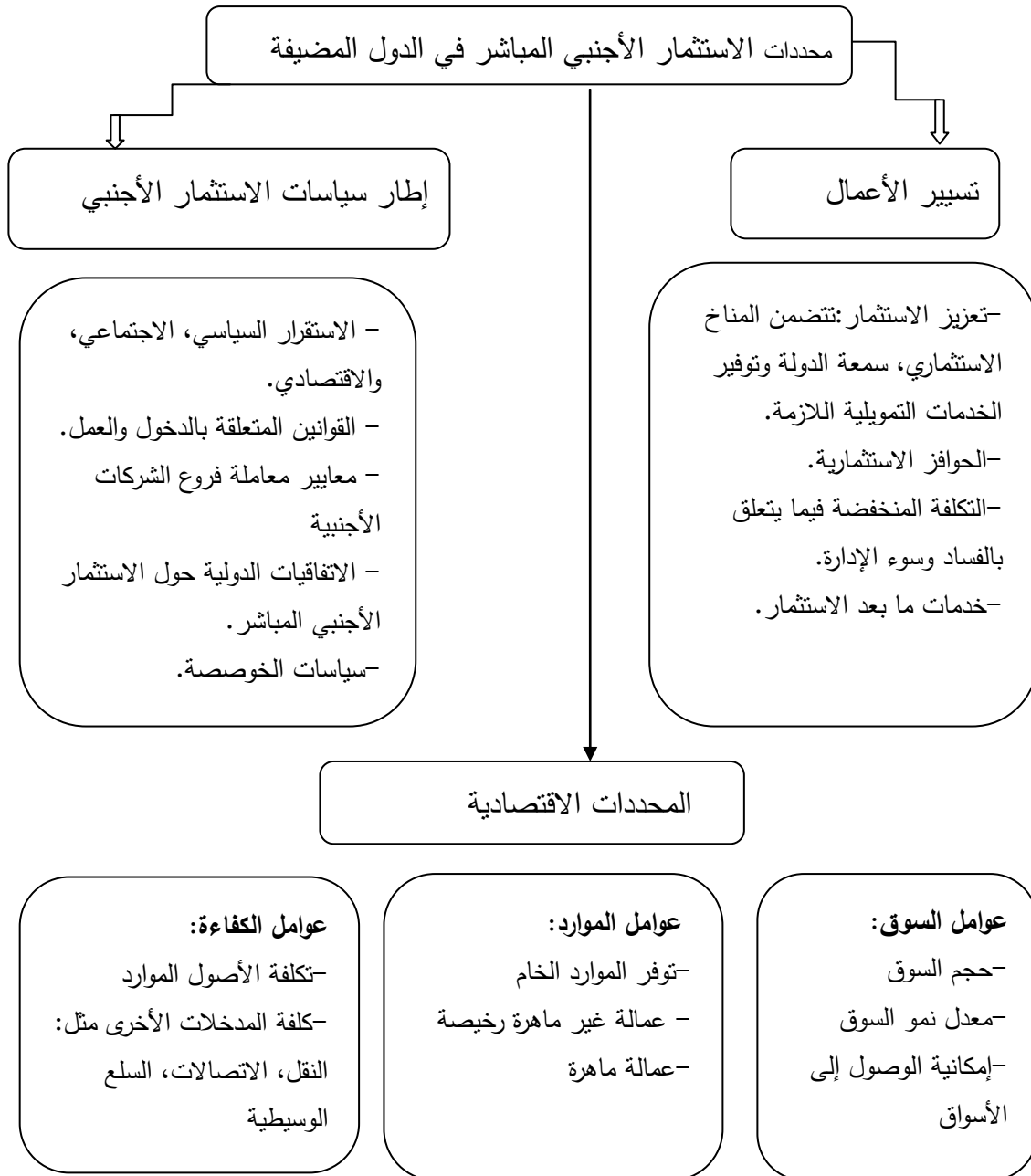
¹ بلقاسم أحمد، 2012-2013، ص133.

- اليد العاملة غير المتخصصة المنخفضة التكاليف.
- اليد العاملة المتخصصة.
- المستوى التكنولوجي وحجم الابتكارات.

ج. تحقيق الكفاءة:

- من خلال سعي الاستثمارات نحو تخفيض التكاليف لا يكفي توفير الموارد لكن يجب تحقيق الكفاءة في استخدامها مما يتطلب مراعاة المتغيرات التالية:
- تكلفة الموارد والأصول.
 - تكاليف المنتجات الوسيطة، والمدخلات الأخرى مثال النقل، الاتصالات من وإلى البلد المضيف.
 - العضوية في التكامل الإقليمي القائم على اتفاق إنشاء الشركات الإقليمية.
- ويمكن توضيح محددات الاستثمار الأجنبي في البلدان المضيفة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 02: محددات الاستثمار الأجنبي في البلدان المضيفة



المصدر: بيبي نورة، 2014، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب (محددات وآثار دراسة مقارنة باستخدام نماذج المعدلات الآتية)، مقال منشور في مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 1، جامعة أم البواقي، الجزائر، ص 111.

يتضح من خلال هذا الشكل أن الدولة المضيفة تتوفر على عدة عوامل تضمن من خلالها استقطاب الاستثمارات الأجنبية، والمتمثلة في المناخ المناسب والسمعة الجيدة، والتي تساهم بشكل كبير في جذب المستثمرين بالإضافة إلى توفر الموارد اللازمة في السوق مع ضمان تحقيق الكفاءة والأداء الجيد له.

الفرع الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة الأم

خلصت العديد من الدراسات التطبيقية إلى نتائج كثيرة ومتباينة تبين أن هناك عوامل كانت السبب في حدوث ونمو ظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، وأوضح "كوشلين" في هذا الصدد أن المستثمر الأجنبي غالباً ما يستثمر في الدولة المضيفة التي تعتمد على الدولة الأم في الاقتراض أو التصدير أو التكنولوجيا أو الواردات أو المساعدات بكافة أشكالها، كما وجد كل من (Frey) و (Scheider) عام 1985 أن مستوى المساعدات الاقتصادية التي تقدمها الدولة الأم للدولة المضيفة تساهم في شرح عملية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بين الدولتين¹، ومن أهم العوامل التي تدفع إلى خروج الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الدولة الأم إلى الدولة المضيفة ما يلي:²

- عدم استقرار الوضع الاقتصادي في الدولة الأم نتيجة انخفاض معدلات النمو وحالات الركود، أو المنافسة التي تتعرض لها الشركات في الدولة الأم.
- الاستقرار السياسي والأمني في الدولة الأم، الأمر الذي يدفع تلك الشركات إلى البحث عن أسواق أخرى تنسم بالاستقرار السياسي والأمني.
- عدم توفر المناخ الاستثماري المشجع على استثمار فائض الأموال في الدولة الأم.
- وعادة ما يكون للدولة الأم للمستثمر الأجنبي أهداف وراء الاستثمار في الدولة المضيفة، كممارسة أنواع من الضغوط الاقتصادية والسياسية؛ لإرغام الدول المضيفة على الدخول في تحالفات عسكرية أو اقتصادية معينة، وقد يكون الهدف نشر فكرة معينة عن طريق نشر ثقافتها وأنظمتها السياسية.³

المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب طبيعة المحددات

تختلف العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف طبيعة تلك العوامل، فمنه ما هو ذو طبيعة اقتصادية، سياسية، ثقافية، واجتماعية، بالإضافة إلى قانونية، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

1. العوامل السياسية:

من بين العناصر التي تدرج ضمن المحددات السياسية المؤثرة في قرار الاستثمار في الخارج ما يلي:

¹ رضا عبد السلام، 2002، محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة (دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا

اللاتينية مع التطبيق على مصر)، مصر، ص120.

² بوجمعة بلال، 2012-2013، ص45.

³ أوعيل نعيمة، 2016، ص45.

أ. الاستقرار السياسي:

يعد الاستقرار السياسي من بين أهم العوامل المؤثرة على الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويعتمد الاستقرار السياسي على درجة المخاطر من خلال دراسة التغيرات السياسية في هذا البلد، طريقة تداول السلطة، شكل الحكومة واستقرارها، الاحتياجات المستمرة والإضرابات والنزاعات، مستوى العلاقة مع الدول المجاورة والعالم الخارجي، الصراعات الإيديولوجية والعنصرية والدولية وسوء توزيع السلطة والدخل.

ويؤدي استقرار النظام السياسي إلى استقرار القوانين والأنظمة المؤثرة على الاستثمار ، مما يشجع على استقرار الاستثمارات وتوسيعها وتنوعها ، وتساهم إيديولوجية الحكومة بدور كبير في استقرار الاستثمارات، من خلال التشريعات المحفزة للاستثمار ودرجة الانفتاح الاقتصادي وتحقيق استقرار قيمة العملة.¹

ب. الحكم الرشيد:

إن إرساء قواعد الحكم الرشيد يعتبر ضرورة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويعرف الحكم الرشيد حسب البنك الدولي للإعمار والتنمية بأنه: الطريقة التي يمارس بها الحكم في تسيير وإدارة اقتصاد بلد ما والموارد الاقتصادية، ويحدد البنك ثلاثة مصادر للحكم الرشيد:²

- نوعية وشكل الحكم.
 - الطريقة التي يتم بها استعمال السلطة في إدارة اقتصاد البلد وموارده لغرض التنمية.
 - قدرة الحكام على رسم وتشكيل وتنفيذ السياسات وتأدية الوظائف.
- ويقوم الحكم الرشيد على مجموعة من المعايير أهمها: شفافية نظام الحكم، المساواة وسيادة الحكم، إشراك النظام الحاكم للقوى الأخرى (السياسية والاجتماعية) في عملية صنع القرار، الفعالية والاستجابة لاحتياجات المواطنين على أساس إدارة عقلانية وراشدة للموارد، المساواة وتكافؤ الفرص.

2. العوامل الاقتصادية:

تعتبر العوامل الاقتصادية من أهم العوامل المحفزة للاستثمار الأجنبي المباشر، لكونها تقوم بدور هام في تكوين المناخ الاستثماري الملائم والجاذب لمختلف الأنشطة الاستثمارية ، ويعتبر الاستقرار الاقتصادي أحد هذه العوامل، حيث يأتي في المقام الثاني بعد الاستقرار السياسي حتى وإن كان من الصعب الفصل بينهما، ويتمثل الاستقرار الاقتصادي في تحقق جملة من التوازنات

¹ دريد كامل آل شيب، 2009، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، ص 26.

² بامحمد نفيسة، 2015-2016، ص 37.

الاقتصادية الكلية، وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار ، ومن أهم المؤشرات الاقتصادية لجذب الاستثمار الأجنبي نذكر: ¹

أ.توازن الميزانية العامة:

تقوم الدولة التي تعاني عجزا في موازنتها بتمويل هذا العجز عبر أدوات الدين العام للتداول وفوائد الاستثمارات والمدخرات الحكومية، كما تعمل الدول من جانب آخر أثناء تسجيلها لانخفاضات في الإيرادات على تخفيض الإنفاق الاستثماري من أجل التكيف مع الانخفاض في الإيرادات العامة أو مع عدم نموها بالصورة المطلوبة، وهذا ما يمثل اتجاها خطيرا، فكلما سجل عجز في الموازنة العامة كان ذلك عاملا غير مشجع للاستثمار الأجنبي المباشر، أما إذا سجل فائض في الموازنة العامة أو على الأقل توازنا شكل ذلك عامل جذب للمستثمر الأجنبي.

ب.توازن ميزان المدفوعات:

يعكس ميزان المدفوعات الوضعية الاقتصادية للبلد، فإذا كان هذا الأخير يعاني من خلل فمن الممكن أن يتخذ البلد إجراءات تقييدية قد لا تكون في صالح المستثمر منها (قيود وحقوق جمركية عالية، مراقبة الصرف والحد من القروض والتخفيف من الإنفاق على إعداد البنى التحتية وغيرها)، وهو ما من شأنه أن يعيق الاستثمار الأجنبي المباشر.

ج.التضخم:

لمعدلات التضخم تأثير مباشر على سياسات التسعير وحجم الأرباح، وبالتالي حركة رأس المال، كما تؤثر على تكاليف الإنتاج التي يهتم بها المستثمر الأجنبي، كما أن لارتفاع معدلات التضخم في الدول المضيفة تأثيرات على مدى ربحية السوق، بالإضافة إلى المناخ الاستثماري ذلك أن المستثمر الأجنبي في حاجة إلى استقرار سعري، بالإضافة إلى أن التضخم يشوه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة قصيرة الأجل، وابتعد عن الأنشطة طويلة الأجل. ²

ويشير بعض المختصين إلى أن ارتفاع معدلات التضخم يعني الارتفاع المستمر في مستويات الأسعار، مما يؤدي إلى وجوب زيادة الأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد المضيق، بهدف السيطرة على التضخم وتخفيض مستويات الأسعار، وبالتالي تصبح مثل هذه الاقتصاديات جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، نظرا لارتفاع مستويات الأرباح المتوقعة، وعليه يمكن القول أن التضخم يؤثر إيجابا على الاستثمار الأجنبي المباشر. ³

¹ بن حافظ حمزة، 2010-2011، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر 1998-2008)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة-منتوري-، الجزائر، ص105.

² لوعل بلال، 2014، محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية الجزائرية خلال الفترة 1995-2011، مقال منشور في المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد5، جامعة أمحمد بوقرة -بومرداس-، الجزائر، ص5.

³ جباري شوقي، 2014-2015، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي-، الجزائر، صص116-117.

د. حجم السوق ومعدل نموه

إن ما يدفع الشركات للاستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق وتطوره مستقبلاً، فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذاباً للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعاً في أسواقها، والتي توفر فرص جديدة للاستثمار؛ أي أنه لا يكفي أن يكون حجم السوق كبيراً ولكن يجب أن يكون السوق ديناميكياً.¹

هـ. سعر الصرف:

أوضحت العديد من الدراسات التطبيقية أن المستثمر الأجنبي يتفاعل لردود فعل عكسية مع تقلبات أسعار الصرف، فالمستثمر الأجنبي ينجذب إلى الدول بعد حدوث تخفيض في قيمة العملة، ويعد سعر الصرف حافزاً قوياً لدى المؤسسات المحلية والمستثمرين الأجانب للاقتراض بالعملة الأجنبية وبأسعار فائدة منخفضة، كما تعتبر عملية تخفيض سعر العملة إستراتيجية تتبعها الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر،² كما أن تخفيض أسعار الصرف من شأنه احتواء الضغوط التضخمية، وبالتالي تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، عن طريق تقليل مخاطر المشروعات الاستثمارية، وتحقق أسعار فائدة حقيقية موجبة تعكس معدلات العائد الحقيقي قصد ضمان اختيار الاستثمارات الخاصة ذات الإنتاجية المرتفعة.³

و. معدل الفائدة:

إن الزيادات في أسعار الفائدة المتجهة نحو مستويات إيجابية بشكل معتدل تقتنن بالزيادة في الاستثمار والادخار، وهذا ما يحسن من إمكانية النمو الاقتصادي، وتؤدي سلبية أسعار الفائدة إلى:⁴

- عدم جذب رؤوس الأموال المحلية.
- تحويل نسبة كبيرة من المدخرات أو الأرصدة إلى ودائع العملة الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى التأثير سلباً على ميزان المدفوعات، مما يساعد على ارتفاع أسعار الصرف.

ز. الانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية:

يميل المستثمرون الأجانب إلى الدول التي تطبق مبدأ الحرية في التجارة الدولية والمنفتحة اقتصادياً، لأن إزالة الحواجز الجمركية ومختلف قيود التجارة يؤدي إلى الرفع من معدلات التبادل التجاري الدولي من جهة، ومن جهة أخرى يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المستوردة سواء الاستهلاكية أو الإنتاجية، مما يعود بالنفع على الدول، من خلال زيادة الدخل الإجمالي، وإتاحة

¹ عامر عبد الرحيم، 2016-2017، ص 43.

² عبد محمد نورية، 2012، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مستقبل الاستثمار المحلي العربي (دراسة قياسية تحليلية لبعض دول الخليج العربي)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كلمنتس، الأردن، ص 67.

³ جباري شوقي، 2014-2015، ص 117.

⁴ جباري شوقي، 2014-2015، ص 117.

الفرص أمام المنتجين بالتوجه نحو أي فرع من فروع الإنتاج التي تمكنهم من توظيف أموالهم بفعالية أكبر¹، وتقاس درجة الانفتاح الاقتصادي بنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، فكلما اقتربت النسبة من 100% دل ذلك على الانفتاح الكبير على العالم الخارجي.²

ح. سياسة تمويلية:

تقسم اقتصاديات الدول من الناحية التمويلية إلى نوعين ، اقتصاديات تعتمد على النظام البنكي في التمويل، ويتميز هذا النوع بسرعة تقديم القروض، وسرعة انتقال الأموال ، واقتصاديات تعتمد على الأسواق المالية في التمويل عن طريق البورصة، من خلال شراء الأسهم والسندات كطريقة للتمويل، وبالتالي فالدولة كلما كانت لها أكثر متاح وطرق للتمويل كلما زاد ذلك من استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح.³

ط. البيئة التحتية:

وذلك من خلال توفير المناطق الصناعية الملائمة من حيث توفر الماء والكهرباء والاتصالات والمواصلات، ففكرية التنمية الاقتصادية تشير إلى ضرورة توفير حد أدنى من هذه البنية ووضعها تحت تصرف المستثمرين بأسعار مناسبة، لكي تستطيع الاستثمارات المنتجة مباشرة الإنتاج بتكاليف مناسبة، وتندرج تحت البنية التحتية ضرورة توفر الكفاءات والعناصر الفنية، والمصاريف الخاصة، وأسواق الأسهم والأوراق المالية، ومن المهم أن تكون أسعار عناصر الإنتاج من كهرباء، ومواصلات، اتصالات ، إيجارات، وقيمة الأراضي منخفضة تشجع المستثمرين وتوفر تكاليف الاستثمار.⁴

ي. التحفيزات غير الضريبية:

تعمل الدولة المضيفة على توفير الأمن والاستقرار للرأسمال الأجنبي، كما أنها وبغرض تسهيل الأعمال وخلق مناخ محفز للاستثمار تقوم بمنح تسهيلات للحصول على الأموال في شكل إعانات حكومية مباشرة أو غير مباشرة، أو تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث والدراسات اللازمة لإقامة المشاريع والتوسعات الاستثمارية، كما أن هناك حوافز غير ضريبية مثل تزويد الشركات الأجنبية بالأراضي والبنية الأساسية بأسعار أقل من أسعارها الجارية، تخفيض قيمة الإيجارات للعقارات والأراضي الخاصة بمختلف المشاريع الاستثمارية الأجنبية، أو قد تمنح الدولة المضيفة مزايا أخرى كتزويد الشركات الأجنبية بالأراضي والمباني الأساسية أو بالكهرباء والمياه بأسعار منخفضة.⁵

¹ بن حافظ حمزة، 2010-2011، ص106.

² بامحمد نفيسة، 2015-2016، ص38.

³ عبد محمد نورية، 2012، ص69.

⁴ شقيري نوري موسى وآخرون، 2012، إدارة الاستثمار، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، ص21.

⁵ بوراس وسيلة، 2012-2013، ص72.

3. العوامل الثقافية والاجتماعية:

يقصد بالعوامل الثقافية التركيب المتشابك من المعارف، المعتقدات، الفنون والتشريعات القانونية الأساسية، والقيم الأخلاقية، العادات والتقاليد، وقيما أخرى مادية وغير مادية، والتي يتم اكتسابها لأفراد ذلك المجتمع، كما تؤثر الثقافة الأصلية على مواقف وأنماط سلوك الأفراد بطريقة متدرجة من مختلف مراحل التنشئة الاجتماعية التي تبدأ منذ مراحل الطفولة الأولى وحتى النهاية، وبالتالي فالبينة الثقافية لها تأثير مباشر على أنماط حياتهم وطريقة استهلاكهم أو استخدامهم للسلع، وهو ما يحاول معرفته مديرو الشركات، ومن جهة أخرى فإن نظرة الناس إلى الشركات المتعددة الجنسيات تتشكل من خلال ثقافتهم، فالثقافة هي الهيكل المرجعي الذي يحتكم إليه الإنسان قبل الإقدام على سلوك معين، فالسلوك الشرائي للفرد يتحدد بنوعية القيم التي يحتكم إليها في هيكله الثقافي المرجعي، وفي نظرته إلى الأشياء.¹

أما من الناحية الاجتماعية فتعتبر العوامل الاجتماعية من أهم العوامل المحددة لجذب الاستثمارات، وتشمل الموقف الكلي للمجتمع اتجاه مسألة استقطاب الاستثمار الأجنبي بكافة أشكاله، وبعبارة أخرى لكي يتعدى المستثمر الحدود فإنه يحاول دائما فهم ومعرفة نظرة المجتمع وموقفه اتجاه طبيعة تلك الاستثمارات ومصادرها²، كما تؤدي الصراعات النقابية والاجتماعية دورا هاما ومؤثرا في جذب الاستثمارات الأجنبية، فكثر الاضطرابات الملاحظة في بعض الدول كانت السبب الرئيسي في تحويل العديد من فروع الشركات المتعددة الجنسيات من بلد إلى آخر.³

4. العوامل القانونية:

وتتمثل في العوامل التالية:⁴

- الأنظمة القانونية: وهي تلك الأنظمة التي تحدد الشكل القانوني الذي يجب أن يتخذه الاستثمار، القطاعات الاقتصادية المسموح فيها بالاستثمار، القواعد الخاصة بدخول المستثمر الأجنبي إلى غير ذلك من الأنظمة القانونية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي.
- الحماية القانونية: خاصة تلك الحماية من المخاطر غير التجارية والسياسية، كخطر التأميم وخطر نزع الملكية، المصادرة والتجميد، إضافة إلى المخاطر الناتجة عن الحروب والإضرابات.
- الطريقة التي يتم بها تطبيق القوانين المتعلقة بحل النزاعات خاصة تلك التي تحدث بين المستثمر الأجنبي والجهات الحكومية، وذلك من حيث درجة التعقيد والتأخير في فصل النزاعات.

¹ شعور حبيبة مرداوي، 2007-2008، ص43.

² جباري شوقي، 2014-2015، ص122.

³ بن حافظ حمزة، 2010-2011، ص104.

⁴ سالكي سعاد، 2010-2011، ص90.

هذا وقد تأتي القوانين والمراسيم والأنظمة بمفاهيم مبهمة وغير واضحة تحتاج إلى منشورات تطبيقية يصعب الحصول عليها، إذ يتصف بعضها بالطابع السري، وتوزع على مسؤولي المصالح الإدارية المعنية بتنفيذها فقط، مما يرسخ الطابع غير الرسمي للقوانين التي تفسر وتطبق على أكثر من وجه، وهو ما يعتبر من العوامل التي تجعل المستثمر الأجنبي يحجم عن الاستثمار في هذا البلد.¹

5. عوامل طبيعية :

وتتمثل في الموقع الجغرافي للبلد، حيث يعتبر موقع البلد عاملاً ذو أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث يساهم في تخفيض تكاليف النقل لمتطلبات المشروع إلى البلد المضيف، وكذا تكاليف الوصول إلى الأسواق المجاورة،² فكلما كان البلد المضيف للاستثمار يتمتع بموقع جغرافي متميز يسمح للمستثمر الأجنبي والوطني بالاتصال المباشر بالأسواق العالمية كلما كان أكثر جذباً للاستثمارات من الأسواق المكلفة في عمليات الاتصال بالأسواق الأجنبية الأخرى.³

¹ بعداش عبد الكريم، 2007-2008، ص177.

² بن حافظ حمزة، 2010-2011، ص106.

³ نزيه عبد المقصود مبروك، 2007، ص120.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا لهذا الفصل يتضح الاهتمام الذي أبدته مختلف المدارس الاقتصادية والمفكرين والباحثين الاقتصاديين للاستثمار الأجنبي باعتباره مصدرا تمويليا هاما تسعى الدول على اختلاف درجة تقدمها لجذبه من جهة، نظرا لآثاره الإيجابية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مواكبة التطور التكنولوجي، تخفيض معدلات البطالة وتأهيل المؤسسات المحلية وغيرها، وتجنب الآثار السلبية المترتبة عنه من جهة أخرى، والتي قد تنعكس سلبا على اقتصاديات الدول المضيفة، والتي يمكن مواجهتها من خلال إتباع سياسات اقتصادية صحيحة تمكنها من الاستفادة منه في تنمية اقتصادياتها المحلية.

كما تبين من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل تعدد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تعني مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية والمؤسسية وكذا الإجرائية، والتي يمكنها التأثير في فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة، فضلا عن مساهمتها في جذب المستثمرين الأجانب للاستثمار في تلك الدول، مع الإشارة إلى أن درجة تأثير هذه العوامل في قرار المستثمر الأجنبي تختلف من دولة إلى أخرى.

الفصل الثاني:

دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين

تمهيد:

سعت الصين على غرار العديد من دول العالم إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر منذ انفتاحها اقتصاديا سنة 1978، فعملت على توفير المناخ الاستثماري المناسب، من خلال قيامها بإصلاحات مست جميع القطاعات الاقتصادية، ومنح امتيازات ضريبية وجمركية، بالإضافة إلى تعديل القوانين الحكومية بما يخدم مصالح المستثمر الأجنبي، الأمر الذي ساعدها على جذب المستثمرين الأجانب، وجعلها من بين الدول الرائدة في هذا المجال، مما انعكس إيجابا على نموها الاقتصادي.

ونظرا لأهمية التجربة الصينية في جذب الاستثمار الأجنبي، سوف يتم التطرق إليها في هذا الفصل، من خلال توضيح مختلف الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الصينية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتحسين المناخ الاستثماري، وبيان حجم التدفقات وأشكالها وتوزيعها الجغرافي والقطاعي، بالإضافة إلى مصادر هذه التدفقات، فضلا عن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الصيني، وكذا تحديد أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين من خلال الدراسة القياسية التي يتضمنها هذا الفصل ، والذي تم تقسيمه إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين.

المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية.

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين خلال الفترة 2017-1980

اعتمدت الصين على إستراتيجية تنمية قائمة على الاستثمار الأجنبي، وذلك بعد البدء في تطبيق سياسات الباب المفتوح سنة 1979، الأمر الذي جعل منها الوجهة الأولى للمستثمرين الأجانب سنة 2020، وفيما يلي توضيح لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، من خلال التطرق إلى تقييم حجم التدفقات الواردة، وأهميتها النسبية في الاقتصاد الصيني وكذا أهم القطاعات المستقطبة للمستثمرين الأجانب.

المطلب الأول : تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي في الصين ومصادرها

عرف الاتجاه العام لتدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الصين تزايداً مستمراً، كما تعددت مصادرها، وفيما يلي توضيح لذلك.

الفرع الأول : تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الصين.

نجحت الصين في استقطاب حجم كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فأصبحت أكبر مستقطب له بعد انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، أين أصبحت الصين من بين الدول الرئيسية المستضيفة لهذه الاستثمارات، وتعد مصادرها الشركات الأجنبية الوافدة إليها.¹ والجدول الموالي يبين تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الصين خلال الفترة 2017-1980.

¹ فرحي كريمة، 2012-2013، ص 289.

الجدول رقم(01): تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الصين خلال الفترة 1980 - 2017 .

الوحدة: مليار دولار

السنوات	1980- 1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990
الاستثمار الأجنبي الوارد	181.87	47.6	76.28	84.52	102.26	100.60	102.89
السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
الاستثمار الأجنبي الوارد	115.54	192.03	389.60	432.13	481.33	584.05	644.08
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الاستثمار الأجنبي الوارد	585.57	526.59	593.56	496.72	550.11	561.40	640.72
السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الاستثمار الأجنبي الوارد	638.05	630.21	747.68	923.95	900.32	1057.35	1160.11
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	
الاستثمار الأجنبي الوارد	1117.16	1175.86	1195.61	1262.66	1260.01	1310.35	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المكتب الوطني لإحصائيات الصين على الموقع :

National bureau of statistics of china (www.stats.gov.cn/english/) (consulted on 9/06/2020)

من الجدول رقم(1) يتضح أن الاتجاه العام لحجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الصين قد عرف تزايداً مستمراً، وقد بلغ متوسطه 613.78 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1980 و 2017، حيث سجل أعلى مستوى للاستثمار الأجنبي المباشر سنة 2017 بقيمة قدرت ب 1310.35 مليار دولار، في حين شهد الاستثمار الأجنبي انخفاضا قياسيا قدره 58.51 مليار دولار سنة 1998، وقد تمكنت الصين من استقطاب عدد كبير من المستثمرين الأجانب مثل نسبة 8.7% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عالميا سنة 2015، لتشكل بذلك الوجهة الأولى للاستثمار الأجنبي المباشر رغم المنافسة الشديدة عالميا نتيجة لعدة عوامل ساهمت في مجملها في توفير المناخ الاستثماري الملائم، كما يتضح من خلال الجدول تراجع حجم التدفقات في بعض السنوات على غرار سنة 1999 بسبب الأزمة المالية الآسيوية التي مست الدول المجاورة، والتي لم تتمكن من توفير رؤوس الأموال للاستثمار بها في الصين،¹ وكذا سنة 2009 بعد حدوث الأزمة المالية العالمية، حيث انخفض بحوالي 18 مليار دولار مقارنة بسنة 2008.

الفرع الثاني: مصادر الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الصين خلال الفترة 1980-2017

تتعدد مصادر الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الصين، وهو ما يتضح من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم(02): مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الصين 1980-2017

الوحدة: نسبة مئوية

الدول السنوات	هونغ كونغ	تايبان	اليابان	سنغافورة	الو.م.أ	الإتحاد الأوروبي	كوريا الجنوبية	دول أخرى	الإجمالي
1991	55.3	10.1	13.1	1.2	7.1	5.7	0	7.5	100
1995	53.4	8.4	8.5	4.9	8.2	5.7	2.8	8.1	100
1999	41	6.5	7.2	6.2	9.8	11	3	15.2	100
2002	33.86	7.53	7.94	4.43	10.2	7.03	5.16	23.7	100
					8			7	
2003	33.1	6.3	9.5	3.8	-	7.4	8.3	23.6	100
2004	31.33	5.14	8.99	3.31	6.5	6.99	10.30	27.4	100
								4	
2005	29.8	-	10.8	-	5.1	8.6	-	45.7	100

¹ قتيبة محمد الصالح، 2005، ص131.

2006	49.79	3.07	6.62	3.38	9.43	9.66	5.61	12.4	100
								3	
2007	33.17	2.12	4.30	3.81	3.13	4.60	4.40	44.4	100
								6	
2008	37.89	1.75	3.37	4.09	2.72	4.61	2.89	42.6	100
								7	
2009	59.97	7.28	4.57	4.31	3.97	-	3.00	16.8	100
								7	
2010	63.81	6.33	4.01	5.35	3.83	-	2.54	14.1	100
								0	
2017	75.5	3.6	2.5	3.7	2.4	4.8	2.8	-	100

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على :

- فرحي كريمة، 2012-2013، ص 307.

-آسيا عطيل، مراد صاولي، الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتحويل التكنولوجيا إلى الدول النامية-إضاءة على تجربة الصين- مجلة دراسات اقتصادية ، العدد31، جامعة قلمة، الجزائر، ص76.

- قتيبة محمد الصالح، 2005، ص114.

من خلال الجدول يتضح أن هونغ كونغ قد احتلت المرتبة الأولى في قائمة الدول المستثمرة في الصين، كما يتبين أنه على الرغم من تعدد الدول المستثمرة في الصين، إلا أن الهيمنة الآسيوية تبدو واضحة، ويرجع سبب ارتفاع التدفقات من الدول الآسيوية المجاورة للصين إلى انخفاض تكلفة اليد العاملة وارتفاع النمو الاقتصادي فيها مقارنة بهذه الدول، وإلى عودة رأس المال الوطني الصيني الذي خرج من القطر عن طريق هونغ كونغ للاستفادة من المزايا المقدمة للمستثمر الأجنبي، فأكثر من نصف تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين يقوم بها الصينيين المغتربين،¹ حيث تستثمر الجالية الصينية في أكبر عدد من المشاريع الأجنبية المقامة في الصين.

كما يتضح من خلال الجدول يتضح أن الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الصين قد امتاز بجملة من الخصائص أهمها:²

-الهيمنة الآسيوية (لاسيما هونغ كونغ وتايوان واليابان) على أصول الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الصين، فهونغ كونغ تعتبر المستثمر الأول بنسبة 75.5% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي

¹ فرحي كريمة، 2012-2013 ص302.

² بن سانية عبد الرحمان، 2012-2013، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-، الجزائر، ص184.

إلى الصين، و توجه اليابان نحو الصين نسبة 2.5% سنة 2017 من استثمارات الخارج، وتوجه كوريا الجنوبية نسبة 2.8% بينما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي فلا يوجهان سوى أقل من نسبة 7.2% من استثماراتهم بالخارج نحو الصين.

- قدوم 80% من الأموال الأجنبية إلى الصين من مناطق تعتبرها الصين جزءا منها (هونغ كونغ، تايوان) له دلالاته السياسية والاقتصادية، حيث يوحى بالارتباط الصيني العميق من جهة، ومن جهة أخرى يفتح المجال أمام نفوذ كبير للصين على المستوى الدولي.

الفرع الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين خلال الفترة 1998-

2017

استطاعت العديد من القطاعات جذب المستثمرين الأجانب في الصين، وهو ما يمكن توضيحه من خلال الجدول الموالي :

الجدول رقم(03): التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين خلال الفترة

2017-1998

القطاع السنوات	القطاع الزراعي %	التعدين %	القطاع الصناعي %	الكهرباء الغاز الماء %	البناء %	تجارة الجملة والتجزئة %	النقل والتخزين %	الفنادق والمطاعم %	الاتصالات %	أخرى %
1998	1.4	1.3	56.2	6.8	4.5	2.6	3.6	-	0.2	11.9
1999	1.8	1.4	56.0	9.2	2.3	2.4	3.8	-	0.2	21.1
2000	1.7	1.4	63.4	5.5	2.2	2.1	2.5	-	0.1	21.1
2001	2.6	0.9	71.3	3.1	2.7	2.0	1.3	-	0.1	16
2002	1.94	0.98	69.77	-	1.34	1.76	1.73	-	-	22.48
2003	1.87	0.62	70.02	-	1.14	1.22	1.62	-	-	22.61
2004	1.83	0.88	70.95	-	1.27	1.22	2.09	1.38	1.51	18.83
2005	1.19	0.58	70.37	-	0.81	1.72	3	1.28	-	21.02
2006	0.95	0.73	63.5	2.03	1.09	2.83	3.14	0.73	1.69	23.31
2007	1.23	0.65	54.57	1.43	0.58	3.57	2.68	1.39	1.98	31.92

29.22	3	1.01	3.08	4.79	1.18	1.83	54	0.61	1.28	2008
37.29	2.49	0.93	2.80	5.98	0.76	2.34	45.28	0.55	1.58	2009
35.7	2.35	0.88	2.12	6.23	1.38	2.00	46.90	0.64	1.80	2010
37.71	1.80	0.72	2.75	7.26	0.79	1.82	44.90	0.52	1.73	2011
36.11	3.00	0.62	3.10	8.46	1.05	1.45	43.74	0.68	1.71	2012
41.26	2.44	0.65	3.58	9.78	1.03	2.06	38.74	0.31	0.15	2013
47.52	2.3	0.54	3.72	7.91	1.03	1.84	33.4	0.47	1.27	2014
48.31	2.8	0.34	3.31	9.52	1.23	1.78	31.31	0.19	1.21	2015
43.01	6.7	0.28	4.03	12.59	1.96	1.7	28.16	0.07	1.5	2016
46.3	15.96	0.31	4.26	1.12	1.99	2.68	25.57	0.99	0.82	2017

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المكتب الوطني لإحصائيات الصين على الموقع:

National bureau of statistics of china (www.stats.gov.cn/english/) (consulted on 10/07/2020).

من خلال الجدول يتضح أن القطاع الصناعي يعد أهم قطاع جاذب للمستثمرين الأجانب في الصين، حيث أنه يستحوذ على ما يقارب 25.57% من حجم الاستثمار الأجنبي خلال سنة 2017، وهو ما يعادل ستة أضعاف قطاع النقل والتخزين، ويليه قطاع الاتصالات بنسبة 15.96% في سنة 2017، في حين تجذب باقي القطاعات الأخرى المستثمرين الأجانب بنسب متفاوتة، وذلك راجع إلى تركيز السياسة الصينية في مسارها التنموي على قطاعات دون أخرى، ثم توجيهها نحو تشجيع الصناعات الالكترونية، وكذا الصناعات المعتمدة على التكنولوجيا لتشجيع نقلها إلى الصين.

الفرع الرابع: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين خلال الفترة 1983-

2017

تتنوع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين جغرافيا على عدة مناطق منها الشرقية والغربية وأخرى وسطى، ويمكن توضيحها من خلال الجدول التالي كما يلي:

الجدول رقم(04): التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين حسب المناطق خلال الفترة من 2003-2017

المناطق	المنطقة الشرقية	المنطقة الوسطى	المنطقة الغربية
السنوات			
2003-1998	87.8	8.9	3.3
2004	85.44	10.66	3.9
2005	82.36	13.77	3.85
2006	83.08	12.78	4.13
2007	81.95	13.45	4.59
2008	81.61	13.03	5.83
2009	80.42	13.97	5.61
2010	80.19	13.83	5.98
2011	79.95	13.86	5.98
2012	79.2	14.11	6.69
2013	79	14.04	9.96
2014	78.33	14.46	7.21
2015	78.09	14.87	7.04
2016	79.43	13.80	6.77
2017	80.1	13.84	6.06

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على البيانات الواردة في الموقع

National bureau of statistics of china (www.stats.gov.cn/english/) (consulted on 10/07/2020).

نلاحظ من الجدول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة متمركزة في المناطق الشرقية على نحو كبير ثم المناطق الوسطى والغربية، ويعود السبب الحقيقي لهذه الفجوة إلى تركيز المناطق الاقتصادية الخاصة التي تمارس فيها الأنشطة الاقتصادية كالتصنيع، الاستيراد والتصدير في الجهة الشرقية من الصين من جهة، وما تتوفر عليه هذه المناطق من حوافز من جهة أخرى ، بالإضافة إلى قلة دخل المناطق الوسطى و الغربية مقارنة بالمناطق الشرقية، وكذا قلة اليد العاملة المؤهلة والخبرة (مناطق ريفية)، وبالتالي ارتفاع تكلفتها، وهو ما يجعلها أقل استقطاباً للشركات الأجنبية.

المطلب الثاني: الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الصيني

يقوم الاستثمار الأجنبي المباشر بدور هام في الاقتصاد الصيني، ويمكن توضيح أهميته النسبية من خلال معرفة مدى مساهمته في تحسين بعض المتغيرات الاقتصادية، والتي سيتم التطرق إليها فيما يلي:

الفرع الأول: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت

من خلال البيانات التي يتضمنها الجدول الموالي يمكن توضيح مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين رأس المال الثابت.

الجدول رقم (05): مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الرأسمالي الثابت في الصين خلال الفترة 1984-2016

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	1984	1985	1986	1987	1988	1989
المساهمة	1.5	2.2	2.5	2.3	2.6	2.9
السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
المساهمة	3.6	4	7.2	11.7	16.9	15.4
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
المساهمة	14.9	14.8	13.1	11	10.1	10.2
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المساهمة	10	8.2	7.6	7.8	6.6	6
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013
المساهمة	5.9	4.1	4.2	3.6	3.1	2.8
السنوات	2014	2015	2016			
المساهمة	2.7	2.8	2.8			

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات هيئة الأونكتاد بالعربية من خلال الموقع:

« UNCTAD webtable5.FDI inward as a percentage of gross fixed capital formation ,1990-2016 ».

من ملاحظة الجدول السابق يتضح أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ساهمت في تكوين إجمالي رأس المال الثابت بشكل واضح إلى غاية سنة 1998، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت خلال الفترة 1993-1998 بـ 14.46%، إلا أن هذه النسبة عرفت تراجعاً فيما بعد نتيجة انخفاض تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين بسبب الأزمة المالية الآسيوية، وقد بقيت نسبة المساهمة في حدود 10% سنة 2001 رغم ارتفاع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الصين، ويعود سبب هذا الانخفاض إلى اعتماد الصين على مدخراتها المحلية كمصدر رئيسي لتمويل استثماراتها، والاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر كمصدر مساعد لها، حيث قدر معدل الاستثمار في الصين خلال الفترة 1994-2000 بـ 35.2% مقابل 41% كمعدل ادخار،¹ ويلاحظ استمرار تراجع نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت من سنة لأخرى خلال الفترة 2002-2016، حيث مثل أقل من نصف المعدل في سنة 2010 مقارنة بسنة 2002، واستمر في التراجع إلى غاية سنة 2016 حتى بلغ نسبة مساهمة ضئيلة قدرت بـ 2.8%، وهذا رغم ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها، مما يدل على أن الصين لا تحتاج هذه الاستثمارات لسد الفجوة الاستثمارية وإنما لتحقيق أغراض أخرى، مع العلم أن معدلات الادخار بالنسبة للصين تظل مرتفعة، حيث مثلت 54.2% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2009 مقابل 44% في عام 2003، وهي دائماً أعلى من نسب الاستثمار التي قدرت في عام 2009 بـ 48.2% بعدما كانت لا تتعدى نسبة 41.2% سنة 2003 وهو ما يدل على أن الحكومة الصينية عملت على عدم السماح لرأس المال الأجنبي والمستثمرين الأجانب بالسيطرة على البنية التحتية للاقتصاد الصيني وإنما جعل النسبة الأكبر للاستثمار المحلي ورأس المال الوطني من أجل المحافظة على استقلال الاقتصاد الوطني، وقد أكدت الحكومة الصينية على أن يكون الاستثمار الأجنبي المباشر عاملاً مساعداً في إقامة رأس المال الثابت في حين يكون الدور الرئيسي للاستثمار المحلي.

الفرع الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

لمعرفة مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي نعتمد على قياس رصيده بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

¹ فرحي كريمة، 2012-2013، صص 348-349.

الجدول رقم(06): نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الصين خلال الفترة 1980-2017

الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	1980	1981	1982	1983	1984	1985
المساهمة	0.02	0.13	0.20	0.27	0.48	0.53
السنوات	1986	1987	1988	1989	1990	1991
المساهمة	0.62	0.84	1.02	0.97	0.96	1.13
السنوات	1992	1993	1994	1995	1996	1997
المساهمة	2.61	6.18	5.98	4.88	4.65	4.72
السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003
المساهمة	4.43	3.74	3.47	3.51	3.60	3.48
السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
المساهمة	3.48	4.55	4.50	4.40	3.73	2.56
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المساهمة	4.00	3.7	2.82	3.03	2.55	2.19
السنوات	2016	2017				
المساهمة	1.55	1.34				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المكتب الوطني لإحصائيات الصين على الموقع:

National bureau of statistics of china (<http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2018/indexeh.htm>) (consulted on 10/07/2020).

من خلال الجدول يظهر أن الاستثمار الأجنبي المباشر تمكن من المساهمة بشكل فعال في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد الصيني، فقد ارتفعت مساهمة الاستثمار الأجنبي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي بشكل مطلق خلال الفترة 1980-1993، فبعدما بلغت سنة 1980 قيمة 0.02% وهي نسبة منخفضة جدا بسبب محدودية تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الصين، سجلت هذه النسبة ارتفاعا كبيرا سنة 1993 فبلغت 6.18% نتيجة الارتفاع الكبير في التدفقات الداخلة إلى الصين من هذه الاستثمارات، وتشير بعض الإحصائيات الخاصة بصندوق النقد الدولي في هذا الصدد أن زيادة النمو الاقتصادي في الصين خلال التسعينيات تعود إلى مساهمة الشركات الأجنبية في ذلك بنسبة 0.4% كأثر رئيسي على الناتج المحلي الإجمالي، إلى جانب الآثار الأخرى للاستثمار الأجنبي المباشر التي تقود في مجموعها إلى زيادة النمو الاقتصادي بالصين، كما يتبين من خلال الجدول حدوث تذبذب في نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1994-2017، حيث يلاحظ انخفاض تدريجي من سنة إلى أخرى إلى غاية 2004 حيث بلغت قيمة المساهمة 3.48% لترتفع سنة 2005 حيث قدرت مساهمته بـ 4.55% نتيجة محدودية الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق النمو الاقتصادي في الصين رغم ارتفاع تدفقاته.

الفرع الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي في خلق فرص العمل

يعتبر توفير فرص عمل جديدة في مقدمة مبررات الدول المضيفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك للحد من مشكلة البطالة وهو ما سعت إليه الصين، وقد ساهم المستثمرون الأجانب بشكل كبير في خلق فرص العمل وهو ما يتضح من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): حجم العمالة الموظفة من طرف الشركات الأجنبية في الصين خلال الفترة

2017-1994

الوحدة 10 آلاف شخص

السنوات	1985	1986	1987	1988	1989	1990
حجم العمالة الموظفة	6	6	20	29	43	62
النسب	0.03	0.03	0.10	0.15	0.22	0.32
السنوات	1991	1992	1993	1994	1995	1996
حجم العمالة الموظفة	96	138	133	195	241	275
النسب	0.49	0.71	0.69	1.01	1.25	1.42
السنوات	1997	1998	1999	2000	2001	2002

391	345	332	306	293	300	حجم العمالة الموظفة
2.02	1.79	1.72	1.58	1.52	1.55	النسب
2008	2007	2006	2005	2004	2003	السنوات
943	903	796	688	563	454	حجم العمالة الموظفة
4.89	4.68	4.12	3.56	2.92	2.35	النسب
2014	2013	2012	2011	2010	2009	السنوات
1562	1566	1246	1217	1053	978	حجم العمالة الموظفة
8.10	8.12	6.46	6.31	5.46	5.07	النسب
			2017	2016	2015	السنوات
			1291	1361	1446	حجم العمالة الموظفة
			6.69	7.06	7.50	النسب

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات المكتب الوطني لإحصائيات الصين على الموقع:

National bureau of statistics of china (<http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2018/indexeh.htm>)

(consulted on :10/07/2020).

من خلال الجدول السابق يتضح لنا مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي في توظيف العمالة من سنة إلى أخرى على التوالي، حيث قدر عدد الموظفين من طرف الشركات الأجنبية في بداية سنة 1985 بقيمة 60000 عاملا بما يعادل 0.03% لترتفع في سنة 2013 إلى 15.66 مليون عاملا بما يعادل 8.12% وهي أعلى مساهمة له في توظيف العمالة على طول مدة الفترة، وتتنخفض بعدها تدريجيا على التوالي لتبلغ 12.91 مليون عاملا سنة 2017 نتيجة التوجه نحو الصناعات ذات التكنولوجيا العالية ، مما يعني أن الاستثمار الأجنبي يساهم في تكوين اليد العاملة المؤهلة والكفوة، ويوفر فرص العمل للسكان المحليين في الصين ويكسبهم الخبرة والمهارة في العمل، مما يقلص من معدلات البطالة، ويحقق التنمية الاقتصادية في الصين.

المبحث الثاني : مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين

يعد المناخ الاستثماري الملائم العامل الرئيسي في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لأي بلد، وتعتبر الصين في مقدمة الدول التي تسعى إلى توفيره رغبة منها في استقطاب أكبر قدر ممكن من تلك الاستثمارات، ولذا سنقوم في هذا المبحث بالتطرق لمناخ الاستثمار في الصين من خلال تبيان إطاره التشريعي والمؤسسي، بالإضافة إلى مختلف الحوافز الممنوحة للمستثمرين الأجانب.

المطلب الأول: مؤهلات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين

تتوفر الصين على العديد من المؤهلات والحوافز الأساسية التي تساهم في خلق مناخ استثماري تنافسي على المستوى العالمي، والتي نوضحها من خلال ما يلي :

الفرع الأول: الإطار التشريعي والمؤسسي المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر.

يتم التطرق في هذا الفرع إلى مختلف التشريعات والقوانين الموجودة في الصين والتي تمثل القاعدة الأساسية لخلق مناخ استثماري جيد، بالإضافة إلى التعرف على مجموع المؤسسات المؤطرة لهذا النوع من الاستثمارات.

1. الإطار التشريعي

يعتبر الإطار القانوني والتشريعي من أهم مقومات المناخ الاستثماري لما يتضمنه من قوانين، تشريعات، تعليمات وقرارات تنفيذية تسهل ممارسة الأفراد لنشاطاتهم الاستثمارية الحالية وتشجعهم وتحفزهم على تنميتها، لذلك قامت الصين بسن التشريعات والقوانين وتعديل السياسات الاستثمارية بهدف التطوير المستمر للجهود المبذولة لجذب الاستثمارات الأجنبية ومن هذه القوانين نجد :

- إصدار قانون مؤسسات الاستثمار المشترك الصيني والأجنبي سنة 1979، للسماح بإنشاء شركات بأموال مختلطة في الصين، حيث يتوجب على الشريك الأجنبي أن يمتلك على الأقل 25% من رأس المال، وقد خضع هذا القانون إلى تعديلات عديدة، بهدف جذب الاستثمار الأجنبي.¹
- إصدار وثيقتين قانونيتين هامتين من جانب الحكومة الصينية سنة 1986، واحدة كانت قانون جمهورية الصين الشعبية على الشركات العاملة حصرياً مع رأس مال أجنبي، و الأخرى كانت أحكام مجلس الدولة لجمهورية الصين لتشجيع الاستثمار الأجنبي، و كان القصد من الأحكام تحسين بيئة الاستثمار وتسهيل امتصاص الاستثمار الأجنبي المباشر وإدخال التكنولوجيا المتقدمة، تحسين جودة المنتج، توسيع الصادرات من أجل توليد النقد الأجنبي و تنمية الاقتصاد الوطني، وقد أخذت الشركات الممولة بالاستثمار الأجنبي المباشر أشكالاً عدة منها شركات مملوكة بالكامل للأجانب بعد قانون

¹ فرانسواز لوموان، ترجمة صباح ممدوح كعدان، 2010، الاقتصاد الصيني، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق سوريا، ص40.

1986 والذي عدل في سنتي 2000 و 2001، واعتبرت هذه الشركات ذات مسؤولية محدودة و بالتالي مسؤولية الشركاء تكون حسب مساهمتهم في رأس مال الشركة،¹ وهناك شكل آخر من أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وهو في شكل من مؤسسات ذات مساهمة أجنبية لا تتعدى 25% و التي أنشأت بعد انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية، بسبب فتح بعض المجالات التي كانت ممنوعة على الأجانب ولو بنسبة ضئيلة.

- إصدار قانون حقوق الملكية لجمهورية الصين الشعبية في 16 مارس 2007، و الذي نص على أن حقوق الملكية للدولة و الأفراد والتعاونيات وغيرها محمية بقوانين لا يمكن تجاوزها.
- اعتماد قانون مكافحة الاحتكار في الدورة أل 29 للجنة الدائمة العاشرة للمؤتمر الشعبي القومي في 30 أوت 2007 اعتمد قانون مكافحة الاحتكار، ودخل حيز التنفيذ في 1 أوت 2008،² حيث لا يميز هذا القانون بين الشركات الأجنبية والمحلية، كما اتخذت الحكومة الصينية بعض التعديلات على الأحكام بشأن عمليات الاندماج وال شراء دخلت حيز التنفيذ في جويلية 2009 تتفق والأخطار قبل الدمج وأحكام المراجعة الواردة في قانون مكافحة الاحتكار.
- إصدار مجلس الدولة الصيني في أفريل 2010 لوائح جديدة بشأن الاستثمار الأجنبي، وفقا للوائح الجديدة تعمل الصين على توفير ظروف عمل جيدة تشجع بالاستثمار الأجنبي في الصناعات ذات التكنولوجيا العالية، الخدمات، وتوفير الطاقة وحماية البيئة، وتشجيع الشركات متعددة الجنسيات على إقامة مقارات إقليمية، مراكز البحث والتطوير، الاستثمار في مناطق الصين الوسطى و الغربية ولاسيما المشاريع الصديقة للبيئة وكثيفة العمالة.
- إصدار أصدرت كل من لجنة التنمية والإصلاح الوطني ووزارة التجارة الصينية في 30 ديسمبر 2011 دليل 2012 للتوجيه الصناعي للاستثمار الأجنبي، الذي دخل حيز التنفيذ في 30 جانفي 2012،³ ويمكن تلخيص التعديلات والتغييرات الرئيسية في الدليل الجديد فيما يلي :⁴
- **زيادة توسيع الانفتاح:** لتعزيز الإصلاح و التنمية وخلق بيئة استثمار جيدة زاد الدليل الجديد عدد البنود في الأصناف المشجعة من جهة، وخفض عدد البنود في الأصناف المقيدة و المحظورة من جهة أخرى أيضا، كما تمت إزالة القيود على نسبة المساهمة في الاستثمار الأجنبي في بعض القطاعات، حيث تم تخفيض البنود المقيدة بنسب مساهمة إلى 11% مقارنة مع دليل 2007.
- **تشجيع تحويل وترقية الصناعات التحويلية الراقية:** وهي واحدة من القطاعات الأساسية التي كان فيها الاستثمار مشجعا، حيث العديد من المنتجات الجديدة و التكنولوجيات في الصناعات التحويلية الكيميائية، الميكانيكية و النسيج قد أضيفت إلى الصنف المشجع في الدليل الجديد.

¹ Marion le pine d'Agathe Peng. P120.

² OECD investment policy reviews (2008). p27.

³ بن عباس حمودي، 2011-2012، ص116.

⁴ بن عباس حمودي، 2011-2012، ص116.

- خلق صناعات إستراتيجية جديدة: كتوفير الطاقة وحماية البيئة، الجيل الجديد من تكنولوجيا المعلومات، البيولوجيا، تصنيع المعدات الراقية، الطاقة الجديدة، ومركبات الطاقة الجديدة.
- تعزيز صناعة الخدمات: تشجيع الاستثمار الأجنبي في صناعة الخدمات الحديثة و دعم الاستخدام الموسع للاستثمار الأجنبي في صناعات الخدمات التي تتعلق بمعيشة المواطنين ورفاهيتهم، حيث تم إضافة تسعة صناعات خدمية في الصنف المشجع تشمل: محطات شحن السيارات، شركات رأس المال الاستثماري، خدمات حقوق الملكية الفكرية، الخدمات التقنية لتنظيف التلوث النفطي البحري، التدريب على المهارات المهنية، أيضا مؤسسات طبية أجنبية وشركات التأجير التمويلي، وتم نقلها من الصنف المقيد إلى الصنف المسموح.

وتضمن الصين للمستثمر الأجنبي بيئة استثمارية أكثر ثباتا من خلال انضمامها إلى العديد من الاتفاقيات الدولية سواء ذات طبيعة متعددة الأطراف أو ثنائية، ومن هذه الاتفاقيات نجد:¹

- الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: الصين عضو في هذه الوكالة منذ 30 أبريل 1988، من أجل ضمان تغطية المخاطر غير التجارية، والاستفادة من المساعدات التقنية، بغرض تحسين المحيط الاقتصادي والمالي لها ولباقي الدول النامية، فكان لهذه الوكالة دور كبير في مساعدة الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين فيما يخص قطاع التصنيع، البنى التحتية وغيرها.
- المركز الدولي لحل منازعات الاستثمار: من أجل تسوية النزاعات بين الصين ورعايا الدول الأخرى في مجال الاستثمار انضمت الصين إلى المركز الدولي لحل منازعات الاستثمار في 06 فيفري 1993، مع العلم أنه يوجد في الصين مجلس يعرف باللجنة الصينية للتحكيم الاقتصادي والتجاري الدولي والتي تختص ب :

- المنازعات الأجنبية، أي التي يكون الأجانب أطرافا فيها.
 - المنازعات المتعلقة بهونغ كونغ وماكاو.
 - المنازعات فيما بين الشركات الأجنبية والشركات الصينية.
 - المنازعات المتعلقة بالمشاريع التابعة لشركة صينية أو متعاملين آخرين أو هيئات اقتصادية أخرى تستعمل أموالا أو تكنولوجيا أو خدمات مقدمة من قبل بلد أجنبي.
- أما عن تحديد ومراجعة قواعد التحكيم في هذه اللجنة فيعود الأمر إلى المجلس الصيني لتشجيع التجارة الدولية وغرفة التجارة الدولية.

- منظمة التجارة العالمية : انضمت إليها الصين في 11 ديسمبر 2001 وأصبحت العضو 146 فيها بعد 15 سنة من المفاوضات رغم أنها كانت من الأعضاء المؤسسة لاتفاقية الغات سنة 1948، وكانت الصين تسعى من خلال انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية إلى دعم النمو من

¹فرحي كريمة، 2012-2013، ص 249.

خلال إعادة توزيع الموارد، والاستمرار في جذب تدفقات كبيرة من الاستثمار الأجنبي المباشر حتى تستفيد من الدخول إلى الأسواق و تطوير اقتصادها، واعتبرت هذه الخطوة كعنصر مهم للاستمرار في الانفتاح، وأصبحت في نفس الوقت عضوا في الاتفاقيات على التجارة والخدمات (GATS)، وفي حقوق الملكية الفكرية التي تمس التجارة (TRIPS)، وكذلك في الإجراءات الخاصة بالاستثمارات الدولية المرتبطة بالتجارة (TRIMS)¹.

- **اتفاقيات الاستثمار الثنائية :** وهي جملة من الالتزامات والأحكام التي تكفل للمستثمرين الحماية القانونية من بعض المعوقات التي قد تواجههم، كما أنها تنشئ في الوقت ذاته آلية قانونية لتسوية المنازعات التي قد تحدث بين الدولة والمستثمر الأجنبي، وبالتالي فإنها تضم أحكاما قانونية مماثلة لتلك الأحكام التي ينص عليها قانون الاستثمار الوطني، وقد قامت الصين منذ سنة 1984 بعقد عدة اتفاقيات ثنائية وصل عددها إلى 124 في نهاية عام 2008 و 127 في نهاية 2010، وتهدف هذه الاتفاقيات أساسا إلى حماية الاستثمار الأجنبي ضد التدخل من قبل الدول المضيفة أو الأفراد، وتقديم التعويض في حالة المصادرة وتحرير حركة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وإلى جانب انضمامها إلى هذه الاتفاقيات، فهي عضو أيضا في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل تطوير معارفها وقدراتها التكنولوجية في مجال الاستثمار، كما أنها طرف في منظمة التعاون الاقتصادي لآسيا.

2. الإطار المؤسسي للاستثمار الأجنبي في الصين

لضمان السير الحسن للاستثمار الأجنبي قامت الصين بتوفير هيكل مؤسسي لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك تحت مراقبة مجلس الدولة، وفيما يلي يتم ذكر أهم المؤسسات الاستثمارية في الصين.²

أ. وزارة التجارة الصينية :

تتكون وزارة التجارة الصينية من 28 قسما، منها قسم خاص بإدارة الاستثمار الأجنبي الذي يقوم بالوظائف التالية:

- توجيه وإدارة تدفقات الاستثمارات الأجنبية على المستوى الوطني.
- تحليل ودراسة اتجاهات الاستثمار الأجنبي في البلاد.
- تقديم اقتراحات بشأن جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- المساعدة في إعداد استراتيجيات التنمية باستخدام خطط الاستثمار الأجنبي .
- صياغة القوانين واللوائح ذات الصلة بالاستثمارات الأجنبية والإشراف على تنفيذها.

¹ بوراس وسيلة، 2012-2013، ص105.

² فرحي كريمة، 2012-2013، ص250.

- المشاركة في تطوير ونشر " دليل الصناعات لاستثمار رجال الأعمال الأجانب".
- إدارة عملية منح الموافقة والتسجيل للاستثمار الأجنبي في البلاد.
- التلقي والاستجابة لطلبات الحصول على عمليات الاندماج والاستحواذ على الشركات المحلية من قبل المستثمرين الأجانب .
- إجراء المراجعة السنوية للشركات المستثمرة من قبل رأس المال الأجنبي من أجل الإحصائيات والتحليل.
- وضع الاستراتيجيات والخطط والمعايير اللازمة لتشجيع الاستثمار الأجنبي.
- إنشاء آليات لتعزيز الاستثمارات الثنائية ومتعددة الأطراف والدعاية لها.
- المشاركة في التفاوض على اتفاقيات حماية الاستثمارات الثنائية.

وبذلك فإن هذه الوزارة تقوم بتوجيه الاستثمارات الأجنبية حسب خطط التنمية الاقتصادية ومراقبة ومراجعة مدى امتثال هذه الاستثمارات للقوانين والعقود التي أبرمتها معها، كما تعمل على ترويج فرص الاستثمار لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

ب. وكالة تشجيع الاستثمار "CIPA" :

هذه الوكالة لا تقدم خدمات للمستثمرين الأجانب للاستثمار في الصين فقط، بل تقدم أيضا لخدمات للشركات الصينية للاستثمار في الخارج ، فهي مكلفة بثلاث مهام رئيسية هي : الترويج، الإحصاء وخدمة المستثمرين، وبما أن الرقعة الجغرافية للصين كبيرة فانه لا يمكن لوكالة واحدة تغطيتها ولذلك أنشأت الحكومة الصينية وكالات أخرى تعمل بجانبها.

ج. وكالة تشجيع الاستثمار "IPAs" :

عددها 31 وكالة تعمل بالتنسيق مع وكالة تشجيع الاستثمار ومع الوزارة الوصية، وهي مكلفة بخدمة المستثمرين ضمن الإقليم الخاص بها.

د. المجلس الصيني لتشجيع الاستثمار الدولي " CCIIP " :

تأسس في يناير 2006 من قبل مجلس الدولة، ويتكون من وكالات تشجيع الاستثمار والخبراء الصينيين والأجانب البارزين في مجال تشجيع الاستثمار والمسؤولين المحليين من المقاطعات والمناطق ذاتية الحكم والبلديات، إلى جانب الشركات عبر الوطنية والمستثمرين من المؤسسات التي هي معروفة دوليا أو مؤثرة في الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، وذلك لاستعراض التطورات في اتجاهات وسياسات الاستثمار وتحليل القضايا المتعلقة بالاستثمار الداخل والخارج من الصين، بالإضافة إلى اقتراح الأفكار والمبادرات والحلول العملية للحكومة الصينية، من أجل توفير خدمات فعالة للمستثمرين الأجانب في الصين، بغية دفع عجلة التنمية الاقتصادية و التقدم الاجتماعي بما

يتمشى مع الاستراتيجيات الاقتصادية للصين، وبالتالي فإنه يعد بمثابة هيئة استشارية لتشجيع الاستثمار.

الفرع الثاني: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر

عملت الصين منذ بداية الإصلاح الاقتصادي سنة 1978 على جذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا في ظل الجهود المبذولة منها لتوفير مناخ استثماري ملائم، وفيما يلي ذكر لأهم الحوافز الممنوحة، والتي كان لها الدور الكبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

1. الحوافز الضريبية

كان هناك اعتراض دائم على التمييز الضريبي بين المستثمرين الأجانب والمستثمرين المحليين في الصين، لذلك اعتمد المؤتمر الشعبي القومي السابع قانون ضريبة الدخل لجمهورية الصين الشعبية على المشاريع مع الاستثمارات الأجنبية و المشاريع الأجنبية في 09 أبريل 1991، ودخلت القواعد التنفيذية لهذا القانون حيز التنفيذ في 01 جويلية 1991، ولهذا القانون التنفيذي خصائص كثيرة منها:¹

- توفير حوافز ضريبية لقطاع التصنيع على العموم، وبالبنية التحتية و الزراعة على وجه الخصوص.

- يضمن القانون لأول مرة أن جميع الحوافز الضريبية تنطبق على جميع شركات الاستثمار الأجنبي المباشر بغض النظر عن شكلها طالما أنها في الصناعات أو المناطق المعينة و تلبى متطلبات أخرى.

- يمنح القانون إعفاءات لضريبة الدخل لجميع الشركات الأجنبية التي تضع بفعالية جميع شركات FDI على ساحة لعب بالمقارنة مع الأحكام السابقة.

كما اعتمدت الصين على نظام ضريبي جديد في بداية سنة 1994، والذي يتضمن ضريبة القيمة المضافة وضريبة الاستهلاك و ضريبة الدخل الفردي بدأ سريانه في 01 جانفي 1994 وطبق على الشركات المحلية و الشركات الأجنبية،² وتم منح الإعفاءات الجمركية على الواردات من الآلات و المعدات في الصين من قبل المستثمرين الأجانب والمشاريع المشتركة ألغيت في عام 1996، ومنذ سنة 1999 اتجهت الحكومة الصينية إلى استقطاب مراكز البحث والتطوير الأجنبية عندما أعلنت عن إعفاءات ضريبية للمستثمرين الذين يوجهون التجهيزات والتكنولوجيا المستوردة إلى المخابر للأغراض البحثية بدل توجيهها للإنتاج، بالإضافة إلى استفادة المداخل المحققة من نقل التكنولوجيا المحولة والمطورة من طرف المستثمرين الأجانب من الإعفاء من ضريبة الدخل، كما يعفى منها بنسبة

¹Chen chunlai (1997).p36.

²Chen chunlai (1997). p42.

50% الشركات التي ترفع استثماراتها في البحث والتطوير بنسبة 10% مقارنة بالسنة السابقة، كما يسمح لها باستيراد وبيع سلع جاهزة بكميات محدودة إذا كانت ناتجة عن عمليات البحث والتطوير التي تتم في مخابر الشركة الأم.¹

وفي سنة 2007 أصدرت قانون ضريبة دخل الشركات لتوحيد معدلات الضريبة للشركات المحلية والأجنبية، تم تحديد معدل ضريبة جديد للشركات المحلية والأجنبية على حد سواء قدر بـ 25%، ودخل حيز التنفيذ سنة 2008 لتوفير بيئة قانونية تدعم المنافسة المتوازنة، وتقديم العديد من الحوافز الضريبية و الإعفاءات التي كانت موجودة في القانون القديم للمستثمرين الأجانب قد تم تغييرها أو إزالتها.² بالإضافة إلى:³

- إعطاء معاملة تفضيلية ممتازة للأجانب الذين يشتركون في مشروعات مشتركة لا سيما في ضرائب الدخل تصل إلى الإعفاء.

- إعفاء مشروعات التقنية العالية من ضرائب الدخل.

- إعطاء الأولوية والأفضلية في ضرائب الصناعة للمؤسسات الاستثمارية المشتركة في حال تعرضت للخسارة، حيث يمكن إعفاءها من الضريبة.

- إنشاء نظام متحرر لمعاملة الاستثمارات الأجنبية من حيث سياسة التوظيف والأجور والتسعير وحرية العمال، والإعفاء من الدعم الحكومي و إعفاء الأرباح المحولة إلى الخارج من الضرائب وعدم وجود رسوم إطلاقا للانتفاع بالأرض.

كما أن الصين قدمت حوافز ضريبية للشركات التي تعيد استثمار أرباحها محليا، وتعمل هذه الحوافز والشركات التي تعيد استثمار أرباحها في زيادة رؤوس أموالها الخاصة، أو لإنشاء أو الاستثمار في مشروع آخر في الصين مؤهلة لاسترداد 40% من الضرائب على الشركات التي دفعت بالفعل على تلك الأرباح المعاد استثمارها، ويرتفع معدل الاسترداد إلى 100% إذا تم تصنيف المشاريع التي استثمار الأرباح باعتبارها مؤسسة متقدمة تكنولوجيا أو المشاريع الموجهة للتصدير⁴

بالإضافة إلى ما سبق منحت الصين حوافز أخرى تصنف كما يلي:

¹ ليلي شيخة، 2006-2007، ص 99.

² بن عباس حمودي، 2011-2012، ص 112.

³ حريب فتحي عمر، الاسترشاد بالتجربة الصينية في الاستثمار الاجنبي في ليبيا، طرابلس، ص 4.

⁴ رمضان لعلا و شارف عبد القادر، الدور الاقتصادي للضرائب في تمويل التنمية المحلية بالدول الناشئة (تجربة تركيا، الصين)، جامعة الاغواط.

- الحوافز حسب المناطق

منذ سنوات الثمانينات والصين تمنح حوافز للاستثمار الأجنبي المباشر لتشجيعه على الاستثمار في بعض المناطق، حيث قررت ابتداءً من سنة 1980 خلق أربع مناطق اقتصادية خاصة هي: شنتشن، تشوهاي، شانتو في مقاطعة غوانغ دونغ والتي تقع بمحاذاة هونغ كونغ، وشامين في منطقة فوجيان التي تقع مقابل تايوان،¹ وتمت إقامة هذه المناطق بالقرب من هونغ كونغ وتايوان لتعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية، وتحقيق أعلى مستوى من الاستثمار الأجنبي المباشر القادم من تلك المناطق إلى الصين، وفي عام 1984 أعلنت الحكومة عن فتح (14) مدينة ساحلية أمام الاستثمار الأجنبي المباشر، وعدتها مناطق اقتصادية خاصة تتمتع بمجموعة من الامتيازات،² وقد شكلت تلك المناطق مختبرات لتجريب الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الاشتراكي، وقد أعلنت الصين صراحة عند إنشائها لهذه المناطق بأنها إستراتيجية شاملة لتحديث البلاد، عن طريق استيراد المهارات والمعدات التقنية من البلدان الصناعية المتقدمة بتكلفة منخفضة، ويتمثل دور هذه المناطق في توفير مدخلات جديدة للصناعات المحلية، وبدرجة أقل توفير سلع استهلاكية كان يتم استيرادها من الخارج، وذلك لتخفيف العبء على الميزان التجاري؛ أي أن الصين مزجت بين إستراتيجية الإحلال محل الواردات وإستراتيجية حفز الصادرات لتبرير إنشاء هذه المناطق، وقد وضعت الصين مجموعة من الحوافز مخصصة لهذه المناطق من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة تمثلت في:³

- إمكانية استيراد التجهيزات والمواد، و تصدير منتجاتها دون دفع الرسوم الجمركية.
- الإعفاء من الضرائب المباشرة.
- تبسيط القيود الإدارية.
- الاستقلال النسبي لسلطات التخطيط المحلية.
- الاتصال المباشر بوحدة التخطيط على المستويين المحلي والمركزي.
- الإعفاءات و السماح بعدم فرض ضرائب على مستلزمات الإنتاج.
- المرونة في تشغيل وفصل العمال.
- التفاوض حول مخصصات الامتلاك.

¹ إذاعة الصين الدولية المناطق الاقتصادية الخاصة والمدن الساحلية المفتوحة، نقلا عن الموقع:

<http://arabic.cri.cn/chinaabic/chaptre3/chaptre30503.htm>.

² قتيبة محمد الصالح، 2005، ص121.

³ شتوان صونية، 2008، اثر التحرير الاقتصادي على النمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية لتجربة الصين الشعبية) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير المركز الجامعي العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر، ص158.

وفي عام 1990 تم إنشاء منطقة بودينغ الجديدة في شونغهاي، بهدف جعلها المركز الاقتصادي المالي والتجاري في آسيا، كونها منطقة توفر حوافز أكثر أهمية عن تلك في المناطق الخاصة بحيث يمكن¹:

- للمستثمرين الأجانب أن يزاووا نشاط تجارة التجزئة.
 - حرية تحويل العملات.
 - إقامة بنوك وشركات تأمين أجنبية.
 - تمديد فترة الإعفاء من الضريبة على الأرباح أو تخفيضها.
 - الإعفاء من الضريبة على نقل الطاقة.
 - منح امتيازات في إيجار الأراضي.
- فالشركات الأجنبية المتواجدة في المناطق الاقتصادية الخاصة ومناطق التنمية الاقتصادية و التكنولوجيا والمناطق الساحلية المفتوحة تستفيد من امتيازات هذه المناطق وامتيازات أخرى كشركات أجنبية ومن هذه الحوافز نجد²:
- الاستفادة من إعفاء من الضرائب لمدة 5 سنوات.
 - الاستفادة من إعفاء من نصف الضريبة لمدة 5 سنوات أخرى بعد السنة الأولى التي حققت فيها أرباحا شريطة أن تزاووا نشاطها في مجال البنية التحتية.
 - الحصول على إعفاء لمدة سنة، ثم بعد ذلك على إعفاء من نصف الضريبة لمدة سنتين أخريتين ابتداء من السنة الأولى التي حققت فيها أرباحا بالنسبة للشركات الأجنبية التي تزاووا نشاطها في صناعة الخدمات بمشاريع تتعدى خمسة ملايين دولار.
- وقد تجلت أهمية هذه المناطق في الاقتصاد الصيني من خلال إحصاءات ميزان المدفوعات، إذ تسهم بأغلبية الصادرات والواردات الصينية، كما أنها تستقطب حجم كبير من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث أن الشركات الأجنبية تمثل حصة كبيرة بالنسبة للمبادلات الصينية مع الخارج،³ وحتى لا يركز الاستثمار الأجنبي المباشر في المناطق المفتوحة الشرقية، اتبعت الحكومة الصينية سياسة تحفيزية خاصة بالمناطق الداخلية والغربية من أجل استقطاب المستثمرين الأجانب، حيث تستفيد الشركات الأجنبية من تخفيض ضريبة أرباح الشركات إلى 15% لمدة 3 سنوات بشرط أن يكون ضمن مجموعة المشاريع المشجعة، وهذا ما أكدته منشور عام 2001، حيث منحهم تخفيضا

¹ Secrétariat d'état à l'industrie.p21.

² فرحي كريمة، 2012-2013، ص246.

³ شتوان صونية، 2008، ص159.

يعدل إلى 15% لمدة 10 سنوات ابتداء من سنة 2001 إلى غاية 2010، ورغم التعديل بالمنشور سنة 2007 إلا أن هذه الحوافز تبقى سارية المفعول.¹

- حوافز حسب القطاعات:

هي تلك الامتيازات التي تتحصل عليها المشاريع في مجموعة المشاريع المشجعة حسب دليل الصناعات لاستثمار رجال الأعمال الأجانب، وأهم هذه الامتيازات:²

- الإعفاء من ضريبة أرباح الشركات لمدة سنتين ابتداء من السنة الأولى التي حققت فيها أرباحا إذا ما كان لها نشاط إنتاجي يتعدى عشر سنوات، وتعتمد على تكنولوجيا عالية أو جديدة وتمارس نشاطا في المناطق الاقتصادية الخاصة، أو في مناطق التنمية الاقتصادية والتكنولوجية.
- الشركات الأجنبية التي تصدر أكثر من 70% من إنتاجها السنوي تستفيد من تمديد التخفيض ب 50% بعد فترة الإعفاء والتخفيض فيما يتعلق بضريبة أرباح الشركات.
- الشركات الأجنبية التي تنشط في الزراعة والغابات أو التي تكون في المناطق الأقل تنمية تستفيد من تمديد عشرة سنوات من التخفيض ب 15% إلى 30% بعد فترة الإعفاء و التخفيض في مجال ضريبة أرباح الشركات.
- الاستفادة من 40% كقرض ضريبي حول ضريبة الشركات على الأرباح المعاد استثمارها خلال مدة استغلال لا تقل عن 5 سنوات بالنسبة لكل الشركات الأجنبية، كما لا تمنع من تحويل أرباحها.

إلى جانب حوافز ضريبية أخرى تتمثل في:³

- الإعفاء من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة بالنسبة للتجهيزات المستوردة الخاصة بالشركات الأجنبية التي تدخل ضمن المشاريع المشجعة.
- إمكانية الإعفاء أو التخفيض من الضريبة المحلية حول الأرباح بالنسبة للشركات الأجنبية التي تدخل فقط ضمن المشاريع المشجعة.
- الاستفادة بنسبة 100% من القرض الضريبي حول ضريبة الشركات على الأرباح المعاد استثمارها إذا ما كان إعادة الاستثمار خلال مدة استغلال لا يقل عن خمس سنوات بالنسبة لكل الشركات الاستثمارية الأجنبية، كما لا تمنع من تحويل أرباحها.

إلى جانب إعفاء الآلات والمعدات التي تستوردها مراكز البحث من الرسوم الجمركية.

¹فرحي كريمة، 2012-2013، ص 246.

²OCDE (la chine dance économique mondial: les jeux de politique économique intérieure). p375

³فرحي كريمة، 2012-2013، ص ص 247-248.

ومن الحوافز غير المالية نجد أن الصين استخدمت سياسة "السوق من أجل التكنولوجيا"، حيث سمحت للشركات الأجنبية التي تقدم تقنية متقدمة بالبيع للمستهلكين المحليين

إلا أنه مع القانون الضريبي لعام 2007 فإن الشركات ذات التكنولوجيا العالية والجديدة التي تنشط على كامل التراب الصيني يمكنها الاستفادة بمعدل منخفض إلى 15% عوض 25%، أما الشركات الأجنبية التي تنشط في استثمارات صديقة للبيئة أو تعمل في اقتصاد الماء والطاقة يمكن أن تستفيد من إعفاء ضريبة الشركات لمدة ثلاث سنوات ثم التخفيض إلى نصف الضريبة الموحدة، أي إلى 12.5%، ومن هذه المشاريع :

- مشاريع معالجة المياه المستعملة.
- مشاريع تصفية مياه البحر.
- مشاريع تخفيض التلوث وغيرها.

2. حوافز أخرى:

- وضعت مبادئ وسياسات أساسية لدعم وجذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي أهمها :¹
- مبدأ المنفعة المتبادلة وضمان حقوق ومصالح الطرفين الصيني والأجنبي.
- تطوير البنية الاقتصادية من خلال استخدام أسلوب الإدارة العلمية.
- ضمان حقوق الأجانب في تسيير إدارة المؤسسات الاستثمارية المشتركة .

الفرع الثالث: وفرة الموارد الطبيعية والبشرية والبنية التحتية

تتمتع الصين بجملة من الخصائص يمكن التطرق إليها كما يلي:

1. البنى التحتية:

تتميز الصين بقوة واتساع بنيتها التحتية، فتجاوز إجمالي طول شبكة الطرقات العامة المشغلة أربعة ملايين كلم منها 136500 كلم طرق سريعة، وبلغ إجمالي طول سككها الحديدية كذلك المشغلة 127 ألف كلم ، أما بالنسبة للموانئ والمطارات فوصل عدد موانئها إلى 5530 ميناء منها ثمانية موانئ دخلت صفوف الموانئ الخمسين الكبرى للشحن والتفريغ، وبلغ عدد المطارات 229 مطار بعدد خطوط موزعة دوليا ومحليا، كما تحظى الصين بشبكة اتصالات واسعة يعبر عليها بعدد مستخدمي الأنترنت الذي وصل إلى 772 مليون شخص يستخدم الأنترنت لسنة 2017.²

¹ حريب فتحي عمر، ص 4.

² من شبكة الأنترنت على المواقع التالية:

<https://www.statista.com/statistics/276050/total-length-of-chinas-freeways/>

<https://www.statista.com/statistics/273018/number-of-internet-users-worldwide/>

https://en.wikipedia.org/wiki/Rail_transport_in_China

2. المقومات البشرية:

تمتلك الصين قوة بشرية كبيرة، فهي تحتل المرتبة الأولى عالمياً من حيث عدد السكان ، ونظراً لنموها السكاني وارتفاع كثافتها السكانية إلى 316 نسمة/كلم²، وتجمع أغلبية السكان في الساحل الشرقي لذلك عملت الدولة على تشجيع الهجرة نحو الجهة الغربية للبلاد ونحو المدن الصغرى، ولغرض التخفيف من النمو السكاني المرتفع عملت الصين على تخفيض نسبة الولادات التي نتج عنه انخفاض معدلات الخصوبة (1.8) وارتفاع نسبة الشيوخ.¹

3. المقومات الطبيعية :

وتتمثل في العناصر التالية :²

- تعتبر الصين ثالث دولة في العالم من حيث المساحة (9.6 مليون كم²) بعد روسيا وكندا، أي ما يمثل 15/1 من إجمالي المساحة البرية للكرة الأرضية و 4/1 إجمالي مساحة آسيا، تبلغ حدودها البرية 2000 كم، وطول سواحلها البرية 18000 كم .
- تتنوع استعمالات الأراضي الصينية 12.7% منها غابية، و 10.7% زراعية، و 7% مجالات حضرية، و 2.8% مجالات مائية، و 4.9% مجالات أخرى، و 62% غير مستغلة.
- تتوفر الصين على عدة مناجم لاستخراج الفحم الحجري بالنصف الغربي للبلاد، وتحتل المرتبة الأولى عالمياً في إنتاج الفحم الذي بلغ إنتاجه 3.45 مليار طن سنة 2017.³
- تحتل الصين مراتب متقدمة عالمياً في إنتاج النفط إذ تحتل المرتبة الخامسة عالمياً في إنتاج النفط، حيث بلغ متوسط الإنتاج اليومي 4.022 مليون برميل لسنة 2016.⁴
- تحتل الصين المرتبة الأولى عالمياً في إنتاج الكهرباء حيث بلغ حجم الإنتاج 5.388 تريليون كيلوواط ساعة لسنة 2014، واستهلكت ما قيمته 5537 تيراواط ساعة في عام 2017.⁵
- تحتل الصين المرتبة الأولى في إنتاج الزنك والفوسفات ، حيث أخرجت 5.1 مليون طن متري من الزنك لسنة 2017 هذه زيادة على ما أنتجت 4.8 مليون طن متري سنة 2016، أما

¹ https://en.wikipedia.org/wiki/List_of_airports_in_China

² بايزيد كمال، 2016، الصعود الاقتصادي والصيني والهندي كمرحلة لاستشراف نظام اقتصادي جديد، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد 2، العدد 2، جامعة الجزائر 3، الجزائر، ص 21.

³ بايزيد كمال، 2016، ص 21.

⁴ https://en.wikipedia.org/wiki/Coal_in_China

⁵ <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/471510>

⁶ https://photius.com/rankings/2017/energy/electricity_production_2017_0.html

بالنسبة للفوسفات فقد أنتجت 144 مليون طن متري في عام 2017 كما تمتلك الدولة أكبر احتياطات من الفوسفات في العالم مع تخزين 3.2 مليار طن متري.¹

- الصين هي أكبر مستهلك لخام الحديد في العالم، وهي تحتل المرتبة الثالثة في إنتاج الحديد بما قيمته 340 مليون طن سنة 2017.²

- أنتجت الصين ما يقارب 148 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي لسنة 2017.³

- تحتل الصين المرتبة الثانية في إنتاج كل من البوكسيت والألمنيوم ، حيث أنتجت ما قيمته 68000 طن متري من البوكسيت سنة 2017 زيادة على ما أنتجت 65000 طن متري سنة 2016، أما الألمنيوم فقد أنتجت 60900 طن متري سنة 2016 لترتفع إلى 72300 طن متري سنة 2017.⁴

- تحتل الصين المرتبة الأولى عالميا في إنتاج الرصاص، حيث أنتجت 2.4 مليون طن سنة 2017 وهي تمثل 51% من إجمالي الإنتاج العالمي، ومع ذلك شهد معدل النمو في إنتاج الرصاص في الصين انخفاضا طفيفا في السنوات الأخيرة، حيث أدخلت وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات الصينية لوائح جديدة في نهاية عام 2016 للحد من التلوث البيئي من عملية إنتاج الرصاص الثانوية، وبموجب اللوائح الجديدة ، انخفض معدل النمو السنوي لإنتاج الرصاص في الصين من أكثر من 5% سنة 2016 إلى 2.5% في عام 2017.⁵

4. الاستقرار السياسي:

عملت الصين بعد وفاة الزعيم ماو تسي تونغ على خلق بيئة سياسية مستقرة، وإنهاء جميع المشاكل السياسية داخليا وخارجيا، حيث على المستوى الخارجي تم اعتماد مبدأ التعايش السلمي والذي يقوم على:

¹ <https://investingnews.com/daily/resource-investing/agriculture-investing/phosphate-investing/top-phosphate-producing-countries/> et <https://investingnews.com/daily/resource-investing/base-metals-investing/zinc-investing/top-zinc-producing-countries/>

² <https://investingnews.com/daily/resource-investing/base-metals-investing/iron-investing/top-iron-producing-countries/>

³ <https://www.statista.com/statistics/300455/china-natural-gas-production/>

⁴ <https://s3-us-west-2.amazonaws.com/prd-wret/assets/palladium/production/mineral-pubs/bauxite/mcs-2018-bauxi.pdf> et https://www.usgs.gov/centers/nmic/bauxite-and-alumina-statistics-and-information?qt-science_support_page_related_con=0#qt-science_support_page_related_con

⁵ <https://www.bizvibe.com/blog/metals-and-mining/global-lead-ore-market/#:~:text=The%20top%2010%20largest%20lead%20ore%20producing%20countries,tonnes%29%2C%20Boli>

- احترام السيادة الإقليمية.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.
- المساواة بين الدول وعدم التمييز بينها.
- التسوية السلمية للنزاعات الدولية على أساس مبدأ العدالة.

وعلى المستوى المحلي ركزت الصين منذ بدأ مدة الإصلاح والانفتاح على تنمية المناطق الحدودية المتنازع عليها من قبل أطراف النزاع قبل البحث عن حل للمشكلة القائمة، على أساس أن ذلك يخلق مصالح مشتركة في المنطقة المتنازع عليها بشكل يحول دون تحويلها إلى ساحة حرب، خوفاً على المكاسب التي أصبحت ملكاً لأطراف النزاع،¹ كما لا يحق لرئيس الجمهورية في الصين أن يتولى أكثر من دورتين متتاليتين أي 10 سنوات على الأكثر، الأمر الذي يعزز من قدرة الصين على التمتع بالاستقرار السياسي، كل هذه السياسات تدفع بالمستثمر الأجنبي للاستثمار في الصين لإحساسه المسبق بعدم وجود مشاكل سياسية تهدد استثماره.

5. التعليم:

التعليم الأساسي في الصين إلزامي ومجاني تماماً لمدة تسع سنوات دراسية (من 6 إلى 15 سنة) سواء في المدن أو الأرياف، الأمر الذي يقلص أو يقضي تماماً على محو الأمية في الصين.²

6. انخفاض تكلفة اليد العاملة:

إن المستثمر الأجنبي يبحث باستمرار عن الموقع الذي يحقق له أقل كلفة في الإنتاج، ومن التكاليف المهمة التي يفكر بها المنتج أجور العمل ولاسيما في المشاريع التي تحتاج إلى أيدي عاملة كثيرة، وبالتالي فإن الحجم الكبير للسكان في الصين وفر أيدي عاملة منخفضة الأجور، سمحت باستقطاب العديد من الاستثمارات الأجنبية الباحثة عن الأيدي العاملة.³

الفرع الرابع: استقرار المؤشرات الماكرو اقتصادية

1. النمو الاقتصادي:

يمكن توضيح مستوى النمو الاقتصادي في الصين للعديد من السنوات من خلال الجدول التالي:

¹ قتيبة محمد صالح، 2005، ص 111.

² فرحي كريمة، 2012-2013، ص 177.

³ قتيبة محمد صالح، 2005، ص 110.

الجدول رقم (8): معدلات النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة 1980-2017

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985
النمو الاقتصادي %	7.81	5.17	8.93	10.84	15.14	13.44
السنة	1986	1987	1988	1989	1990	1991
النمو الاقتصادي %	8.94	11.69	11.23	4.19	3.91	9.29
السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997
النمو الاقتصادي %	14.22	13.87	13.05	10.95	9.93	9.23
السنة	1998	1999	2000	2001	2002	2003
النمو الاقتصادي %	7.84	7.67	8.49	8.34	9.13	10.04
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009
النمو الاقتصادي %	10.11	11.40	12.72	14.23	9.65	9.40
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
النمو الاقتصادي %	10.64	9.55	7.86	7.77	7.42	7.04
السنة	2016	2017				
النمو الاقتصادي %	6.85	6.95				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي الواردة في الموقع التالي:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=CN>

من خلال المعطيات الموجودة في الجدول رقم (8)، يتضح لنا أن نسب النمو التي حققتها الصين لمدة سبعة وثلاثون سنة (1980-2017) تعتبر نتائج عالية وفريدة من نوعها، حيث أنه عند حسابنا للمتوسط العام لمعدلات النمو نجد أنه يعادل ما نسبته 9.60% وهي نتيجة جد عالية، ويمكن أن نرجع هذا النمو الكبير في الناتج المحلي الإجمالي للصين، وما تحقق فيها من نمو اقتصادي إلى المنهج التدريجي والتجريبي الذي اعتمدت عليه في التحول إلى اقتصاد السوق، بالإضافة لامتلاك الصين لشركات مهمة استراتيجيا تسيطر على صناعاتها والإنفاق الحكومي الهائل الذي دعم نموها الاقتصادي، كما أن نمو مستوى الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة مستوى دخل الفرد مما يجعله يتطلع إلى أنماط استهلاكية جديدة، وبالتالي يصبح بحاجة إلى استثمارات أولية لتغطية طلباته المتزايدة، مما يشجع تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى هذا البلد خاصة وأن حجم السوق كبير، وبذلك فإن حجم الناتج المحلي الإجمالي ومستوى نموه يعتبر من بين العوامل المهمة في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وبما أن الهدف الرئيسي للصين هو تسهيل خفض الواردات، فقد تحصل

الخزانة الصينية على فائض أكبر والصين يمكن أن تحقق المزيد من النمو الاقتصادي، وعندما يزداد النمو الاقتصادي الصيني بطريقة مستدامة يمكن أن تكون الصين دولة أكثر ملائمة للاستثمار الأجنبي المباشر في إطار نظام اقتصاد سوق معين وهذا ما يؤكد الجدول التالي.

2. الميزان التجاري:

يمكن إبراز وضعية الميزان التجاري في الصين من خلال دراسة مختلف صادراتها و وارداتها وهذا ما سيتم توضيحه في هذا الجدول:

الجدول رقم(9): قيمة مؤشر الميزان التجاري في الصين خلال الفترة 1980-2017

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	مؤشر قيمة الصادرات	مؤشر قيمة الواردات	مؤشر الميزان التجاري
1980	7.26	8.86	-1.6
1981	8.83	9.78	-0.95
1982	8.96	8.57	0.39
1983	8.92	9.50	-0.58
1984	10.49	12.18	-1.69
1985	10.97	18.77	-7.8
1986	12.42	19.06	-6.64
1987	15.83	19.20	-3.37
1988	19.07	24.55	-5.48
1989	21.08	26.27	-5.19
1990	24.92	23.70	1.22
1991	28.86	28.34	0.52
1992	34.08	35.80	-1.72
1993	36.81	46.18	-9.37
1994	48.56	51.36	-2.8
1995	59.70	58.70	1
1996	60.61	61.75	-1.14
1997	73.35	63.19	10.16
1998	73.72	62.35	11.37

4.54	73.68	78.22	1999
0	100.00	100.00	2000
-1.45	108.23	106.78	2001
-0.52	131.17	130.65	2002
-7.58	183.43	175.85	2003
-11.32	249.41	238.09	2004
12.48	293.28	305.76	2005
37.11	351.72	388.83	2006
64.84	424.90	489.74	2007
70.8	503.31	574.11	2008
35.15	447.03	482.18	2009
12.63	620.49	633.12	2010
-13.02	774.80	761.78	2011
14.02	808.09	822.11	2012
19.86	866.57	886.43	2013
69.23	870.68	939.91	2014
165.91	746.39	912.30	2015
136.07	705.67	841.74	2016
88.85	819.38	908.23	2017
673.93	9666.34	10340.27	المجموع

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي الواردة في المواقع التالية:

-<https://data.albankaldawli.org/indicator/TM.VAL.MRCH.XD.WD?locations=CN>

-<https://data.albankaldawli.org/indicator/TX.VAL.MRCH.XD.WD?locations=CN>

من خلال معطيات الجدول رقم 9 نلاحظ أنه في فترة الثمانينات كانت معظم قيم الميزان التجاري تشير إلى العجز، وفي سنة 2000 حدث توازن في الميزان التجاري نتيجة تساوي كل من الصادرات والواردات، أما في السنوات الأخيرة من 2012-2017 فقد كانت قيم مؤشر الميزان التجاري كلها في حالة فائض، وإجمالاً خلال كل الفترة 1980-2017 فقد سجل الميزان التجاري فائضاً، وهذا لأن صادرات الصين مرتفعة جداً مقارنة بالواردات، فالصين تعتبر من البلدان الكبرى الغنية بالموارد الطبيعية وإنتاج المنتجات الإلكترونية العالية الجودة، ففي عام 2014 صدرت الصين بضائع بقيمة 2.37 تريليون دولار، وتعد أكبر فئة تصدير هي الآلات وتحديداً الإلكترونيات، والتي

تمثل ما يقرب نصف إجمالي الصادرات بقيمة 1.13 تريليون دولار، ومن بين المنتجات الخمسة الأكثر تصديراً ضمن هذه الفئة هي أجهزة الكمبيوتر 8.8%، أجهزة البث 6.6%، والهواتف 4.5%، والدوائر المتكاملة 2.6% وقطع غيار الآلات المكتبية 2%، وثاني أكبر فئات التصدير الآلات والمنسوجات والمعادن، والتي تمثل 256 مليار دولار و185 مليار دولار على التوالي.¹

3. الميزانية العامة:

يمكن توضيح قيمة الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الصين خلال سنوات مختلفة كالآتي:

الجدول رقم (10): رصيد الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2017

الوحدة: نسبة مئوية

السنة	1980	1981	1982	1983	1984
الرصيد	-1.5	0.75	-0.32	-0.70	-0.79
السنة	1985	1986	1987	1988	1989
الرصيد	0.006	-0.79	-0.51	-0.88	-0.92
السنة	1990	1991	1992	1993	1994
الرصيد	-0.77	-1.07	-0.95	-0.82	-1.18
السنة	1995	1996	1997	1998	1999
الرصيد	-0.94	-0.73	-0.73	-1.08	-1.92
السنة	2000	2001	2002	2003	2004
الرصيد	-2.48	-2.27	-2.58	-2.13	-1.29
السنة	2005	2006	2007	2008	2009
الرصيد	-1.21	-0.75	0.57	-0.39	-2.22
السنة	2010	2011	2012	2013	2014
الرصيد	-1.64	-1.09	-1.61	-1.84	-1.77
السنة	2015	2016	2017		
الرصيد	-3.42	-3.78	-3.68		

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد ببيانات المكتب الوطني لإحصائيات الصين عل الموقع:

National bureau of statistics of china(<http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2018/indexeh.htm>)

¹ <https://www.worldatlas.com/articles/china-exports-and-imports.html>

من ملاحظة الجدول رقم 10 نجد أن الصين سجلت على مستوى المالية العامة أكبر عجز في الميزانية العامة للدولة عام 2016 بمعدل 3.78 من الناتج المحلي الإجمالي رغم ارتفاع الإيرادات في مجملها حيث بلغت 159604.97 مليون يوان عام 2016 ولكن بأقل مستوى من ارتفاع النفقات العامة التي قدرت 187755.21 مليون يوان في نفس العام ، مع العلم أن أهم قطاع في هيكل الإنفاق الحكومي بالصين يعود إلى قطاع التعليم حيث بلغ إجمالي إنفاق الصين على التعليم 4,225.7 مليار يوان عام 2017، وهو ما يمثل زيادة سنوية تقدر 9.43%¹، كما يمكن إرجاع سبب العجز إلى الديون التي من خلالها ازدهر الاقتصاد الصيني حيث أن الصين في عام 2016 منحت 46 قرضا بقيمة تزيد عن مليار دولار تم دفعها جميعا لمشاريع استثمارية في الخارج.

4. المديونية الخارجية:

تعتبر الصين من الدول الأكثر استدانة من البنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (11): إجمالي رصيد المديونية الخارجية للصين خلال الفترة 1981-2017

الوحدة: مليار دولار

السنة	1981	1982	1983	1984	1985	1986
رصيد المديونية الخارجية	5.80	8.36	9.61	12.09	16.70	23.72
السنة	1987	1988	1989	1990	1991	1992
رصيد المديونية الخارجية	35.34	42.44	44.93	55.30	60.26	72.54
السنة	1993	1994	1995	1996	1997	1998
رصيد المديونية الخارجية	86.09	100.67	118.31	129.04	146.91	144.21
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004
رصيد المديونية الخارجية	148.79	145.87	184.28	185.42	206.76	245.98
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
رصيد المديونية الخارجية	283.50	323.33	373.65	380.35	447.85	734.64
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016
رصيد المديونية الخارجية	1.04	1.14	1.47	1.77	1.33	1.42
	تريليون	تريليون	تريليون	تريليون	تريليون	تريليون
السنة	2017					

¹ http://en.moe.gov.cn/News/Top_News/201805/t20180510_335508.html

رصيد المديونية الخارجية	1.71
	تريليون

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات البنك الدولي الواردة في الموقع:

<https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DECT.CD?locations=CN>

من خلال ملاحظة الجدول رقم 11 يتضح لنا أن المديونية الخارجية للصين في تزايد مستمر إذ انتقلت من 5.8 مليار دولار سنة 1981 إلى 1.71 تريليون سنة 2017، ويتمثل الجزء الأكبر من هذه المديونية في الديون قصيرة الأجل حيث قدرت بـ 73.18% من إجمالي الدين الخارجي لسنة 2013 و 60.27% لسنة 2017¹. كما استحوذت الشركات المملوكة للدولة على نصف إجمالي ديون الشركات، أي 72% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017 نتيجة الحد الكبير من الائتمان المقدم لها في أعقاب الأزمة المالية العالمية، و كانت مسؤولة على معظم الزيادة في ديون الشركات خلال الفترة 2008-2016، علاوة على ذلك فإن العديد من هذه الشركات المملوكة للدولة لم تتمكن من التكيف مع إدخال آليات السوق، إذ كانوا غير قادرين على تحقيق أرباح والاستثمار في البحث والتطوير، وخلق منتجات جديدة، ومع ذلك فهي مصادر رئيسية للتوظيف وتبقى حاسمة بالنسبة للاقتصاديات الإقليمية، ويمكن للصين السيطرة على أزمة الديون نظرا لارتفاع معدلات الادخار لديها بالإضافة إلى أن معظم الديون مملوكة للدولة، حيث تقوم البنوك التي تسيطر عليها الدولة بإقراض أموال للشركات التي تسيطر عليها الدولة، مما يمنح الحكومة القدرة على إدارة الوضع،² وهذا ما يجعل المستثمرين الأجانب يطمنون للاستثمار في الصين.

إن الديون الخارجية المرتفعة هي مسببة أزمة الديون واستهداف أقل للاستثمار الأجنبي المباشر، ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة للصين، لأن معدل الصادرات الصيني مرتفع جدا ويفوق ديونها والاستهلاك، كما أنها تستخدم الدين الخارجي لأغراض التنمية الاقتصادية القائمة على التصدير للصناعة الثانوية، مما جعل الصين تمتلك فائض في الميزانية يسمح لها بإقراض وزارة الخزانة الأمريكية، وبالتالي فإن الصين لديها كفاءة أعلى في استخدام الديون وتحويل هذا الدين إلى فائض.

المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين

من أجل تقييم مناخ الاستثمار في الصين، سنعتمد على التقييم الكمي والنوعي من خلال بعض المؤشرات الرئيسية المستخدمة من طرف الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية لقياس المناخ الاستثماري.

¹ <https://data.albankaldawli.org/indicator/DT.DOD.DSTC.ZS?locations=CN>

² <http://www.cadtm.org/An-Overview-of-Chinese-Debt>

1- التقييم الكمي لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين:

سنعتمد في تقييمنا لمناخ الاستثمار في الصين على حساب المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار، ويشير هذا المؤشر إلى أن البيئة الاقتصادية المستقرة والمحفزة والجاذبة للاستثمار هي تلك البيئة التي تتميز بعدم وجود عجز في الميزانية العامة يقابله عجز مقبول في ميزان المدفوعات، ومعدلات متدنية للتضخم، وسعر صرف غير مغالى فيه، وبنية سياسية ومؤسسية مستقرة وشفافة يمكن التنبؤ بها لأغراض التخطيط المالي والتجاري والاستثماري.¹

دليل المؤشر:

أقل من 1: عدم تحسن في مناخ الاستثمار.

من 1 إلى 2: تحسن في مناخ الاستثمار.

من 2 إلى 3: تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

الجدول رقم(12): يوضح المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في

الصين عام 2017

درجة المؤشر	التغير في المؤشر "نقاط مئوية"	سنة 2017	سنة 2016	
3	0.1	(3.68)	(3.78)	درجة مؤشر سياسة التوازن الداخلي "عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي"
3	-0.22	1.58	1.80	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي "عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي"
1	-0.41	1.59	2.00	درجة مؤشر السياسة النقدية "معدل التضخم"

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على معطيات المواقع

National bureau of statistics of china(<http://www.stats.gov.cn/tjsj/ndsj/2018/indexeh.htm>)

<Http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.Z>

¹ بن حسين ناجي، 2009، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية، العدد31، ص66.

من خلال النتائج الواردة في الجدول رقم 12 يمكننا حساب المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الصين، الذي يساوي متوسط المؤشرات الثلاث السابقة أي:

$$2.33 = \{ 3/(1+3+3) \}$$

ويلاحظ من خلال دليل المؤشر التحسن الكبير في مناخ الاستثمار فيما يخص التوازنات الاقتصادية الكلية، ويرجع ذلك إلى برامج الإصلاحات الاقتصادية، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الصادرات لديها الذي يعزز من فائض الميزان التجاري والإنفاق الحكومي الهائل الذي دعم نموها الاقتصادي، وهو ما يجعل الصين من البلدان الأوائل في جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أجل تحليل أكثر عمقا لمناخ الاستثمار في الصين، يمكن أن ندرج بعض المؤشرات النوعية الأخرى التي تأخذ بها الكثير من المؤسسات الدولية.

2- التقييم النوعي لمناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين:

هناك العديد من المؤشرات لقياس مناخ الاستثمار، من بينها:

أ. مؤشر التنافسية العالمية:

يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن تقرير التنافسية العالمية سنويا منذ عام 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum)، والذي تطور خلال العقود الثلاثة الماضية، بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصادقية العالية لتنافسية الدول، وهذه المؤشرات تمكن الشركات الأجنبية من معرفة قدرة البلدان على توفير مزايا تنافسية تسمح لها بالاستفادة من مزايا الانتقال إلى بلد ما.¹

وتعتبر الصين من البلدان الأكثر تنافسية في العالم، ويمكن توضيح تصنيفها في العالم وفق هذا المؤشر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (13): تصنيف الصين وفق مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة 2001-2017

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مؤشر التنافسية	39	33	44	46	49	54
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مؤشر التنافسية	35	34	30	29	27	26
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	
مؤشر التنافسية	29	29	28	28	28	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- فرحي كريمة، 2012-2013، ص 189.

<https://tradingeconomics.com/china/competitiveness-rank>

¹ قويدري كريمة، 2010-2011، ص 86.

من ملاحظة الجدول رقم 13 يتضح أن الصين عرفت تراجعاً في مؤشر تنافسية النمو في سنة 2005 مقارنة بسنة 2001، وذلك بعشر مرات نتيجة تدهور رصيدها في هذا المؤشر من 4.40 نقطة سنة 2001 إلى 4.07 نقطة سنة 2005، إلا أن الفترة التالية من (2006-2017) عرفت تحسناً في ترتيبها بالنسبة لمؤشر التنافسية العالمية بفضل ارتفاع قيمة هذا المؤشر من 4.55 نقطة سنة 2006¹ إلى 5 نقطة سنة 2017 مع العلم أن النقاط أو القيم تتراوح ما بين 1 و7.

ب. مؤشر سهولة أداء الأعمال:

تم استحداث مؤشر سهولة أداء الأعمال ضمن تقرير بيئة أداء الأعمال الذي يصدر سنوياً منذ عام 2004 عن مجموعة البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، وينظر إلى هذا المؤشر كأداة استرشادية في تقييم مدى تأثير القوانين والإجراءات المتصلة بأداء الأعمال على عملية التنمية الاقتصادية في دول العالم، ويتيح عقد المقارنات فيما بينها، ويكون مؤشر سهولة أداء الأعمال من عشر جوانب أساسية تغطي دورة حياة المشروع الاستثماري التي تستخدم كمؤشرات فرعية في تحليل النواتج الاقتصادية واستعراض تجارب الإصلاح الناجحة وأسباب النجاح.²

الجدول رقم (14): وضعية الصين وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2005-2017

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
مؤشر سهولة أداء الأعمال	91	93	83	83	89
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
مؤشر سهولة أداء الأعمال	79	87	91	99	96
السنوات	2015	2016	2017		
مؤشر سهولة أداء الأعمال	83	80	78		

المصدر:

- فرحي كريمة، 2012-2013، ص189.
- العوني فاضل، 2017، تونس في التقارير الدولية حول القدرة التنافسية ومناخ الأعمال، المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، العدد 53، ص15.

ظهر ترتيب الدول حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال لأول مرة في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2006 أي في طبعته الثالثة، وقد احتلت الصين حسب هذا المؤشر المركز 91 من بين 155 دولة عام 2005 ثم المركز 79 من بين 181 دولة عام 2010، أي حدث تحسن ب12 رتبة

¹ فرحي كريمة، 2012-2013، ص190.

² فرحي كريمة، 2012-2013، ص185.

وهذا بسبب التخفيض في دفع الضرائب خاصة (من حيث المدة أصبحت 398 ساعة في السنة خلال 7 تسديدات سنة 2010 مقابل 584 ساعة في السنة بعدد تسديدات تصل 34 في عام 2005)، وفي الفترة من 2011-2016 نلاحظ تراجع في ترتيب الصين وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال، حيث احتلت المرتبة 99 عام 2013 وهي أعلى مرتبة خلال مجمل الفترة لكن عادت الصين للتحسن سنة 2017 حيث احتلت المركز 78 من 190 دولة.

ج. مؤشر مدركات الفساد:

يصدر مؤشر الشفافية (مدركات الفساد) سنوياً عن المنظمة العالمية للشفافية، وهو مؤشر تنازلي من 100 نقطة ليعطي صورة عن مدى الشفافية ومحاربة الفساد في دول العالم، ويتم بموجبه تصنيف دول العالم بدرجات تتراوح من (0-100)، بحيث يشير حصول دولة ما على 100 درجات إلى سلامة البلاد وخلوها من الفساد، بينما يشير الحصول على درجة منخفضة إلى تفشي الفساد في البلد وبشكل كبير.

ويعد مؤشر مدركات الفساد (CPI) الآن أفضل أداة لقياس نسب التلاعب بالأموال العامة في العالم، ولذلك اعتمدت الكثير من المؤسسات على هذا المؤشر لأنه مبني على المعرفة الشخصية للمختصين في مجالات القطاع العام والخاص ليكون منظراً إلى عالم الفساد.¹ ويمكن إبراز وضعية الصين وفق هذا المؤشر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (15) وضعية الصين وفق مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2001-2017

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
قيمة المؤشر	35	35	34	34	32	33
الرتبة	57	59	66	71	78	70
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
قيمة المؤشر	35	36	36	35	36.36	39
الرتبة	72	72	79	78	75	80
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	
قيمة المؤشر	40	36	37	40	41	
الرتبة	75	100	83	79	77	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- فرحي كريمة، 2012-2013، ص 189.

- <https://knoema.com/atlas/China/Corruption-perceptions-index>

¹ حسيب عبد الله الشمري ونوزاد عبد الرحمان الهيتي، 2017، البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار (دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 10، العدد 4، ص 492.

من خلال الجدول رقم 15 يتضح أن الصين عرفت تحسناً في قيمة مؤشر مدركات الفساد من 35 درجة عام 2001 إلى 41 درجة عام 2017، إلا أن ترتيبها عالمياً تدهور من المرتبة 57 عام 2001 إلى المرتبة 77 من بين 179 دولة غطاها هذا المؤشر عام 2017، مما يعني أن وضعها لايزال دون المتوسط في مجال الشفافية.

د. مؤشر التنمية البشرية:

يصدر المؤشر منذ عام 1990 عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ويعتبر أداة هامة لقياس توجهات التنمية البشرية في العالم، وهو مؤشر مركب يقيس متوسط ما تم تحقيقه في الدولة فيما يخص تعزيز التنمية البشرية (الصحة، التعليم ومعدل دخل الفرد) ويصنف هذا المؤشر الدول إلى ثلاث مجموعات:

- تنمية بشرية مرتفعة للدول التي يبلغ فيها دليل التنمية البشرية 0.800 أو أكثر.
 - تنمية بشرية متوسطة للدول التي يتراوح فيها دليل التنمية البشرية بين 0.500 و 0.799.
 - تنمية بشرية منخفضة للدول ذات الدليل الذي يقل عن 0.500.
- إلا أنه مع تقرير التنمية البشرية لسنة 2009 تم إحداث تغيير في منهجية تصنيف الدول حسب هذا المؤشر فيما يخص الدول ذات التنمية البشرية المرتفعة، إذ أصبحت ذات الرصيد الذي يتراوح ما بين (0.800-0.899)، أما القيم (0.900 أو أكثر) فهي تمثل الدول ذات التنمية البشرية في عام 2010، إذ أصبحت ترتب الدول في أربع مجموعات من حيث مستوى التنمية البشرية: مرتفعة جداً، مرتفعة، متوسطة ومنخفضة يتساوى فيها عدد البلدان، وبالتالي فإن قيمة دليل التنمية البشرية حسب التصنيف الجديد لا يعبر عن مستوى التنمية البشرية.¹

الجدول رقم(16): مؤشر التنمية البشرية في الصين خلال الفترة 1990-2017

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995
مؤشر التنمية البشرية	0.5	0.51	0.52	0.53	0.54	0.55
السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
مؤشر التنمية البشرية	0.56	0.57	0.57	0.58	0.59	0.60
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007
مؤشر التنمية البشرية	0.61	0.62	0.63	0.64	0.66	0.67
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013

¹ فرحي كريمة، 2012-2013، ص 185.

0.73	0.72	0.71	0.70	0.69	0.68	مؤشر التنمية البشرية
		2017	2016	2015	2014	السنوات
		0.75	0.75	0.74	0.73	مؤشر التنمية البشرية

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع:

<https://knoema.com/atlas/China/Human-development-index>

من ملاحظة الجدول رقم 16 نجد أن مؤشر التنمية البشرية في الصين في تزايد مستمر من سنة لأخرى، حيث سجلت الصين تحسناً في المؤشر من المرتبة 103 عام 1990 إلى المرتبة 86 عام 2017 وذلك بفضل الارتفاع المسجل في دليل التنمية البشرية من 0.5 عام 1990 إلى 0.75 عام 2017، ولكن رغم هذا بقيت الصين ضمن فئة الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة.

هـ. مؤشر الحرية الاقتصادية:¹

يصدر عن معهد (هيرتاج) بالتعاون مع صحيفة (وال ستريت جورنال) منذ عام 1995، وذلك لغرض قياس درجة تدخل السلطة (الحكومة) في الاقتصاد، وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، وقد دخل في المؤشر 179 دولة في عام 2017، وقد تصاعد مؤخراً اهتمام الدول بموقعها في هذا المؤشر وقياس تحسنها عبر السنين في مجال الحرية الاقتصادية، ويستند هذا المؤشر إلى 10 عوامل تشمل:

- وضع الادارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي للأفراد والشركات).
- حجم مساهمة القطاع العام في الاقتصاد.
- السياسة النقدية (مؤشر التضخم).
- تدفق الاستثمارات الخاصة والاستثمار الأجنبي المباشر.
- وضع القطاع المصرفي والتمويل.
- مستوى الأجور والأسعار.
- حقوق الملكية الفردية.
- التشريعات والإجراءات الإدارية والبيروقراطية.
- أنشطة السوق السوداء.

ويحسب المؤشر بأخذ متوسط المؤشرات الفرعية التالية:²

¹ صياد شهباز، 2012-2013، ص91.

² <https://www.heritage.org/index/explore?view=by-region-country-year&u=637310311849831914>

80-100 يدل على الحرية الاقتصادية الكاملة.

70-79.9 يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة.

60-69.9 يدل على حرية اقتصادية معتدلة.

50-59.9 يدل على ضعف الحرية الاقتصادية.

0-49.9 يدل على انعدام الحرية الاقتصادية .

يمكن توضيح وضعية الصين وفق مؤشر الحرية الاقتصادية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(17): وضع الصين وفق مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 1995-2017

السنوات	1995	1996	1997	1998	1999	2000
مؤشر الحرية الاقتصادية	52.00	51.30	51.70	53.10	54.80	56.40
رتبة الصين	70	97	107	105	103	97
السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006
مؤشر الحرية الاقتصادية	52.60	52.80	52.60	52.50	53.70	53.60
رتبة الصين	114	116	120	124	113	117
السنوات	2007	2008	2009	2010	2011	2012
مؤشر الحرية الاقتصادية	52	53.10	53.20	51.00	52.00	51.20
رتبة الصين	134	125	92	140	136	140
السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	
مؤشر الحرية الاقتصادية	51.90	52.50	52.70	52	57.40	
رتبة الصين	137	137	139	143	110	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الموقع :

<https://www.heritage.org/index/explore?view=by-region-country-year&u=637310311849831914>

من ملاحظة الجدول رقم 17 نجد أن قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية في الصين عرف تذبذباً خلال مجمل المدة في حدود قيمة الخمسينيات، حيث قدرت قيمته بـ 52 درجة عام 1995 لترتفع إلى 57.40 درجة عام 2017، وقد بلغ متوسط قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة (1995-2017) 52.87 درجة، مما يعني تميز الصين بدرجة حرية اقتصادية ضعيفة، وذلك نظراً لافتقار الحرية الاقتصادية بها للعمق والاتساع، مما يجعل الحكومة تحتاج للتأكد من أن تغييرات السياسات الصديقة للأعمال مفهومة وتنفيذها على الصعيد الوطني وليس فقط في بكنين أو المراكز التجارية

الرئيسية، وقد احتلت الصين أقصى رتبة عالمية لها عام 2012 حيث احتلت المرتبة 140 من أصل 180 دولة أما في عام 2017 فقد تحسنت قليلا حيث احتلت المرتبة 110 من أصل 179 دولة وذلك راجع للزيادات في درجات حرية الأعمال وحقوق الملكية الذي ساهم في الرفع من درجة الحرية عام 2017 مقارنة بعام 2016 بما قيمته 5.4 نقطة.

و. مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية:

يصدر عن مجلة اليوروميني مرتين سنويا الأولى في شهر مارس والثانية في شهر سبتمبر، ويقاس المؤشر قدرة القطر على الإيفاء بالتزاماته المالية كخدمة الديون الأجنبية وسداد قيمة الواردات أو السماح بتحويل الأرباح، ويرتب المؤشر الدول وفق النسبة المئوية مرتفعة كلما دل ذلك على انخفاض المخاطر والعكس صحيح.¹

الجدول رقم(18): وضعية الصين وفق مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية خلال الفترة

2017-1996

السنوات	1996	1997	1998	1999	2000	2001
مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية	71.3	71.3	48.0	55.1	59.8	60.7
السنوات	2002	2003	2010	2011	2017	
مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية	56.4	61.5	72.6	63.55	58.50	

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- فرحي كريمة، 2012-2013، ص191.

<https://www.bauer.uh.edu/rsusmel/7386/IF-III-1.pdf>

من خلال الجدول رقم 18 نلاحظ أن قيمة مؤشر اليورومني عرفت تدهورا تارة وتحسنا تارة أخرى، مما جعل الصين تتميز بمخاطر مرتفعة في عام 1998 ومعتدلة (1999-2003) ثم أصبح ضمن الدول المنخفضة المخاطر عام 2010 وفقا لهذا المؤشر، لتصبح في المركز 36 من 185 دولة في سبتمبر 2010 والمركز 40 سنة 2011، وفي 2017 تراجعت قيمة مؤشر اليورومني لتصبح الصين ضمن فئة الدول المعتدلة المخاطر وفقا لهذا المؤشر ولتحتل المركز 43 عام 2017، ونظرا لانخفاض المخاطر ذات الصلة بالاستثمار الأجنبي بالصين ، فإن ذلك يؤهلها لتكون في موقع الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ فرحي كريمة، 2012-2013، ص187.

المبحث الثالث: الدراسة القياسية

لتوضيح محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين يتم القيام بالدراسة القياسية التي تتمثل خطواتها فيما يلي:

المطلب الأول: الطريقة والأدوات

يمكن توضيح الطريقة والأدوات المستخدمة في هذه الدراسة من خلال ما يلي:

الفرع الأول: منهج الدراسة

استخدمت هذه الدراسة المنهج القياسي لاختبار العلاقة التوازنية باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) المتميز بإمكانية تطبيقه بغض النظر عما إذا كانت السلاسل الزمنية في الدراسة متكاملة من الدرجة (0) أو من الدرجة (1)، أو أنها كانت مزيجا بينهما، بشرط عدم وجود سلاسل زمنية متكاملة من درجة أعلى من (1)، و يتم تطبيق هذه الطريقة في هذه الدراسة بالاستعانة ببرنامج 9 Eviews.

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة ومصادرها

لتحديد محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين تم استخدام عدد من المتغيرات بالاعتماد على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، وتتمثل متغيرات الدراسة فيما يلي:

- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI): وهو المتغير التابع.
- الناتج المحلي الإجمالي (GDP): كمؤشر عن النمو الاقتصادي باعتباره من أهم مقاييسه.
- إجمالي تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (GFCG): يتكون إجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحلي) من مجمل النفقات على زيادة الأصول الثابتة للاقتصاد مضافا إليه صافي التغيرات في مستوى المخزونات.
- معدل التضخم (INF): يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغير السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على مجموعة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة.
- سعر الصرف (ER): وهو السعر النسبي للين الصيني مقارنة بالدولار الأمريكي.
- الإنفاق الحكومي (BPE): وهو ما تصرفه الحكومة من معونات مضافا لها قيمة الإنفاق على البنية التحتية، وما يصرف لدعم المناخ الاستثماري العام.

وقد تم تجميع البيانات المعتمد عليها في هذه الدراسة القياسية من إحصائيات المكتب الإحصاء الصيني وقاعدة البنك الدولي، وتمت الدراسة خلال الفترة 1980 - 2017.

المطلب الثاني: النتائج ومناقشتهاالفرع الأول: اختبار استقرار السلاسل الزمنية

يتم اختبار استقرار السلاسل الزمنية المعتمد عليها في تقدير النموذج القياسي باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF) ، وبالإستعانة ببرنامج Eviews 9 تم التوصل إلى النتائج الموضحة في الجدول الموالي، والتي يتضح من خلالها أن جميع السلاسل من نوع (1)

الجدول رقم (19): نتائج اختبار جذر الوحدة للاستقرارية ADF

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)							
Null Hypothesis: the variable has a unit root							
	At Level						
		FDI	GDP	INF	BPE	GFCG	ER
With Constant	t-Statistic	0.6484	3.1650	-2.7259	-0.2969	-2.1556	-2.1601
	Prob.	0.9892	1.0000	0.0793	0.9154	0.2253	0.2236
		n0	n0	*	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3470	1.3245	-3.4432	-3.2403	-3.1918	-0.9654
	Prob.	0.3998	0.9999	0.0614	0.0924	0.1021	0.9368
		n0	n0	*	*	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	2.7354	3.8173	-1.7747	3.7404	0.7272	0.7259
	Prob.	0.9979	0.9999	0.0723	0.9999	0.8674	0.8674
		n0	n0	*	n0	n0	n0
	At First Difference						
		d(FDI)	d(GDP)	d(INF)	d(M2)	d(GFCG)	d(ER)
With Constant	t-Statistic	-6.9286	-6.9012	-5.9329	-6.6317	-4.4426	-5.1575
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0011	0.0001
		***	***	***	***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-7.1983	-6.6211	-5.9140	-6.4918	-4.8264	-5.7302
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0001	0.0000	0.0023	0.0002
		***	***	***	***	***	***
Without Constant & Trend	t-Statistic	-1.4820	-6.8139	-6.0279	-1.5822	-4.4325	-4.9522
	Prob.	0.1272	0.0000	0.0000	0.1056	0.0001	0.0000
		**	***	***	***	***	***
Notes:							
b: Lag Length based on SIC							
c: Probability based on MacKinnon (1996) one-sided p-values.							

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برمجية Eviews 9 .

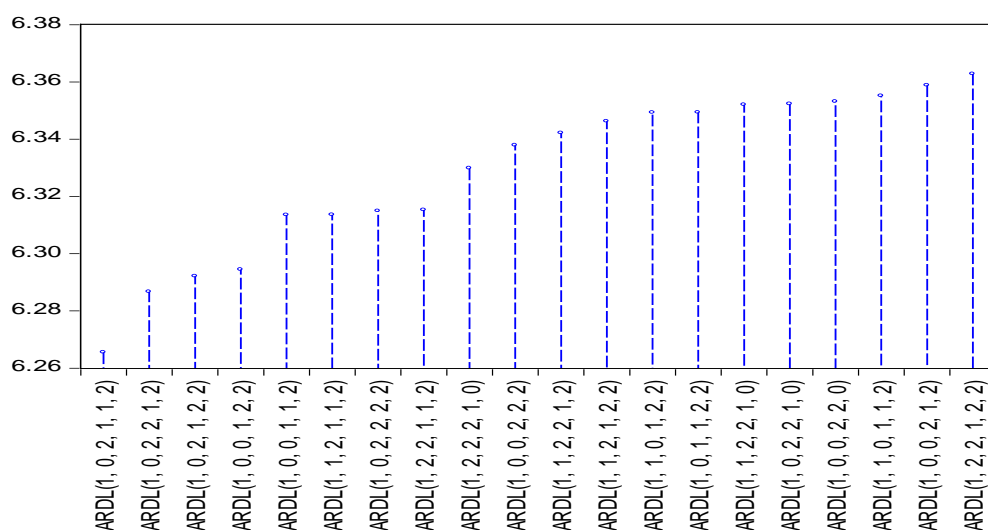
الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية تستكمل باقي خطوات المنهجية ARDL بداية بتحديد درجة التأخير المثلى ثم تقدير النموذج وأخيرا تقييمه إحصائيا وقياسيا.

- تحديد درجة التأخير المثلى: لتحديد طول فترات الإبطاء الموزعة (n) يستخدم عادة معيارين هما (AIC) أو (SC)، حيث يتم اختيار طول الفترة التي تدني قيمة كل من (AIC) أو (SC)، والنتائج موضحة في الشكل الموالي:

الشكل رقم (3): نتائج تحديد درجة التأخير الزمني المثلى

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: مخرجات برمجية 9 Eviews

من خلال الشكل يتضح أن أفضل نموذج هو ARDL(1.0.2.1.1.2) حسب معيار (AIC)،

وعليه يكتب النموذج وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$\Delta FDI = c + \alpha_1 FDI_{t-1} + \alpha_2 INF_{t-1} + \alpha_3 GFCG_{t-1} + \alpha_4 BPE_{t-1} + \alpha_5 ER_{t-1} + \alpha_6 GDP_{t-1} \\ + \beta_{1i} \Delta FDI_{t-1} + \sum_{i=1}^2 \beta_{2i} \Delta GFCG_{t-1} + \beta_{3i} \Delta BPE_{t-1} + \beta_{4i} \Delta ER_{t-1} + \sum_{i=1}^2 \beta_{5i} \Delta GDP_{t-1} \\ + \varepsilon_t$$

حيث:

ε_t : حد الخطأ العشوائي.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: معاملات العلاقة قصيرة الأجل.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4, \alpha_5, \alpha_6$: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

- تقدير النموذج:

باستعمال طريقة ARDL لتقدير النموذج تم الحصول على النتائج التي يتضمنها الجدول

الموالي:

الجدول رقم (20): نتائج التقدير وفق طريقة ARDL

Dependent Variable: FDI				
Method: ARDL				
:0223/20 Time: 6Date: 09/0				
Sample (adjusted): 1982 2017				
Included observations: 36 after adjustments				
Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (2 lags, automatic): INF GFCG BPE ER GDP				
Fixed regressors: C				
Number of models evaluated: 243				
Selected Model: ARDL(1, 0, 2, 1, 1, 2)				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
FDI(-1)	0.546358	0.165985	3.291605	0.0032
INF	0.805111	0.390420	2.062168	0.0507
GFCG	-1.149457	0.726000	-1.583275	0.1270
GFCG(-1)	1.233197	0.834710	1.477396	0.1531
GFCG(-2)	-1.216664	0.611251	-1.990450	0.0586
BPE	0.001592	0.000462	3.448081	0.0022
BPE(-1)	-0.001418	0.000457	-3.099878	0.0050
ER	-2.772636	2.492253	-1.112502	0.2774
ER(-1)	5.658020	2.275466	2.486532	0.0206
GDP	0.001967	0.000801	2.454409	0.0221
GDP(-1)	-0.002053	0.000996	-2.062178	0.0507
GDP(-2)	0.001998	0.000746	2.679976	0.0134
C	28.83809	25.73899	1.120405	0.2741
R-squared	0.993265	Mean dependent var		55.82164
Adjusted R-squared	0.989750	S.D. dependent var		47.79771
S.E. of regression	4.839044	Akaike info criterion		6.265509
Sum squared resid	538.5761	Schwarz criterion		6.837335
Log likelihood	-99.77916	Hannan-Quinn criter.		6.465092

F-statistic	282.6486	Durbin-Watson stat	2.302025
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برمجية 9 Eviews

من خلال الجدول يتضح أن بعض المتغيرات المفسرة تؤثر المتغير التابع في فترات إبطاء مختلفة، والمتمثلة في INF , $ER(1-)$, BPE , $BPE(-2)$, GDP , $GDP(-1)$, $GDP(-2)$, $BPE(-1)$, $FDI(-1)$ ، كما تظهر النتائج المتحصل عليها أن المتغيرات المستقلة تؤثر في مجملها على المتغير التابع وفقاً لاختبار فيشر، وهي نتائج تتوافق مع الواقع فكثير من الظواهر لا تستجيب أنياً لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية، وهو ما جعل معامل التحديد كافياً لتفسير النموذج بنسبة 99.32%.

أما نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد فيتضمنها الجدول الموالي:

الجدول رقم (21): نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM)

RDL Cointegrating And Long Run Form				
Dependent Variable: FDI				
Selected Model: ARDL(1, 0, 2, 1, 1, 2)				
:1223/20 Time: 6Date: 09/0				
Sample: 1980 2017				
Included observations: 36				
Cointegrating Form				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INF)	0.805111	0.390420	2.062168	0.0507
D(GFCG)	-1.149457	0.726000	-1.583275	0.1270
D(GFCG(-1))	1.216664	0.611251	1.990450	0.0586
D(BPE)	0.001592	0.000462	3.448081	0.0022
D(ER)	-2.772636	2.492253	-1.112502	0.2774
D(GDP)	0.001967	0.000801	2.454409	0.0221
D(GDP(-1))	-0.001998	0.000746	-2.679976	0.0134
CointEq(-1)	-0.453642	0.165985	-2.733029	0.0119
Cointeq = FDI - (1.7748*INF -2.4974*GFCG + 0.0004*BPE + 6.3605*ER + 0.0042*GDP + 63.5701)				
Long Run Coefficients				

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INF	1.774771	1.329532	1.334884	0.1950
GFCG	-2.497394	2.127837	-1.173677	0.2525
BPE	0.000385	0.000101	3.797521	0.0009
ER	6.360481	1.062903	5.984064	0.0000
GDP	0.004214	0.002023	2.083297	0.0485
C	63.570106	69.400153	0.915994	0.3692

المصدر: مخرجات برمجية 9 Eviews.

من خلال الجدول السابق معنوية حد تصحيح الخطأ $CointEq(-1)$ مع الإشارة السالبة المتوقعة، وهو ما يعتبر دليلاً على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، أما قيمة حد تصحيح الخطأ فتشير إلى أن حوالي 45% من الاختلالات التي تحدث على المستوى التوازني يتم تصحيحها خلال الفترة السابقة بالنسبة لكل المتغيرات، كما يتضح من خلال الجدول:

- وجود علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي، فكلما ارتفعت قيمة هذا المتغير بوحدة واحدة زادت قيمة التدفقات بـ 2.08 وحدة، نظراً لتوجه المستثمرين الأجانب إلى الصين نظراً لكبر حجم السوق الصيني، وكذا أن ارتفاع النمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر عن النمو الاقتصادي وتواصل هذا الارتفاع يعد مظهراً من مظاهر الاستقرار الاقتصادي مما يساعد على كسب ثقة المستثمرين الأجانب.

- وجود علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف نظراً لانخفاض سعر صرف الين مقابل الدولار الأمريكي وثباته الذي يمكن المستثمرين من القيام بدراسات جدوى المشاريع الاستثمارية، الأمر الذي يشجعهم على الاستثمار لعدم وجود مخاطر مرتبطة بسعر الصرف، والتي تتسبب في اختلاف تكلفة رأس المال للشركات الواقعة في مناطق مختلفة وانخفاض عوائد الاستثمارات.

- وجود علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق الحكومي كون هذا الأخير يهدف إلى تهيئة المناخ الاستثماري المناسب وبالأخص الإنفاق على البنية التحتية وتحسينها.

الفرع الثالث: تقييم النموذج إحصائياً وقياًسياً

يتم تقييم النموذج من خلال القيام بتشخيص المعالم والبواقي والتأكد من استقرارية النموذج المقدر كما هو موضح من خلال ما يلي:

- **تشخيص المعالم:** بالاعتماد على اختبار الحدود للتكامل المشترك الذي تظهر نتائجه في الجدول الموالي يتضح أن القيمة المحسوبة للإحصاءة $F = 5.85$ تقع خارج الحدود العليا والدنيا، وهو ما يدل على وجود علاقة توازنية طويلة المدى.

الجدول (22): اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك (Bounds test)

ARDL Bounds Test		
:1723/20 Time: 6Date: 09/0		
Sample: 1982 2017		
Included observations: 36		
Null Hypothesis: No long-run relationships exist		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	5.856339	5
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	2.26	3.35
5%	2.62	3.79
2.5%	2.96	4.18
1%	3.41	4.68

المصدر: مخرجات برمجية 9 Eviews.

- تشخيص البواقي: لتشخيص بواقي النموذج يمكن استخدام الاختبارات التالية:

- اختبار الارتباط الذاتي: باستعمال اختبار مضاعف لاغرنج (2) LM Test يمكن معرفة وجود ارتباط ما بين الأخطاء من عدمه، حيث يتم قبول الفرض البديل بعدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء إذا كانت قيمة اختبار فيشر التابع لتوزيع كاي تربيع أصغر من القيمة الجدولية، أو احتمالها أكبر من مستوى المعنوية 0.10، ومن خلال نتائج هذا الاختبار الموضحة في الجدول الموالي يتضح عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي للبواقي.

الجدول (23): اختبار الارتباط الذاتي (2) LM Test

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.501975	Prob. F(2,21)	0.2457
Obs*R-squared	4.505182	Prob. Chi-Square(2)	0.1051

المصدر: مخرجات برمجية 9 Eviews .

- اختبار عدم ثبات التباين: يمكن التأكد من عدم وجود مشكلة اختلاف التباين باستعمال اختبار ثبات التباين المشروط بالانحدار ARCH2، واعتمادا على نتائج الجدول الموالي نقبل الفرض البديل بعدم وجود اختلاف تباين في النموذج، لأن القيم الاحتمالية الخاصة باختبار فيشر تتعدى مستوى المعنوية 5 %، وعليه نستنتج أن المعلمات المقدرة تتميز بالكفاءة مما يعطي نتائج موثوقة فيما تعلق باختبار الفرضيات.

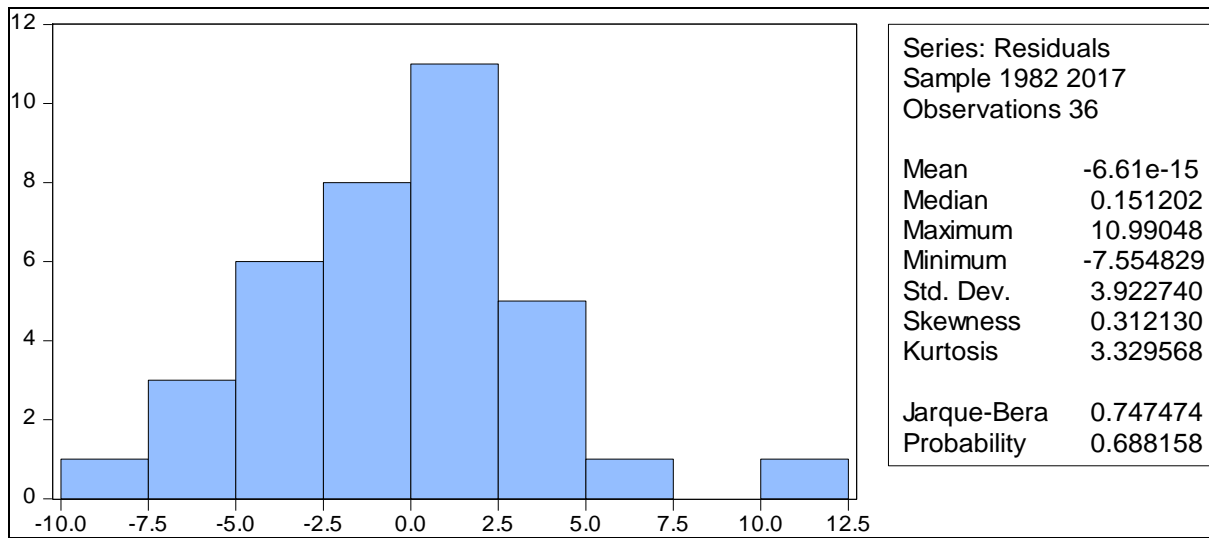
الجدول (24): اختبار عدم ثبات التباين ARCH (2)

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.944955	Prob. F(12,23)	0.5228
Obs*R-squared	11.88780	Prob. Chi-Square(12)	0.4547
Scaled explained SS	5.651939	Prob. Chi-Square(12)	0.9326

المصدر: مخرجات برمجية 9 Eviews.

- اختبار توزيع البواقي: باستعمال اختبار Jaque - Bera يتضح أن البواقي تتوزع طبيعياً لأن احتمال Jaque - Bera الذي يساوي 0.68 أكبر من مستوى المعنوية 5% كما هو موضح في الشكل الموالي:

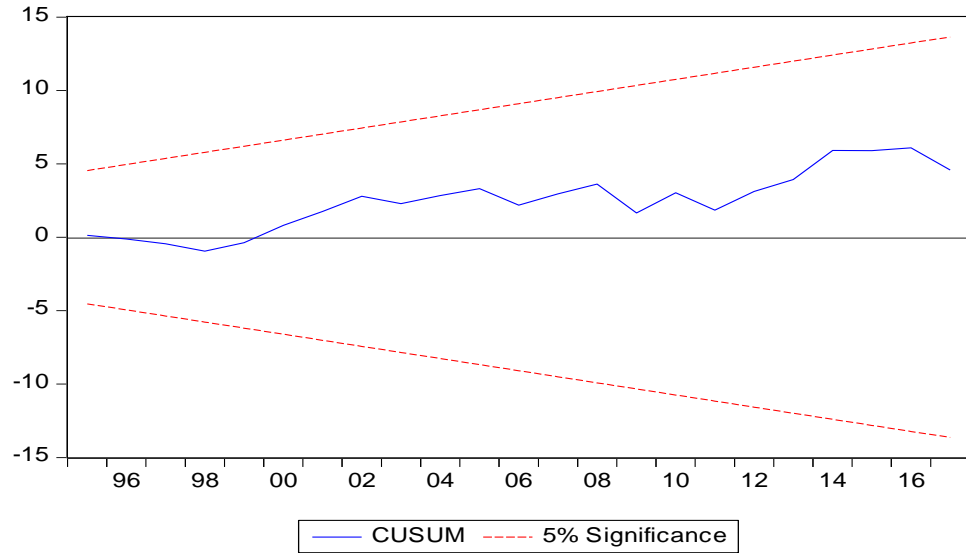
الشكل (4): نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: مخرجات برمجية 9 Eviews.

- اختبار استقرارية النموذج (Stability Test): للتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لابد من استخدام أحد الاختبارات المناسبة لذلك من أهمها المجموع التراكمي للبواقي المعادة (CUSUM)، و من خلال الشكل الموالي نلاحظ أن المجموع التراكمي للبواقي المعادة هو عبارة عن خط داخل حدود المنطقة الحرجة مشيراً إلى استقرار النموذج عند حدود معنوية 5% ، كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة هو خط يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وعليه يمكن القول أن هناك استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل ونتائج الأمد القصير.

الشكل (5): نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي (CUSUM)



المصدر: مخرجات برمجية 9 Eviews

خلاصة الفصل:

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل يتضح لنا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الصين كان نتيجة لما يملكه الاقتصاد الصيني من مزايا جعلته في مقدمة الدول الجاذبة له، مثل ضخامة السوق والموقع الاستراتيجي أضف إلى ذلك الإجراءات والمحفزات التي اعتمدتها الحكومة الصينية لجذب هذه الاستثمارات كمنح الإعفاءات الضريبية والرسوم، بالإضافة إلى التعديلات في القوانين الحكومية بما يخدم مصالح المستثمر الأجنبي ، والتي كان لها دور إيجابي في استمرار التدفقات وتوسعها، كما أن نجاح الصين في جذب ذلك الكم الهائل من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ناتج عن كونها توفر مناخ أعمال مناسب، و محاولتها خلق اقتصاد يركز على الابتكار من خلال اهتمامها بالبحث والتطوير وتوفير العمالة المؤهلة القادرة على استيعاب التكنولوجيا الأجنبية.

وقد كان للاستثمارات الأجنبية المباشرة دور إيجابي كبير في الاقتصاد الصيني وتحقيق التنمية من خلال مساهمته في تكوين رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي، توفير التكنولوجيا والقضاء على البطالة من خلال توفير فرص العمل، مما جعل الصين تتربع على المركز الثاني عالميا من حيث الناتج المحلي الإجمالي، ويتوقع أن تصل إلى المرتبة الأولى خلال السنوات القادمة إذا ما استمرت معدلات النمو على حالها.

كما يتضح من خلال الدراسة القياسية أن محدثات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين تتمثل في: نمو الناتج المحلي الإجمالي، سعر الصرف، الانفاق الحكومي، إجمالي تكوين رأس المال، الائتمان المقدم للقطاع الخاص ومعدل التضخم.

خاتمة عامة

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا البحث يتضح أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد مصدرا تمويليا هاما، وخاصة للدول التي تعاني نقص الموارد المالية، الأمر الذي دفع مختلف الدول للتنافس لجذب أكبر قدر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما استوجب عليها تهيئة المناخ الاستثماري المناسب، من خلال تقديم مجموعة من الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب فضلا عن السعي إلى ضمان استقرار اقتصادياتها، كما أن تنوع أشكال الاستثمار يمثل ضرورة في جذب المزيد من المستثمرين الأجانب من ناحية، وزيادة العوائد الممكن تحقيقها من قبل الدول المضيفة من ناحية أخرى، ونظرا لأهمية هذا النوع من الاستثمار فقد اتجهت معظم الدول سواء المتقدمة أو النامية إلى فتح أبوابها أمامه، حيث أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مجالا للتنافس بين الدول.

ونظرا لأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة وأهمية تجربة الصين في جذب هذا الشكل من الاستثمار قمنا بدراسة قياسية لتوضيح محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين فتم التوصل إلى النتائج الموالية:

نتائج الدراسة:

من خلال الإجابة على الفرضيات وما تم دراسته في الجانب النظري والتطبيقي تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة النظرية:

من خلال الدراسة النظرية تم التوصل إلى النتائج التالية:

- للاستثمار الأجنبي المباشر أشكال مختلفة لها مميزات وعيوب مختلفة وخصائص متنوعة، حيث يمكن الاستفادة من هذا التنوع والاختلاف للحصول على أفضل المكاسب باختيار الأنواع الأكثر ملائمة للواقع الاقتصادي للبلد المضيف.
- تفضل الاستثمارات التوجه نحو الدول الأقل خطرا والأكثر استقرارا ومحاربة للمظاهر السلبية كنتلك التي تملك جهاز قانوني فعال، والتي تضمن معاملة جيدة للمشاريع الأجنبية، كما أن العوامل الاجتماعية والثقافية تلعب دورا مهما في تركيز أنشطة الشركات الأجنبية.
- يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما للتمويل الخارجي لكثير من الدول، وهو يختلف عن الأشكال الرئيسية الأخرى لتدفقات رؤوس الأموال الخارجية، وفي كونه يلقى قبولا على المدى الطويل لأنه يتميز بالاستقرار النسبي مقارنة بباقي التدفقات.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة من خلال ما يوفره من عمالة مباشرة وغير مباشرة، كما يساهم في زيادة المعرفة الإدارية، ويعمل على تدعيم التنمية الاقتصادية.

نتائج الدراسة التطبيقية:

لقد اتضح من خلال الدراسة التطبيقية ما يلي:

- نجاح الاستثمار الأجنبي المباشر في جمهورية الصين الشعبية راجع للجهود المعتبرة التي قامت بها حكومتها من خلال توفير المناخ الاستثماري والبيئة الاقتصادية الملائمة لنجاح هذا النوع من الاستثمار.

- تم خلق فرص عمالة كبيرة من طرف الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين، من خلال العمالة في فروع الشركات المنشأة خصوصا الجديدة أو من خلال توسيع الفروع القائمة.

- القرب الجغرافي والثقافي كان له أهمية كبيرة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة البيئية داخل منطقة جنوب شرق آسيا.

- لعبت التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة دورا محوريا في تحويل التكنولوجيا إلى الصين، حيث شكلت التقنية الأجنبية من خلال قناتي التجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية المباشرة النواة الأساسية التي ساعدت الصين على بناء قاعدة تكنولوجية محلية تضمن لها استمرار النمو الاقتصادي.

- تعد الصين من البلدان الأوائل في جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر نظرا لارتفاع قيمة الإنفاق الحكومي الذي يدعم نموها الاقتصادي.

- ساهم الاستثمار الأجنبي بنسبة جيدة في تكوين رأس المال الثابت بلغت 6.82% إلا أن هذه النسبة بالمطلق تعد متواضعة نظرا لاعتماد الصين على الاستثمار المحلي في تكوين رأس المال الثابت وعد الاستثمار الأجنبي المباشر عامل مساعد.

كما تبين من خلال الدراسة القياسية ما يلي:

- تؤثر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر عليه في فترات إبطاء مختلفة، والمتمثلة في BPE, () GDP, GDP(-1), GDP (-2), FDI(-1), BPE(-1 BPE(-2), ER(1-), INF المتحصل عليها أن المتغيرات المستقلة تؤثر في مجملها على المتغير التابع وفقا لاختبار فيشر، وهي نتائج تتوافق مع الواقع فكثير من الظواهر لا تستجيب آنيا لمحدداتها بل تكون نتيجة لتراكمات تاريخية.
- بلغت قيمة معامل التحديد التي تعكس القدرة التفسيرية للنموذج القيمة 0.876، وهو ما يعني أن 99.32% من التغيرات التي تحدث في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر سببها التغيرات الحاصلة في محدداته، في حين ترجع باقي التغيرات العوامل العشوائية.
- بين اختبار الحدود (Bounds test) للتكامل المشترك وجود تكامل مشترك بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته، وهو ما يعني وجود علاقة توازنية بينهما على الأمد البعيد، وفي حالة حدوث صدمة

على المدى القصير وانزياح النموذج عن وضع التوازن يمكن للنموذج العودة إلى نقطة التوازن على الأمد البعيد.

• بينت نتائج نموذج تصحيح الخطأ أن معامل تصحيح حد الخطأ سالب ومعنوي عند مستوى المعنوية 5% وقد بلغت قيمة هذا المعامل القيمة -0.45، مما يعني أن 45% من أخطاء الأجل القصير تصحح تلقائياً لبلوغ التوازن في الأجل الطويل خلال مدة تقارب السنة، فالانحرافات الاختلالات في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تحدث في السنة السابقة يتم تصحيحها في السنة الحالية وتتم العودة إلى وضع التوازن من جديد.

• استقرار نموذج الدراسة على المديين القصير والطويل بناءً على اختباري المجموع التراكمي للبواقي المعاودة وكذا المجموع التراكمي مربعات البواقي المعاودة، مما يعني أن محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تفسر التغيرات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الأمدين الطويل والقصير، ووجود استقرار وانسجام في النموذج بين نتائج الأمد الطويل والأمد القصير، وعدم وجود تغير هيكلي في بيانات النموذج خلال فترة الدراسة.

- وجود علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الإجمالي، فكلما ارتفعت قيمة هذا المتغير بوحدة واحدة زادت قيمة التدفقات بـ 2.08 وحدة، نظراً لتوجه المستثمرين الأجانب إلى الصين نظراً لكبر حجم السوق الصيني، وكذا أن ارتفاع النمو الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر عن النمو الاقتصادي وتواصل هذا الارتفاع يعد مظهراً من مظاهر الاستقرار الاقتصادي مما يساعد على كسب ثقة المستثمرين الأجانب.

- وجود علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر الصرف نظراً لانخفاض سعر صرف الين مقابل الدولار الأمريكي وثباته الذي يمكن المستثمرين من القيام بدراسات جدوى المشاريع الاستثمارية، الأمر الذي يشجعهم على الاستثمار لعدم وجود مخاطر مرتبطة بسعر الصرف، والتي تتسبب في اختلاف تكلفة رأس المال للشركات الواقعة في مناطق مختلفة وانخفاض عوائد الاستثمارات.

- وجود علاقة طردية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والإنفاق الحكومي كون هذا الأخير يهدف إلى تهيئة المناخ الاستثماري المناسب وبالأخص الإنفاق على البنية التحتية وتحسينها.

بعد التطرق لأهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الدراسة القياسية يمكن معرفة مدى تحقق الفرضيات التي انطلقت منها الدراسة:

- الفرضية الأولى: تتمثل أهم العوامل المحددة للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين في الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، الإنفاق الحكومي، سعر الصرف وإجمالي تكوين رأس المال الثابت هي فرضية صحيحة نسبياً، فهذا الأخير ومعدل التضخم لا يؤثران على الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين.

- الفرضية الثانية: ساهم الاستثمار الأجنبي في تطوير الاقتصاد الصيني، نظرا لمساهمته الكبيرة في تكوين كل من رأس المال الثابت والناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل هي فرضية صحيحة.

- الفرضية الثالثة: يعد قطاع الصناعات الأكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين هي فرضية صحيحة.

- الفرضية الرابعة: وجود علاقة تكاملية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي ومحدداته في الصين، حيث يؤثر كل من الناتج المحلي الإجمالي، الإنفاق الحكومي وسعر الصرف إيجابا على الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين لا يؤثر عليه باقي المتغيرات الداخلة في تكوين النموذج، وبالتالي فهذه الفرضية صحيحة نسبيا.

الاقتراحات:

بعد عرض مجمل النتائج التي توصلت إليها الدراسة والتحقق من مدى مطابقتها للفرضيات المقدمة لمعالجة موضوع البحث، ندرج الاقتراحات التالية:

- التركيز عند اجتذاب الاستثمارات على نوعها بدلا من حجمها، إذ يجب أن تكون هذه الاستثمارات موجهة نحو ترقية القطاعات التي تملك فيها الدولة فرص لتطويرها.
- وضع حوافز مغرية وتطويرها لتناسب احتياجات المستثمرين الأجانب.
- تطوير البنى التحتية في مجالات الطاقة والنقل والاتصالات واعتبارها من التزامات الدولة المضيفة، وتقديمها للمشروعات الاستثمارية التي تعمل على استقرار الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- العمل على التحكم في الاستثمارات الأجنبية المباشرة، عن طريق الاستفادة من بعض مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر كالتكنولوجيا والخبرة والعمالة وتقادي بعض سلبياتها.
- خلق حالة من التوازن في توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على القطاعات الاقتصادية المختلفة لمنع حدوث اختلال ما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ولتحقيق أقصى منفعة ممكنة.
- اعتماد سياسة الانفتاح التدريجي على الاستثمارات الأجنبية وفق خطط مدروسة تعتمد على تجارب حقيقية نجحت في أماكن أخرى من العالم مع إتباع سياسة التجربة الواقعية في البلد المضيف، ومن ثم تعميم إجراءات التجارب الناجحة على اقتصاد البلد المضيف.
- تفعيل الشفافية في إدارة الاقتصاد من أجل محاربة الفساد المالي والإداري والسياسي، فضلا عن تعزيز الإجراءات القانونية الرادعة لهذه الظاهرة التي تهدد الاقتصاد الصيني.
- إعادة النظر في تشريعات الاستثمار بغرض تطويرها على ضوء التجارب العلمية.

أفاق الدراسة:

من خلال دراسة موضوع محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين يمكن اقتراح

الإشكاليات التالية:

- دور المناطق الحرة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين.
- أثر انعكاسات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الصيني.
- تأثير الاتحادات الإقليمية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين.
- أسباب وآثار الاستثمار الأجنبي الوارد من الصين نحو الدول النامية.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

الكتب

1. أوغيل نعيمة، 2016، واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر (1998-2005)، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، مصر.
2. الخطيب خالد راغب، 2012، التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، دار البداية ناشرون وموزعون، مصر.
3. داوود عدنان ومحمد العذاري، 2016، الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، ص56.
4. دريد كامل آل شيب، 2009، الاستثمار والتحليل الاستثماري، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن.
5. رضا عبد السلام، 2002، محددات الاستثمار الأجنبي في عصر العولمة (دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر)، مصر.
6. سليمان عمر عبد الهادي، 2010، الاستثمار الأجنبي المباشر وحقوق البيئة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن.
7. شقيري نوري موسى وآخرون، 2012، إدارة الاستثمار، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.
8. شقيري نوري موسى وآخرون، 2012، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
9. شوقي ناجي جواد وهيثم علي حجازي، 2011، إدارة الأعمال الدولية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن.
10. العبادي محسن، 2016، الاستثمار بالعملة الأجنبية، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن.
11. العبيدي محمد فاضل، 2012، البيئة الاستثمارية، مكتبة المجمع العربي، الأردن.
12. علي عباس، 2009، إدارة الأعمال الدولية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن.
13. فليح حسن خلف، 2010، العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن.
14. مأمون علي الناصر وآخرون، 2016، التمويل الدولي، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن.
15. محمود جاسم الصميدعي وردينة عثمان يوسف، 2007، إدارة الأعمال الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن.

16. محمودي مراد، 2002، النظرية العامة للمناطق الاقتصادية الحرة، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن.
17. الموسوي ضياء مجيد ، 2005، العولمة واقتصاد السوق الحرة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
18. نزيه عبد المقصود مبروك، 2007، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر.

الرسائل والمذكرات الجامعية:

1. بامحمد نفيسة، 2015-2016، تحليل جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بتطبيق مقارنة OLI، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، الجزائر.
2. بعداش عبد الكريم، 2007-2008، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
3. بلقاسم أمحمد، 2012-2013، نوعية المؤسسات وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر.
4. بن حافظ حمزة، 2010-2011، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر 1998-2008)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة-منتوري-، الجزائر.
5. بن سانية عبد الرحمان، 2012-2013، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-، الجزائر.
6. بن عباس حمودي، 2011-2012، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية (دراسة حالة الصين)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر.
7. بوجمعة بلال، 2012-2013، سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق الأهداف الإنمائية بالجزائر (دراسة تطبيقية للفترة 1986-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-، الجزائر.
8. بوراس وسيلة، 2012-2013، جاذبية الإستثمار الأجنبي المباشر-حالة الصين-، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس -سطيف-، الجزائر.

9. بيري نورة، 2014، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، تونس والمغرب (محددات وآثار دراسة مقارنة باستخدام نماذج المعدلات الآتية)، مقال منشور في مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 1، العدد 1، جامعة أم البواقي، الجزائر.
10. بيري نورة، 2015-2016، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التنمية الاقتصادية (دراسة قياسية مقارنة بين الجزائر، تونس، والمغرب للفترة 1996-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي-، الجزائر.
11. جباري شوقي، 2014-2015، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي -أم البواقي-، الجزائر.
12. خالد سعد زغلول حلمي، 1988، الاستثمار الأجنبي المباشر في ضوء سياسة الانفتاح الاقتصادي في مصر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الحقوق، جامعة عين الشمس، مصر.
13. خضير عقبة، 2014-2015، أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على أداء سوق الأوراق المالية (دراسة حالة سوق الدوحة- قطر - للأوراق المالية)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر.
14. سالكي سعاد، 2010-2011، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة بعض دول المغرب العربي)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة ابو بكر بلقايد -تلمسان-، الجزائر.
15. سحنون فاروق، 2009-2010، قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للاقتصاد الكلي على الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة حالة الجزائر)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف-، الجزائر.
16. سطحي جابر، 2017-2018، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين المزيج التسويقي للمؤسسات الجزائرية (دراسة حالة مؤسسة موبيليس، جازي وأوريدو)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، الجزائر.
17. سعدي يحيى، 2006-2007، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري- قسنطينة، الجزائر.
18. شتوان صونية، 2008، اثر التحرير الاقتصادي على النمو الاقتصادي (دراسة تطبيقية لتجربة الصين الشعبية) مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير المركز الجامعي العربي بن مهيدي أم البواقي، الجزائر.

19. شعور حبيبة مرداوي، 2007-2008، الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ومحددات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري-قسنطينة-، الجزائر.
20. صياد شهنياز، 2012-2013، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي (دراسة حالة الجزائر)، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر.
21. عامر عبد الرحيم، 2016-2017، أهمية النظام المالي والاستثمار الأجنبي المباشر في التوجه الاقتصادي الجديد في سياسات التنمية (دراسة حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر.
22. عبد محمد نورية، 2012، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مستقبل الاستثمار المحلي العربي (دراسة قياسية تحليلية لبعض دول الخليج العربي)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في فلسفة علوم بحوث العمليات، جامعة سانت كلمنتس، الاردن.
23. قتيبة محمد صالح، 2005، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الاقتصاد الصيني، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة بغداد، العراق.
24. قويدري كريمة، 2010-2011، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان-، الجزائر.
25. لوعيل بلال، 2014، محددات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية الجزائرية خلال الفترة 1995-2011، مقال منشور في المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، العدد5، جامعة أمحمد بوقرة -بومرداس-، الجزائر.

المجلات العلمية

1. آسيا عطيل، مراد صاولي، الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتحويل التكنولوجيا إلى الدول النامية-إضاءة على تجربة الصين -، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد31، جامعة قالمة، الجزائر.
2. بابا عبد القادر - أجري خيرة، 2014، الامتيازات الجبائية ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، مقال منشور في المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية، المجلد2، العدد2، جامعة يحيى فارس-المدية-، الجزائر.
3. بايزيد كمال، 2016، الصعود الاقتصادي والصيني والهندي كمرحلة لاستشراف نظام اقتصادي جديد، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، المجلد2، العدد2، جامعة الجزائر3، الجزائر.
4. حريب فتحي عمر، الاسترشاد بالتجربة الصينية في الاستثمار الاجنبي في ليبيا، طرابلس.

5. حسيب عبد الله الشمري ونوزاد عبد الرحمان الهيتي، 2017، البيئة الاستثمارية ودورها في جذب الاستثمار (دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً)، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 10.
6. رمضان لعلا و شارف عبد القادر، الدور الاقتصادي للضرائب في تمويل التنمية المحلية بالدول الناشئة (تجربة تركيا، الصين)، جامعة الاغواط، الجزائر.
7. زيدان محمد، 2004، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال (نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر)، مقال منشور في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 1، العدد 1، جامعة حسيبة بن بوعلي-الشلف-، الجزائر.
8. عامر عبد الرحيم، 2015، أهمية النظام المالي والاستثمار الأجنبي المباشر في التوجه الاقتصادي الجديد (حالة الجزائر، دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2014)، مقال منشور في مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، المجلد 7، العدد 1، جامعة معسكر، الجزائر، ص 88.
9. عبد الرزاق حمد حسين وعامر عمران كاظم، 2012، قياس أثر الاستثمار الأجنبي غير المباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في البلدان النامية (الهند حالة دراسية)، مقال منشور في مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، العراق، ص 5.
10. العنزي أنور بدر منيف، 2012، النظام القانوني للاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة في قانون الاستثمار الكويتي رقم 8 لسنة 2001)، مقال منشور في جامعة الشرق الأوسط، المجلد، العدد، الكويت.
11. الفاتح محمد عثمان مختار، 2012، الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة (2000-2010)، مقال منشور في مجلة أمرباك، المجلد 4، العدد 11، السودان.
12. فاضل العوني، 2017، تونس في التقارير الدولية حول القدرة التنافسية ومناخ الأعمال، المعهد التونسي للقدرة التنافسية والدراسات الكمية، العدد 53.
13. فرانسواز لوموان، ترجمة صباح ممدوح كعدان، 2010، الاقتصاد الصيني، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق سوريا.
14. موفق أحمد وحلا سامي خضير، 2010، الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية (نظرة تقويمية لقانون الاستثمار العراقي)، مقال منشور في مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 80، جامعة الموصل، العراق.

15. ناجي بن حسين، 2009، تحليل وتقييم مناخ الاستثمار في الجزائر، مجلة العلوم الانسانية،

العدد 31.

16. هيل عجمي جميل، 1999، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، مقال منشور

في مركز الإمارات للدراسات والبحوث، العدد 32، الإمارات العربية المتحدة.

المواقع الالكترونية:

1. <https://www.bizvibe.com/blog/metals-and-mining/global-lead-ore-market/#:~:text=The%20top%2010%20largest%20lead%20ore%20producing%20countries,tonnes%29%2C%20Boli>
2. https://www.usgs.gov/centers/nmic/bauxite-and-alumina-statistics-and-information?qt-science_support_page_related_con=0#qt-science_support_page_related_con
3. Chen chunlai (1997)
4. <https://s3-us-west-2.amazonaws.com/prd-wret/assets/palladium/production/mineral-pubs/bauxite/mcs-2018-bauxi.pdf>
5. http://en.moe.gov.cn/News/Top_News/201805/t20180510_335508.html
6. <http://www.cadtm.org/An-Overview-of-Chinese-Debt>.
7. <https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG?locations=CN>
8. https://en.wikipedia.org/wiki/Coal_in_China
9. https://en.wikipedia.org/wiki/Rail_transport_in_China
10. <https://investingnews.com/daily/resource-investing/agriculture-investing/phosphate-investing/top-phosphate-producing-countries/>
11. <https://investingnews.com/daily/resource-investing/base-metals-investing/zinc-investing/top-zinc-producing-countries/>
12. <https://investingnews.com/daily/resource-investing/base-metals-investing/iron-investing/top-iron-producing-countries/>
13. <https://knoema.com/atlas/China/Corruption-perceptions-index>

14. https://photius.com/rankings/2017/energy/electricity_production_20170.html
15. <https://tradingeconomics.com/china/competitiveness-rank1>
16. <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/471510>
17. <https://www.bauer.uh.edu/rsusmel/7386/IF-III-1.pdf>
18. <https://www.heritage.org/index/explore?view=by-region-country-year&u=637310311849831914>
19. <https://www.statista.com/statistics/273018/number-of-internet-users-worldwide/>
20. <https://www.statista.com/statistics/276050/total-length-of-chinas-freeways>
- <https://www.statista.com/statistics/300455/china-natural-gas-production/>
21. <https://www.worldatlas.com/articles/china-exports-and-imports.html>
22. Marion le pine d'Agathe Peng
23. National bureau of statistics of china (www.stats.gov.cn/english/)
24. OCDE (la chine dance économique mondial: les jeux de politique
25. économique intérieure
26. OECD investment policy reviens (2008)
27. UNCTAD « webtable5.FDI inward as a percentage of gross fixed capital formation ,1990-2016 ».



قائمة الجداول والأشكال



قائمة الجداول:

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
43	تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الصين خلال الفترة 1980-2017 .	1
44	مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الصين 1980-2017	2
46	التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين خلال الفترة 1998-2017	3
48	التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين حسب المناطق خلال الفترة من 2003-2017	4
49	مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الرأسمالي الثابت في الصين خلال الفترة 1984-2016	5
51	نسبة مساهمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الصين خلال الفترة 1980-2017	6
52	حجم العمالة الموظفة من طرف الشركات الأجنبية في الصين خلال الفترة 1994-2017	7
68	معدلات النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة 1980-2017	8
69	قيمة مؤشر الميزان التجاري في الصين خلال الفترة 1980-2017	9
71	رصيد الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1980-2017	10
72	إجمالي رصيد المديونية الخارجية للصين خلال الفترة 1981-2017	11
74	يوضح المؤشر المركب لمكونات السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الصين عام 2017	12
75	تصنيف الصين وفق مؤشر التنافسية العالمية خلال الفترة 2001-2017	13
76	وضعية الصين وفق مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2005-2017	14
77	وضعية الصين وفق مؤشر مدركات الفساد خلال الفترة 2001-2017	15

78	مؤشر التنمية البشرية في الصين خلال الفترة 1990-2017	16
80	وضع الصين وفق مؤشر الحرية الاقتصادية خلال الفترة 1995-2017	17
81	وضعية الصين وفق مؤشر اليورومني للمخاطر القطرية خلال الفترة 2017-1996	18
83	نتائج اختبار جذر الوحدة للاستقرارية ADF	19
85	نتائج التقدير وفق طريقة ARDL	20
86	نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM)	21
88	اختبار الحدود لوجود التكامل المشترك (Bounds test)	22
88	اختبار الارتباط الذاتي LM Test (2)	23
89	اختبار عدم ثبات التباين ARCH (2)	24

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	تأثير الاستثمار الأجنبي على التنمية الاقتصادية	25
2	محددات الاستثمار الأجنبي في البلدان المضيفة	31
3	نتائج تحديد درجة التأخير الزمني المثلى	84
4	نتائج اختبار التحقق من التوزيع الطبيعي للبواقي	89
5	نتائج اختبار المجموع التراكمي المعاودة للبواقي (CUSUM)	90

فهرس المحتويات

الصفحة	الفهرس
I	البسمة.....
II	الشكر.....
III	الإهداء.....
أ - و	مقدمة عامة.....
1	الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.....
2	تمهيد.....
3	المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي.....
3	المطلب الأول: تعريف وأهمية الاستثمار الأجنبي.....
3	الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي.....
4	الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي.....
4	المطلب الثاني: أسباب وآثار الاستثمار الأجنبي.....
4	الفرع الأول: أسباب الاستثمار الأجنبي.....
5	الفرع الثاني: آثار الاستثمار الأجنبي.....
10	المطلب الثالث: أشكال الاستثمار الأجنبي.....
10	الفرع الأول : معيار الزمن.....
11	الفرع الثاني : معيار المصدر.....
11	الفرع الثالث : معيار أسلوب إدارة المشروع الاستثماري.....
14	المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.....
14	المطلب الأول: تعريف وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.....
14	الفرع الأول: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.....
15	الفرع الثاني: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.....
16	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.....
20	المطلب الثالث: أسباب، أشكال وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر.....
20	الفرع الأول: أسباب الاستثمار الأجنبي المباشر.....

22	الفرع الثاني: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.....
24	الفرع الثالث: آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.....
27	المبحث الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.....
27	المطلب الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب معيار التأثير.....
27	الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر للمستثمر الأجنبي.....
28	الفرع الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر المتعلقة بالدولة المضيفة.....
32	الفرع الثالث: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة الأم.....
32	المطلب الثاني: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب طبيعة المحددات.....
39	خلاصة الفصل.....
40	الفصل الثاني: دراسة قياسية لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين.....
41	تمهيد.....
42	المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين خلال الفترة من 1980-2017.....
42	المطلب الأول: تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين ومصادرها.....
42	الفرع الأول: تطور حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الصين.....
44	الفرع الثاني: مصادر الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الصين خلال الفترة من 1980-2017.....
46	الفرع الثالث: التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين خلال الفترة 1998-2017.....
47	الفرع الرابع: التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر في الصين خلال الفترة 1983-2017.....
49	المطلب الثاني: الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الصيني.....
49	الفرع الأول: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت.....
50	الفرع الثاني: مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.....
52	الفرع الثالث: مساهمة الاستثمار الأجنبي في خلق فرص العمل.....
54	المبحث الثاني: مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين.....
54	المطلب الأول: مؤهلات مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين.....
54	الفرع الأول: الإطار التشريعي والمؤسساتي المنظم للاستثمار الأجنبي المباشر.....
59	الفرع الثاني: الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر.....

64	الفرع الثالث: وفرة الموارد الطبيعية والبشرية والبنية التحتية.....
67	الفرع الرابع: استقرار المؤشرات الماكرو اقتصادية.....
73	المطلب الثاني: تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين.....
82	المبحث الثالث: الدراسة القياسية.....
82	المطلب الأول: الطريقة والأدوات
82	الفرع الأول: منهج الدراسة.....
82	الفرع الثاني: متغيرات الدراسة ومصادرها.....
83	المطلب الثاني: النتائج ومناقشتها.....
83	الفرع الأول: اختبار استقرار السلاسل الزمنية.....
84	الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية ARDL.....
87	الفرع الثالث: تقييم النموذج إحصائيا وقياسيا.....
91	خلاصة الفصل.....
93	خاتمة عامة.....
99	قائمة المراجع.....
107	قائمة الجداول والأشكال.....
110	فهرس المحتويات.....
113	الملخص باللغة العربية.....
113	الملخص باللغة الأجنبية.....

الملخص

يعد الاستثمار الاجنبي المباشر وسيلة تمويلية هامة تتسابق معظم الدول لجذب أكبر عدد ممكن منه، لتحقيق تنميتها الاقتصادية، فقد اكتسبت التجربة الصينية أهميتها من خلال ما حققته من انجازات تنموية، وتحولها نحو اقتصاد السوق بعد تبنيها سياسة الانفتاح التجاري. و خلصت هذه الدراسة الى أنه بالرغم من الموارد والإمكانيات التي تتوفر و تتركز بها الصين، والجهود المبذولة من طرف السلطات والرامية إلى إضفاء حركية على نشاطها الاقتصادي والتحسين التدريجي لبيئتها الاقتصادية وما تقدمه من المزايا والحوافز للمستثمرين غير أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم يصل إلى المستوى المطلوب، وذلك لأن المناخ الاستثماري في الصين لا يزال يشوبه العديد من العوائق التي تؤدي إلى ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة.

الكلمات المفتاحية : الاستثمار الاجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، الانفاق الحكومي، سعر الصرف، معدل التضخم.

Abstract

Foreign direct investment is an important financing method that most countries are competing to attract as many as possible to achieve their economic development, the Chinese experience has gained its importance through its development achievements and its transformation towards a market economy after adopting the policy of trade openness.

This study concluded that despite the resources and capabilities that are available and abundant in China, and the efforts made by the authorities aimed at imparting mobility to its economic activity and the gradual improvement of its economic environment and the advantages and incentives it provides to investors, the volume of foreign direct investment did not reach the required level, this is because the investment climate in China is still marred by many obstacles that lead to weak foreign direct investment inflows.

Key words: foreign direct investment, gross domestic product, government spending, exchange rate, inflation rate.